

جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

السياقات الاجتماعية - السياسية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م وأثرها في بناء نموذج فلسطيني في العدالة الانتقالية

إعداد

نور نهاد محمد مجاهد

إشراف

د. رائد نعييرات

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

2016م

السياقات الاجتماعية - السياسية في الاراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م وأثرها في بناء نموذج فلسطيني في العدالة الانتقالية

إعداد

نور نهاد محمد مجاهد

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2016/04/14م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة

التوقيع

.....
.....

.....

1. د. رائد نعييرات / مشرفاً ورئيساً

2. د. عماد البشتاوي / ممتحناً خارجياً

3. د. حسن أيوب / ممتحناً داخلياً

4. د. عمر رحال / ممتحناً داخلياً

.....
.....

الإهداء

إليك فلسطيني الوطن الحلم، الموحد المستقل الديمقراطي

إلى روح والدي الطيب الذي أفقده

إلى والدتي الغالية حفظها الله لي وأدامها

إلى ولدي براء نور عيني ورفيق دربي

إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء

إلى الشهداء الأبرار، إلى منابر الحرية، الأسرى والأسيرات في سجون الاحتلال الاسرائيلي

إلى منحايا انتهاكات حقوق الانسان الناجمة عن الانقسام

إلى أبناء الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، في الوطن والشتات وأهلنا في أراضي

1948

إلى حلمنا بالوحدة الوطنية والتحرر الوطني

إلى كل من غرس في دربي قنديلا يفوح باسمينا

أهديكم ثمرة مجهودي العلمي، المعرفي والوطني

نور مجاهد

الشكر والتقدير

أتضرع لك شكرا وامتنانا يا الله

يا مع ذللك عثرات دربي ويسرت لي أملا نسجت مع خيوطه حلمي

أشكر وأحمدك على ما قدرت لي

أتقدم بخالص شكري للمشرف على هذه الأطروحة الدكتور الفاضل

د. نعيان ولجنة المناقشة المحترمين

والشكر الخاص للمركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية – مسارات، لما حظيت به مع اهتمام ورعاية في إنجاز هذا البحث.

إلى كل مع تعاون/ معي بولادة هذا الجهد العلمي والوطني مع: أعضاء المجلس التشريعي، وأعضاء لجنة المصالحة المجتمعية، وأساتذة علم السياسة وعلم الاجتماع في الجامعات الفلسطينية، مدراء ومديرات مؤسسات حقوق الإنسان والديمقراطية وتنمية المجتمع، في الضفة الغربية وقطاع غزة يا مع كنتم/ لي عوناً قيماً أزهر معرفتي وأثرى أطروحتي

إليك جميعاً شكراً خالداً، وباسمينا معطراً بالتقدير والمحبة

أمنياتي ودعواتي الخالصة....

نور مجاهد

الإقرار

أنا الموقعة أدناه، مقدمة الرسالة التي تحمل العنوان:

السياقات الاجتماعية - السياسية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م وأثرها في بناء نموذج فلسطيني في العدالة الانتقالية

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة كاملة، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أي درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:

اسم الطالبة: نور هادي محمد جابر

Signature:

التوقيع: 

Date:

التاريخ: 14/4/2016

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
ج	الإهداء
د	الشكر والتقدير
هـ	الإقرار
و	فهرس المحتويات
ط	فهرس الجداول
ل	فهرس الأشكال
م	فهرس الملاحق
ن	الملخص
1	الفصل الاول: خطة الدراسة
2	مقدمة الدراسة
5	مشكلة الدراسة
6	أسئلة الدراسة
7	الدراسات السابقة
7	الدراسات السابقة العربية
13	الدراسات السابقة الأجنبية
16	تعقيب حول الدراسات السابقة
18	فرضيات الدراسة
18	أهمية الدراسة
19	أهداف الدراسة
20	منهج الدراسة
20	حدود الدراسة
21	التعريف الاجرائي لمصطلحات الدراسة
23	الفصل الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي
24	توطئة
25	المبحث الأول: في العدالة الانتقالية
25	المطلب الاول: العدالة الانتقالية، النشأة والتطور

الصفحة	الموضوع
26	المطلب الثاني: مفهوم العدالة الانتقالية
28	المطلب الثالث: ما بين العدالة الانتقالية والعدالة التقليدية
31	المطلب الرابع: مبررات وأهمية العدالة الانتقالية
32	المطلب الخامس: متطلبات العدالة الانتقالية
34	المطلب السادس: أهداف واستراتيجيات العدالة الانتقالية
40	المبحث الثاني: السياقات الاجتماعية الفلسطينية والعدالة الانتقالية
40	توطئة
41	المطلب الاول: الأسرة الفلسطينية
46	المطلب الثاني: الثقافة السياسية الفلسطينية، مظاهر وتجليات
52	المطلب الثالث: الاسلام السياسي والتحول الديمقراطي
55	المطلب الرابع: ثقافة المقاومة
58	المطلب الخامس: المجتمع المدني الفلسطيني
61	المطلب السادس: الديمقراطية وحقوق الإنسان
65	المبحث الثالث: السياقات السياسية الفلسطينية والعدالة الانتقالية
65	توطئة
65	المطلب الاول: السياقات الذاتية في النظام السياسي الفلسطيني بعد اوسلو
76	المطلب الثاني: السياقات الموضوعية في النظام السياسي الفلسطيني
80	المطلب الثالث: قضايا استراتيجية في السياق السياسي الفلسطيني
86	الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات
87	منهج الدراسة
87	أداة الدراسة
89	صدق الاداة (الاستبيانات)
90	مجتمع الدراسة (الاستبيانات)
90	عينة الدراسة (الاستبيانات)
91	ثبات الاداة (الاستبيانات)
91	المقابلة
92	صدق الاداة (المقابلة)
92	مجتمع الدراسة (المقابلة)

الصفحة	الموضوع
93	عينة الدراسة (المقابلة)
94	إجراءات الدراسة
95	تصميم الدراسة
95	المعالجات الاحصائية
96	الفصل الرابع: النتائج والتوصيات
97	توطئة
98	أولاً: النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة
98	أ. النتائج المتعلقة بالسؤال الأول للدراسة
114	ب. النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني للدراسة
126	ثانياً: النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة
126	أ. النتائج المتعلقة بفرضية الدراسة الرئيسية
127	ب. النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة الفرعية
130	ثالثاً: النتائج المتعلقة بأسئلة مقابلات الدراسة
130	أ. النتائج المتعلقة بسؤال المقابلة الأول
139	ب. النتائج المتعلقة بسؤال المقابلة الثاني
146	ج. النتائج المتعلقة بسؤال المقابلة الثالث
148	د. النتائج المتعلقة بسؤال المقابلة الرابع
149	رابعاً: أبرز ما توصلت إليه الدراسة بناء على نتائج أسئلة الدراسة وفرضياتها
151	النموذج الفلسطيني المقترح في العدالة الانتقالية
151	المحور الأول: التحضير لتطبيق النموذج الفلسطيني في العدالة الانتقالية
154	المحور الثاني: تطبيق النموذج الفلسطيني في العدالة الانتقالية متضمناً الاشراف والمتابعة
161	المحور الثالث: الدليل الإجرائي لتطبيق استراتيجيات العدالة الانتقالية في السياق الفلسطيني
164	المحور الرابع: الهيكل التنظيمي للنموذج الفلسطيني في العدالة الانتقالية.
165	التوصيات
166	قائمة المصادر والمراجع
181	الملاحق
b	Abstract

فهرس الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
جدول (1)	المقياس الثلاثي في تحليل اجابات استبيان السياقات الاجتماعية السياسية من وجهة نظر اساتذة علم السياسة وعلم الاجتماع	88
جدول (2)	المقياس الثلاثي في تحليل اجابات استبيان فعالية السياقات السياسية من وجهة نظر اعضاء المجلس التشريعي	88
جدول (3)	درجة ثبات استبيان السياقات الاجتماعية السياسية الداعمة والآخرى المعرقة لبناء نموذج فلسطيني في العدالة الانتقالية	91
جدول (4)	درجة ثبات استبيان فاعلية السياق السياسي الفلسطيني في مجال بناء نموذج فلسطيني في العدالة الانتقالية	91
جدول (5)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة لواقع سياق الاسرة الفلسطينية	99
جدول (6)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة لواقع سياق الثقافة السياسية ومظاهرها في السياق الفلسطيني	101
جدول (7)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة لواقع سياق الاسلام السياسي والتحول الديمقراطي في السياق الفلسطيني	103
جدول (8)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة لواقع سياق ثقافة المقاومة في السياق الفلسطيني	105
جدول (9)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة لواقع سياق المجتمع المدني في السياق الفلسطيني	107
جدول (10)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة لواقع سياق الديمقراطية وحقوق الانسان في السياق الفلسطيني	110
جدول (11)	الدرجة الكلية لواقع السياقات الاجتماعية الفلسطينية الداعمة والمعرقة في مجال بناء نموذج للعدالة الانتقالية	112
جدول (12)	السياقات الاجتماعية اسياسية الداعمة والمعرقة لبناء نموذج للعدالة الانتقالية (مرتبة حسب الاولوية من الداعمة إلى الاقل دعماً أو عرقة)	113
جدول (13)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة لفاعلية السياق السياسي الفلسطيني في مجال بناء وتطبيق نموذج في العدالة الانتقالية من وجهة نظر اعضاء المجلس التشريعي على مجال السياقات الذاتية في النظام السياسي الفلسطيني	115

الرقم	الجدول	الصفحة
جدول (14)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة لفعالية السياقات الموضوعية في النظام السياسي الفلسطيني	120
جدول (15)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة لفعالية السياق السياسي الفلسطيني على مجال قضايا استراتيجية في السياق السياسي الفلسطيني	122
جدول (16)	الدرجة الكلية لفعالية السياق السياسي الفلسطيني في مجال بناء وتطبيق نموذج في العدالة الانتقالية	123
جدول (17)	ترتيب مجالات السياقات السياسية الذاتية حسب الأولوية في مجال بناء وتطبيق نموذج في العدالة الانتقالية في السياق الفلسطيني	124
جدول (18)	السياقات السياسية الفلسطينية ذات الأولوية لجهة العمل عليها لتعزيز فرص اجترار وتطبيق نموذجاً في العدالة الانتقالية في السياق الفلسطيني	126
جدول (19)	نتائج اختبار ت للفروق في فاعلية السياق السياسي الفلسطيني تعزى لمتغير الكتلة البرلمانية	128
جدول (20)	نتائج اختبار ت للفروق في الثابت والمتحول في السياق الفلسطيني في بناء نموذج فلسطيني في العدالة الانتقالية تعزى لمتغير الكتلة البرلمانية	129
جدول (21)	نتائج اختبار ت للفروق في السياقات الاجتماعية الفلسطينية الداعمة والمعركة في مجال بناء نموذج في العدالة الانتقالية (سياق ثقافة المقاومة) تعزى لمتغير الموقع الجغرافي.	130
جدول (22)	النسب المئوية للقيم الواجب تثبيتها والاخرى الواجب تحويلها قبل البدء بتطبيق نموذج في العدالة الانتقالية بسياقه الفلسطيني من وجهة نظر اعضاء المجلس التشريعي	131
جدول (23)	المتوسطات الحسابية والدرجة لحدود مسؤولية الحكومة الفلسطينية في تطبيق نموذج في العدالة الانتقالية من وجهة نظر اعضاء لجنة المصالحة المجتمعية	139
جدول (24)	المتوسطات الحسابية والدرجة لحدود مسؤولية المجلس التشريعي في تطبيق نموذج في العدالة الانتقالية من وجهة نظر اعضاء لجنة المصالحة المجتمعية	141

الرقم	الجدول	الصفحة
جدول (25)	المتوسطات الحسابية والدرجة لحدود مسؤولية الجهاز القضائي في تطبيق نموذج في العدالة الانتقالية من وجهة نظر اعضاء لجنة المصالحة المجتمعية	142
جدول (26)	المتوسطات الحسابية والدرجة لحدود مسؤولية م.ت.ف في تطبيق نموذج في العدالة الانتقالية من وجهة نظر اعضاء لجنة المصالحة المجتمعية	143
جدول (27)	المتوسطات الحسابية والدرجة لحدود مسؤولية الاحزاب الفلسطينية في تطبيق نموذج في العدالة الانتقالية من وجهة نظر اعضاء لجنة المصالحة المجتمعية	144
جدول (28)	حدود المسؤولية الاكبر في تطبيق نموذج في العدالة الانتقالية بسياقه الفلسطيني من وجهة نظر اعضاء لجنة المصالحة المجتمعية	145
جدول (29)	الأدوار التي يمكن أن تتاط بالمجتمع المدني في تحقيق العدالة الانتقالية في السياق الفلسطيني من وجهة نظر مدراء مؤسسات المجتمع المدني مرتبة حسب الأهمية من الأكثر إلى الأقل أهمية	147
جدول (30)	مراحل العدالة الانتقالية وأولية دور مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني	148

فهرس الأشكال

الرقم	الشكل	الصفحة
شكل (1)	السياقات الاجتماعية الفلسطينية الداعمة والمعركة لبناء نموذج فلسطين في العدالة الانتقالية مرتبة حسب الأولوية من الداعمة الى الأقل دعما	113
شكل (2)	ترتيب مجالات السياقات السياسية الذاتية الفلسطينية حسب الأولوية في مجال بناء وتطبيق نموذج فلسطيني للعدالة الانتقالية	125
شكل (3)	حدود المسؤولية الكبرى في تطبيق نموذج فلسطيني في العدالة الانتقالية من وجهة نظر أعضاء لجنة المصالحة المجتمعية	146
شكل (4)	مراحل العدالة الانتقالية وأولوية دور مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني.	149

فهرس الملاحق

الصفحة	الملحق	الرقم
182	مجتمع اساتذة علم السياسة والاجتماع في الجامعات الفلسطينية	ملحق (1)
183	مجتمع اعضاء المجلس التشريعي	ملحق (2)
184	عينة اساتذة علم السياسة والاجتماع في الجامعات الفلسطينية	ملحق (3)
185	عينة استبيان اعضاء المجلس التشريعي	ملحق (4)
186	عينة مقابلة مدراء مؤسسات المجتمع المدني	ملحق (5)
187	عينة مقابلة اعضاء لجنة المصالحة المجتمعية	ملحق (6)
188	عينة مقابلة اعضاء المجلس التشريعي	ملحق (7)
189	استبانة السياقات الاجتماعية الفلسطينية	ملحق (8)
198	استبانة فاعلية السياق السياسي الفلسطيني	ملحق (9)
207	مقابلة اعضاء المجلس التشريعي	ملحق (10)
212	مقابلة اعضاء لجنة المصالحة المجتمعية	ملحق (11)
220	مقابلة مدراء مؤسسات المجتمع المدني	ملحق (12)
224	أسماء المحكمين	ملحق (13)

السياقات الاجتماعية - السياسية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م وأثرها في بناء نموذج فلسطيني في العدالة الانتقالية

إعداد

نور نهاد محمد مجاهد

إشراف

د. رائد نعيرات

الملخص

بحثت هذه الدراسة المكونة من أربعة فصول في السياقات الاجتماعية والسياسية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأثرها في بناء نموذج فلسطيني في العدالة الانتقالية قوامه الوحدة الوطنية، وداعم لإنجاز مهمة التحرر الوطني والبناء الديمقراطي، كما بحثت في متطلبات بناء هذا النموذج وحدود المسؤولية المؤسسية والوطنية والأدوار المترتبة على تطبيقه، وأهم الأدوار المناطة بالمجتمع المدني الفلسطيني في مجال تطبيق العدالة الانتقالية.

وتكمن إشكالية الدراسة في غياب تصور فلسطيني لتأثير السياقات الاجتماعية والسياسات السياسية بما تتضمنه تلك السياقات من فرص رافعة للمشروع الوطني يفترض العمل على استثمارها، وتهديدات تمثل تحدياً أمام تحقيق الحرية والاستقلال تستوجب المواجهة للحد من آثارها، كما يمكن اعتبار السياقات الداعمة مطلباً أساسياً من متطلبات بناء وتطبيق نموذج فلسطيني في العدالة الانتقالية.

ومن أجل ذلك تطرح الدراسة العديد من الأسئلة حول السياقات الاجتماعية الفلسطينية الداعمة والمعرّقة في مجال بناء نموذج فلسطيني في العدالة الانتقالية، وفعالية السياق السياسي الفلسطيني بسياقاته المتعددة الذاتية والموضوعية وقضايا استراتيجية في السياق الفلسطيني في مجال بناء النموذج، والقيم الواجب تثبيتها وأخرى الواجب تحويلها قبل البدء بتطبيقه، وحدود المسؤولية والوطنية في مجال التطبيق، والأدوار والمجالات الممكن أن تناط بمؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني في مجال العدالة الانتقالية بسياقها الفلسطيني.

وتفترض الدراسة أن السياقات الاجتماعية الفلسطينية حاضنة لبناء نموذج عدالة انتقالية قوامه الوحدة الوطنية داعم للتحرر الوطني والبناء الديمقراطي، بينما السياق السياسي الفلسطيني يعرقل بناء هذا النموذج.

ومن أجل الإجابة عن فرضية الدراسة، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للإجابة على أسئلة الدراسة والتحقق من فرضيتها، ومن خلال استخدام أدوات مختلفة من أبرزها: الاستبيان الموجة لعينة من أعضاء المجلس التشريعي وأساتذة علم السياسة وعلم الاجتماع في الجامعات الفلسطينية، والمقابلات الفردية لعينة من أعضاء المجلس التشريعي وأعضاء لجنة المصالحة المجتمعية ومدراء مؤسسات المجتمع المدني.

وتكمن أهمية الدراسة في ظل استمرار حالة الانقسام وتعاضم التحديات التي تعصف بالمشروع الوطني برمته، وتأثير ذلك على تحقيق الأهداف الوطنية الفلسطينية ومسيرة البناء الديمقراطي، والحاجة لاجتراح نموذج في العدالة الانتقالية قوامه الوحدة الوطنية داعم للتحرر الوطني والبناء الديمقراطي.

وقد خرجت الدراسة بعدد من النتائج كان أبرزها عدم فعالية السياقات الاجتماعية والسياقات السياسية في مجال بناء نموذج فلسطيني في العدالة الانتقالية قوامه الوحدة الوطنية داعم للتحرر الوطني والبناء الديمقراطي، ولذلك فإن الفرضية التي استندت عليها هذه الدراسة، أثبتت عدم صحتها في ظل المعطيات التي بحثتها الدراسة، والنتائج، ووفقاً للنتائج التي أفرزتها المقابلات ونتائج الاستبانات تمكنت الباحثة من اجترح نموذج فلسطيني في العدالة الانتقالية.

وقد خرجت الدراسة بعدة توصيات أبرزها:

1. ضرورة دراسة النموذج الفلسطيني المقترح في العدالة الانتقالية والذي خرجت به الدراسة الحالية، وبحث فرص تبنيه وتطبيقه من قبل الجهات الرسمية المسؤولة.
2. ضرورة تطبيق اتفاقيات المصالحة وتحقيق الوحدة الوطنية كمتطلب أساسي من متطلبات تطبيق العدالة الانتقالية في السياق الفلسطيني.

3. دعوة منظمات المجتمع المدني الفلسطيني والأحزاب السياسية للقيام بدورها فيما يتصل وعرض ونقاش النموذج المقترح وإغناؤه، والضغط على الجهات المسؤولة لتطبيقه كمتطلب أساسي من متطلبات تحقيق الوحدة الوطنية والمجتمعية.

الفصل الاول

خطة الدراسة

الفصل الاول

خطة الدراسة

مقدمة الدراسة

التعددية الفكرية والسياسية في أي مجتمع هي ظاهرة صحية وطبيعية في المجتمعات الديمقراطية، ولا ينبغي التعامل معها وكأنها نقيصة يجب تجاوزها، فمن حق أي تيار أو خيار سياسي أو اجتماعي أو اقتصادي أن يكون له تعبيره المنظم، سواء كان تأثيره كبيراً أم صغيراً. كما أنه ليس عيباً ولا غرابة أن يكون في المجتمع الفلسطيني على سبيل المثال، ثلاثة أو أربعة عشر تنظيماً سياسياً أو أكثر.

لكن المشكلة، حين تنحرف هذه التعددية عن مسارها في ظرف تاريخي ما، ليحل محلها انقسام سياسي ممأسس. وهذا ما حدث تماماً في السياق الفلسطيني حين اندلعت أحداث الاقتتال الفلسطيني في العام 2007م، الأمر الذي صعق الكثيرون نذكر من بينهم الشاعر الراحل محمود درويش الذي خاطب الجميع قائلاً: "أنت منذ الآن غيرك.. هل كان علينا أن نسقط من علّو شاهق، ونرى دماً على أيدينا... لنذكر أننا لسنا ملائكة.. كما كنا نظن"¹.

وفقاً للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، وبالرغم من أن أحداث الاقتتال لم تستغرق وقتاً طويلاً نسبياً آنذاك، إلا أنها تسببت في سقوط 585 قتيلاً بينهم 47 امرأة و 45 طفلاً كما أصيب أكثر من 2220 مواطناً، ووقوع انتهاكات خطيرة من قبل طرفي النزاع الدامي. ناهيك عما أحدثته الانقسام من سيل من الانتهاكات مست حقوق الإنسان الفلسطيني بشتى الطرق والمظاهر، كانتهاك حقه في الحياة وتنفيذ جرائم الإعدام خارج نطاق القانون، والقضاء والتعذيب والاعتقال التعسفي والتمييز على خلفية الانتماء السياسي، وقمع الحريات العامة، وإنكار ضمانات المحاكمة العادلة للمتهمين، وإغلاق للجمعيات والمؤسسات الأهلية².

¹ درويش، محمود: أثر الفراشة. ط1. بيروت. رياض الريس للكتابة والنشر، 2008 ص 269.

² المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان. التقرير السنوي 2007. رام الله. 2008، ص 19-20

ذهبت العديد من منظمات حقوق الإنسان إلى أن تلك الانتهاكات ترتقي لجريمة الاضطهاد الذي يجري بناءً على سياسة تمييز وعنصرية ممنهجة قائمة على تحيز حزبي أعمى تمارسها مؤسسات تنمهي كثيراً مع نظام الدولة، الأمر الذي يستوجب تدخلاً فورياً يتمثل بنموذج عدالة انتقالية¹.

وفي السياق الفلسطيني ترى الباحثة أن الحاجة لاجتراح نموذج في العدالة الانتقالية لا يقف عند حدود إنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة المجتمعية، وإنما يمكن اعتباره مدخلاً وطنياً لرأب صدعات البنية الاجتماعية والسياسية التي حدثت إبان الانقسام، وتعزيز فرص مواجهة التحديات والمخاطر التي تواجه المشروع الوطني التحرري، هذا بالإضافة إلى المساهمة في مسيرة البناء الديمقراطي.

غالباً ما يربط المحللون السياسيون الانقسام في الساحة الفلسطينية بما أقدمت عليه حركة حماس منتصف يونيو 2007م وأدى لسيطرتها على قطاع غزة، وما ترتب عليه من بتر التواصل بين الضفة وقطاع غزة وتشكيل حكومتين متعاديتين، في هذا المجال يمكن قراءة الانقسام من منظور أبعد مما جرى في يونيو 2007 وأبعد من كونه خلافاً أو صراعاً سياسياً بين حركتي فتح وحماس، كما لا يمكن اختزاله فقط كحالة صراع على السلطة بين فتح وحماس، وما يؤكد هذا الاعتقاد ما ذهب إليه أبراش، حيث أشار إلى أن ما جرى في غزة هو نتيج لسيرورة من الخلافات العميقة والانقسامات الفكرية الاستراتيجية التي واجهها النظام السياسي الفلسطيني والمشروع الوطني منذ تأسيسه وحتى يومنا هذا كمشروع حركة تحرر وطني، ثم تعمق وازداد إشكالاً مع وجود السلطة الفلسطينية²، وبالتالي فإن الانقسام أثر استراتيجياً وبالسلب على ركيزتي المشروع الوطني - المقاومة والتسوية السياسية- مما يطرح تساؤلات حول مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني المهدد برمته، من منطلق أن المرجعيات الدولية للتسوية والمقاومة تقوم على وحدة الضفة الغربية وقطاع غزة على أقل تقدير، ومن ناحية عملية فلا تسوية مشرفة ولا

¹ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان. التقرير السنوي 2007، مرجع سابق، ص22.

² أبراش، ابراهيم. الانقسام الفلسطيني وتأثيره على المشروع الوطني ملتقى الثقافة والهوية الوطنية الفلسطينية. على

الموقع الإلكتروني: <http://www.palnation.org>، تاريخ الدخول 2015/3/1

مقاومة ناجحة في ظل الانقسام، مما يقودنا إلى انعدام الفرص لإنجاز مشرونا الوطني في ظل الانقسام. ضمن هذا المنظور يمكن القول: إنه بالقدر الذي أضر به الانقسام المشروع الوطني، إلا أنه بشكل من الأشكال مثل جرس إنذار لحماية هذا المشروع والحفاظ على البوصلة الوطنية وهويتها المقاومة من الانحراف.

دون مغادرة الماضي لا يمكن وقف نزيف برنامج التحرر الوطني، ولمغادرة الماضي يبرز مفهوم العدالة الانتقالية لتحقيق هذه الغاية، بما يتضمنه هذا المفهوم من دعم لمسيرة البناء الديمقراطي، وهذا ما جاءت به كريتز (Kritz)، حيث أشارت إلى أن "مفهوم العدالة الانتقالية اليوم بشكل عام أصبح يأخذ مكانا وأهمية بارزة في الحوار الأكاديمي لا سيما في القضايا ذات الصلة في الديمقراطية وبناء الأمة وإعادة إعمارها"¹.

وفي مضمير العدالة الانتقالية أثبتت الدراسات ذات الصلة وتجارب الأمم التي طبقت نماذج مختلفة في العدالة الانتقالية أنه ليس هناك نموذج واحد يمكن أن يمثل وصفاً سحرية جاهزة تلئم كافة المجتمعات، حيث إن خصوصية كل مجتمع تفرض نفسها بالحاح شديد حين يدور الحديث حول شكل العدالة الانتقالية الأمثل لمواجهة ماضٍ مثقل بانتهاكات حقوق الإنسان².

خصوصية الواقع الفلسطيني تفرض تحدياً إضافياً أمام الفلسطينيين يستوجب بناء نموذج يأخذ بعين الاعتبار هذه التباينات من جانب، ومن جانب آخر يراعى خصوصية الشعب الفلسطيني من حيث هو شعب يسعى لتحقيق مهمتين أساسيتين: التحرر الوطني، والبناء الديمقراطي، ومواجهة حالة من الانقسام السياسي طال أمدها، وتتعاظم مخاطرها في مجال تحقيق الأهداف الوطنية، وهذا يتطلب بناء نموذج في العدالة الانتقالية مبني على دراسة اجتماعية سياسية للواقع الفلسطيني، وداعم لتحقيق هذه المهام. ومما يدل على صحة هذا الافتراض أن اتفاقية الوفاق الوطني التي وقعت في القاهرة عام 2009م قد تضمنت في بنودها تشكيل لجنة خاصة للمصالحة المجتمعية، حيث تم تحديد مهامها بالعمل على نشر ثقافة التسامح

¹Overseas development institute. **Dealing with legacies of violence: transitional justice and governance transitions**. Washington. 2012.P8

² زين الدين، محمد. تصريح العدالة الانتقالية بالمغرب هيئة الإنصاف والمصالحة نموذجاً. الحوار المتمدن. على الموقع

الإلكتروني: <http://www.ahewar.org>، تاريخ الدخول 2015/3/1

والمصالحة والشراسة السياسية، وحل جميع الانتهاكات التي نتجت عن الاقتتال الداخلي بالطرق الشرعية والقانونية، ووضع برنامج لتعويض المتضررين ماديا ومعنويا، وتحديد الأسس والآليات الكفيلة بمنع تكرار الأحداث السابقة. إن المتتبع لعمل لجنة المصالحة المجتمعية يلاحظ إنجازاتها في مجال إعداد التقارير والكشوف والبيانات ذات الصلة بحصر الانتهاكات واقتراح آليات التعويض ومصادر التمويل¹، إلا أن عمل اللجنة كان محدودا في مجال تحديد الأسس والآليات الكفيلة بمنع تكرار الأحداث، مما أدى إلى توقف عمل اللجنة، ومرد ذلك إلى أن هذه الأسس والآليات الكفيلة بمنع تكرار الأحداث تتصل بالسياقات السياسية والاجتماعية التي من شأن دراستها وتحديد مفاعيلها الداعمة والمعرفة التوصل إلى متطلبات العدالة الانتقالية بسياقها الفلسطيني، وبما يضمن تنفيذ الاستراتيجيات الخاصة بها، الأمر الذي معه كان محالا على لجنة المصالحة المجتمعية إنجازها، ذلك أن اتخاذ القرار في العمل على توفير هذه المتطلبات يتجاوز حدود وصلاحيات اللجنة.

في ضوء ما سبق يتضح هدف وأهمية الدراسة الحالية من خلال ما ستتوصل إليه من نتائج خاصة، لا سيما اقتراح نموذج فلسطيني متكامل في العدالة الانتقالية من خلال تحديد المتطلبات السياسية والاجتماعية الداعمة لبنائه، منسجم والتحديات التي يواجهها الشعب الفلسطيني في ضوء مرحلة تحرر وطني، قادر على معالجة جراح الفلسطينيين التي خلفها الانقسام، أخذا بعين الاعتبار كافة عناصر الثقافة الفلسطينية الداعمة للعدالة الانتقالية من أنماط سلوك وقيم وطرق تفكير وعلاقات ولغة، ساعيا لاستثمار كل ما سبق نحو بوصلة تحقيق الأهداف الوطنية الفلسطينية.

مشكلة الدراسة

تمحورت مشكلة الدراسة في تحديد أثر كل من السياقات الاجتماعية والسياسية من حيث عناصرها الدافعة وأخرى المعرفة، في مجال اجترح وتطبيق نموذج فلسطيني في العدالة الانتقالية قوامه الوحدة الوطنية وداعم لإنجاز التحرر الوطني والبناء الديمقراطي.

¹ مركز مسارات: اتفاقية المصالحة، القاهرة 2009، على الموقع الإلكتروني: <http://www.masarat.ps>، تاريخ

تضمنت اتفاقيات المصالحة الفلسطينية تفاهات وآليات حول تحقيق المصالحة المجتمعية وتحقيق العدالة الانتقالية، كما تضمنت هذه الاتفاقيات تشكيل لجان خاصة لتحقيق هذا الهدف، إلا أن عمل هذه اللجان كان محدود الفعالية والتأثير لدرجة أن اجتماعات هذه اللجان توقفت، وتوصياتها لم تر النور. هذا الواقع يشير بوضوح إلى أن اجترح نموذج فلسطيني في العدالة الانتقالية قادر على إنجاز مغادرة الماضي والتفرغ لمهمتي البناء الديمقراطي والتحرر الوطني لا يمكن أن يتم بمعزل عن السياقات الاجتماعية والسياسية الفلسطينية، بما تمثله هذه السياقات من بيئة حاضنة يمكن أن تمثل عاملاً داعماً لنموذج عدالة انتقالية، في حين وجود عوامل أخرى معرقة تتطلب تدخلاً للحد من تأثيراتها على فرص نجاح هذا النموذج.

وتبرز مشكلة الدراسة في غياب تصور فلسطيني لتأثير السياقات الاجتماعية والسياسية الداعمة في مجال تطبيق العدالة الانتقالية في السياق الفلسطيني، ودور هذه السياقات في تعزيز فرص الفلسطينيين في مواجهة التحديات التي يواجهها مشروعهم الوطني من جانب، وبناء نموذج فلسطيني في العدالة الانتقالية قوامه الوحدة الوطنية وداعم للتحرر الوطني والبناء الديمقراطي من جانب آخر.

ملخص مشكلة الدراسة من خلال سؤالها الرئيسي:

ما أثر السياقات الاجتماعية والسياسية الفلسطينية في مجال اجترح نموذج فلسطين في العدالة الانتقالية قوامه الوحدة الوطنية وداعم لإنجاز التحرر الوطني والبناء الديمقراطي؟

أسئلة الدراسة

1- ما السياقات الاجتماعية الفلسطينية الداعمة والأخرى المعرقة في مجال بناء نموذج فلسطيني في العدالة الانتقالية؟

2- ما فاعلية السياق السياسي الفلسطيني في مجال دعم أو عرقة بناء نموذج فلسطيني في العدالة الانتقالية؟

3- ما القيم الواجب تثبيتها والأخرى الواجب تحويلها قبل البدء بتطبيق نموذج في العدالة الانتقالية بسياقه الفلسطيني؟

4- ماهي حدود المسؤولية المؤسساتية في مجال تطبيق العدالة الانتقالية في السياق الفلسطيني؟

5- ما الأدوار والمجالات الممكن أن تتناط بمؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني في مجال العدالة الانتقالية بسياقها الفلسطيني؟

الدراسات السابقة

الدراسات السابقة العربية

دراسة (خالد نصر السيد ونيفين محمد توفيق، 2012م) التي حملت عنوان العدالة الانتقالية، دراسة وصفية تحليلية.

بحثت الدراسة في مجال إمكانية وسبل تطبيق العدالة الانتقالية في مصر، وذلك من خلال استعراض عدد من التجارب الدولية حول تطبيق نموذج العدالة الانتقالية والاستفادة من تجاربها. وخلصت الدراسة إلى أنه لا يمكن تطبيق نموذج عدالة انتقالية موحد على جميع الحالات، إنما لكل حالة خصوصيتها، كما أكدت الدراسة على أن العدالة الانتقالية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار العقبات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمؤسساتية التي تمنع مصر الدولة والمجتمع من تحقيق العدالة الانتقالية كما ينبغي.

نلاحظ أن هذه الدراسة قد ركزت على استعراض التجارب الدولية لبناء النموذج المصري في العدالة الانتقالية، في حين أن دراستنا الحالية تتناول جانب السياقات الاجتماعية والسياسية المحلية الفلسطينية في بناء نموذج فلسطيني في العدالة الانتقالية والذي يأخذ بعين الاعتبار خصوصية الحالة الفلسطينية.

دراسة (زياد حميدان، 2012م) التي حملت عنوان المصالحة والعدالة الانتقالية في الأراضي الفلسطينية.

دراسة وصفية هدفت إلى التعريف بمفهوم العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، إضافة لبعض المقاربات والمبادرات الإنسانية التي تتصل وهذا المجال. وخلصت الدراسة إلى أن القتل والتعذيب هما أكثر المخالفات والانتهاكات الجسيمة التي شهدتها الأراضي الفلسطينية خلال الاقتتال والانقسام. وأكدت الدراسة على أن أيّ مصالحة حقيقية لا يمكن لها أن تنجح دون التعامل مع إرث الانقسام الثقيل، وهو ما يتم من خلال تحقيق العدالة للضحايا الذين انتهكت حقوقهم خلال فترة الاقتتال وما تلاها من الانقسام.

يلاحظ أن الدراسة الحالية قد وقفت عند حدود وصف مفهوم العدالة الانتقالية والحاجة لتطبيقه في السياق الفلسطيني لكن لم تقترب من حدود بيان طبيعة نموذج العدالة الانتقالية وآليات واستراتيجيات تطبيقه بما يتناسب والحالة الفلسطينية، كما لم تسلط الدراسة الضوء على السياقات الاجتماعية والسياسية ودورها في بناء هذا النموذج، ولا حدود دور هذا النموذج في دعم تحقيق وحدة فلسطينية قوامها التحرر الوطني والبناء الديمقراطي، وهذا ما يميز دراستنا الحالية عن الدراسة السابقة.

دراسة (عبد العزيز النويضي، 2013م) بعنوان، إشكالية العدالة الانتقالية: تجربتي المغرب وجنوب إفريقيا.

دراسة مقارنة هدفت إلى بحث تجربتي جنوب إفريقيا والمغرب ومحاولة فهم إشكالية العدالة الانتقالية في كلا التجربتين إضافة لاستخلاص الدروس والعبر منهما. وخلصت الدراسة فيما يتعلق بتجربة المغرب، إلى أن تعبئة ودعم الأحزاب السياسية لحالات الإنصاف والمصالحة والمطالبة بالإصلاح السياسي لم يكن كافياً في تطبيق العدالة الانتقالية، أما فيما يتصل وتجربة جنوب إفريقيا، فقد خلصت الدراسة إلى أن أبرز عوامل نجاح لجنة الحقيقة والمصالحة في تجربة جنوب أفريقيا، يعود إلى استقلالية لجنة الحقيقة والمصالحة عن السلطة السياسية.

يلاحظ أن الدراسة السابقة، قد استهدفت أنظمة سياسية موحدة ذات سيادة، في حين أن دراستنا الحالية تستهدف نظاما سياسيا منقسما وبرأسين وحكومتين، وكل ذلك في ظل مرحلة تحرر وطني وليس دولة مستقلة.

دراسة (نجاح العلي، 2013م) التي حملت عنوان، دور وسائل الإعلام العراقية في إشاعة مفهوم العدالة الانتقالية.

دراسة وصفية هدفت إلى دراسة وبيان دور وسائل الإعلام في إشاعة مفهوم العدالة الانتقالية، وقد خلصت الدراسة إلا أن وصفة العدالة الانتقالية لوحدها لن تكون شافية لإصلاح الأوضاع وإعادة الحقوق وانتهاج سبيل التطور الديمقراطي، ما لم تترافق مع اعتبار العدالة الانتقالية مساراً متواصلاً لتحقيق المصالحة الوطنية والسلم الأهلي والمجتمعي، والقضاء على بؤر التوتر والعنف، وصولاً إلى إنجاز مهمات الإصلاح المؤسسي والتحول الديمقراطي.

يلاحظ الدراسة أعلاه قد ركزت على أثر الإعلام في محاولة إشاعة مفهوم العدالة الانتقالية، كما ركزت على دور العدالة الانتقالية في البناء الديمقراطي، في حين أن دراستنا الحالية تدرس أثر السياقات الاجتماعية والسياسية، في بناء نموذج فلسطيني في العدالة الانتقالية داعم للوحدة الوطنية التي قوامها التحرر الوطني والبناء الديمقراطي.

دراسة (هيئة الإنصاف والحقيقة، 2009) بعنوان: أسئلة العدالة الانتقالية في المغرب في ضوء تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة.

هدفت الدراسة إلى تحديد إيجابيات وسلبيات النموذج المغربي في العدالة الانتقالية وذلك من وجهة نظر الرافضين لها من أنصار النظام السياسي ومعارضيه النظام والمؤيدين لهذه التجربة. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الانتقادات للتجربة المغربية كان أبرزها اعتبار جلسات ضحايا الانتهاكات تكريماً للمجرمين وتدخل في باب الترف السياسي ولا مبرر لها، واعتبار الاستماع للضحايا دون محاكمة الجالدين ودون السماح بذكر الأسماء إفراغا للتجربة من محتواها الحقيقي. كما توصلت الدراسة إلى أن المؤيدين للتجربة المغربية في العدالة

الانتقالية كانوا قد اعتبروها بداية للتخلص من عثرات الماضي وبناء شرعية للحاضر يحتاجها العهد الجديد، واعتبار تشكل جلسات الاستماع لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان محطة أساسية لتسوية ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وتمهد لطي ملف انتهاكات حقوق الإنسان بعد كشف الحقائق وصدر تقرير بالخلاصات والتحقيقات والتوصيات لكي لا يتكرر ما وقع في الماضي، وتعزز لطريق الحرية والانتقال إلى الديمقراطية والإصلاح والتغيير.

يلاحظ أن ما أنت به الدراسة أعلاه فيما يتصل والدعوة إلى إسقاط مبدأ الاستماع إلى الضحايا يخالف المبادئ والآليات القائمة عليها العدالة الانتقالية لاسيما المصارحة والمكاشفة، وهذا ما يفسر النتائج التي خلصت لها الدراسة.

دراسة (المقال، 2014م) بعنوان: التجربة الجزائرية في ضوء ميثاق السلم والمصالحة.

هدفت الدراسة إلى تحديد أبرز الانتقادات على ميثاق السلم والمصالحة المتضمن في تجربة الجزائر لنموذج العدالة الانتقالية، من عدة مجالات أهمها: مبادرة السلطة، وإقصاء رموز جبهة الإنقاذ، وتكريس خيار العفو الشامل، وغيرها. وتوصلت الدراسة إلى أن الرفض الحاد الذي قوبل به هذا الميثاق من تنظيم عائلات ضحايا الانتهاكات، وتنظيم عائلات المفقودين كان مرده تفرد السلطة في وضع وتطبيق الميثاق، وتجاهل الحاجة للمشاورات الوطنية والسياسية والاجتماعية على إطار واسع.

كما توصلت الدراسة إلى مجموعة أخرى من الانتقادات للتجربة الجزائرية في العدالة الانتقالية وتحديدًا لميثاق السلم والمصالحة، كان أبرزها أن الجانب التشريعي والتطبيقي لقوانين الميثاق نالها تفرد السلطة الحاكمة، واحتكار السلطة لتنفيذ الحلول والإجراءات الخاصة بالميثاق دون إعطاء الفرصة للمشاورات الوطنية والحوارات العادلة لكافة أطراف النزاع، ناهيك عن تهاون السلطة في محاسبة مرتكبي الانتهاكات السابقة وانتهاجها سياسة اللاعقاب وكنم الحقيقة والعفو قبل معرفة الحقيقة، كما توصلت الدراسة إلى أن هنالك الكثير من الأوساط السياسية متحمسة للمصالحة الوطنية باعتبارها حلا سلميا أمثل لمعالجة الأزمة التي تعصف بالبلاد.

تتفق الباحثة مع أبرز ما جاء من انتقادات حول التجربة الجزائرية من حيث غياب المشاورات الوطنية، وإشراك كافة أطراف النزاع في تطبيق العدالة الانتقالية، الأمر الذي يعد من أهم آليات واستراتيجيات العدالة الانتقالية، ناهيك على غياب آليات مهمة أخرى من آليات تطبيق العدالة الانتقالية مثل معرفة الحقيقة والمكاشفة والمحاسبة.

دراسة (عبد القادر، 2008) بعنوان العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في السودان.

هدفت الدراسة إلى تحديد سبل معالجة جراحات الماضي في إطار العدالة الانتقالية، وذلك عبر طرح لجنة للمكاشفة والحقيقة كآلية لطى صفحة الماضي، وذلك من وجهة نظر وبرنامج طرحه الحزب الشيوعي السوداني ردا على الانتهاكات الجسيمة التي خلفها نظام الإنقاذ من تكتيل وتعذيب وسجن وتشريد لكل من عاداه. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من التدابير والإجراءات لمواجهة ما آلت إليه الساحة السودانية من حالة عدم الاستقرار والخلافات والتطورات السياسية التي أرغمت نظام الإنقاذ بضغط من المجتمع الدولي وقوى السلام والديمقراطية إلى إبرام اتفاقية السلام الشامل مع الحركة الشعبية، أهم تلك التدابير والإجراءات إجراء مصالحة وطنية شاملة تتأتى نتيجة لسلسلة من العمليات والآليات الكفيلة بإبرام جراحات الماضي عبر تطبيق العدالة الانتقالية، وضرورة تكوين لجنة وطنية للحقيقة والمكاشفة تتمتع بالاستقلالية الإدارية والمالية، الأمر الذي من شأنه التأسيس لمصالحة وطنية حقيقية. كما توصلت الدراسة إلى ضرورة وأهمية تدخل المجتمع المدني في تطبيق العدالة الانتقالية، حيث يناط له أدوار تتصل وعمليات تقصي الحقائق، انطلاقا من أن مؤسسات المجتمع المدني هي أكثر مرونة واستجابة للحاجيات المجتمعية وحاجات الضحايا من جانب، وإقامة علاقة مباشرة مع الضحايا من جانب آخر.

ترى الباحثة وبما ينسجم ومبادئ واستراتيجيات العدالة الانتقالية أن تحقيق السلم الأهلي والمجتمعي وضمان نجاح تطبيق آليات العدالة الانتقالية لا يمكن أن يتم بمعزل عن شراكة كافة الأطر والجهات الوطنية وأطراف النزاع، الأمر الذي يقتضي تشكيل لجنة وطنية مستقلة تقوم

على تعزيز وإرساء قيم ومبادئ المصالحة الوطنية بتدخل ودعم من المجتمع المدني في تطبيق العدالة الانتقالية.

دراسة (العاطي، 2013م) بعنوان: سبل تطبيق العدالة الانتقالية فلسطينياً.

هدفت الدراسة إلى تحديد أبرز تحديات تطبيق العدالة الانتقالية في السياق الفلسطيني، انطلاقاً من الحاجة الماسة لتطبيق العدالة الانتقالية لمعالجة ملف انتهاكات حقوق الإنسان الناجمة عن الانقسام والاقتتال الداخلي، وما رافقها من اعتداءات على الحريات الشخصية والعامة، والتدهور الخطير في قيم وثقافة التسامح والديمقراطية وثقافة القانون، في حين تعززت محلها قيم الفتوى والتعصبة والعنف، الأمر الذي بات يلوح بضرورة تطبيق العدالة الانتقالية. خلصت الدراسة إلى أن هنالك العديد من القضايا الشائكة والتحديات الفلسطينية أمام تطبيق العدالة الانتقالية أبرزها: كيفية معالجة ملف متقل بالتعسف وارتكاب انتهاكات جمة لحقوق الإنسان مع صعوبة محاسبة مرتكبيها كونهم في موقع السلطة والنفوذ، وتعطل المؤسسات والأنظمة المستقلة والمكلفة بإرساء سيادة القانون والعدالة، وغياب جهاز قضائي مستقل وفاعل ليشكل لجان تحقيق، وثقافة التعصب وغياب الثقة الداخلية وتزايد الاعتداءات على الحقوق والحريات العامة، وأزمة النظام السياسي والعلاقة الصعبة بين السلطة والقانون والمجتمع. وأوصت الدراسة بضرورة استقلال النظام القضائي وفصل السلطات واحترام حقوق الإنسان، وإعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني على أسس الديمقراطية والمشاركة العادلة، وضمان تفعيل مؤسسات الرقابة والمحاسبة.

يلاحظ من خلال تتبع الدراسات الفلسطينية حول العدالة الانتقالية في السياق الفلسطيني بأن ما جاء به العاطي يعد الأول من نوعه حسب -حدود علم الباحثة- في تناوله موضوع العدالة الانتقالية في السياق الفلسطيني في ظل التحديات والأزمات التي تعاني منها القضية الفلسطينية، كما يلاحظ أن دراسة العاطي وفي ظل ندرة الدراسات الفلسطينية في هذا المجال، قد اتسمت بالشمولية بتناولها العقبات أمام تطبيق العدالة الانتقالية في فلسطين، وتركيزها في نتائجها على جانبين أساسيين هما الجانب الإجرائي القضائي والإداري وجانب السياق السياسي،

في حين تتميز الدراسة الحالية تناولها السياقات الاجتماعية والسياسية من حيث عناصرها الداعمة وأخرى المعرّقة في بناء واجترّاج نموذج فلسطيني في العدالة الانتقالية، والقيم الواجب تنبئها وأخرى الواجب تحويلها قبل البدء بتطبيق النموذج، وحدود المسؤولية المؤسسية والوطنية في التطبيق، والأدوار المناطة بالمجتمع المدني في عملية التطبيق وصولاً إلى اقتراح نموذج فلسطيني متكامل في تطبيق العدالة الانتقالية.

الدراسات السابقة الأجنبية

دراسة (النويضي، 2013م) بعنوان: تقييم تجربة لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب إفريقيا واستخلاص نتائجها وإنجازاتها.

هدفت الدراسة إلى دراسة وتقييم الآثار والنتائج التي حققتها تجربة لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب إفريقيا في عهد الرئيس نيلسون مانديلا، وذلك باستعراض ومراجعة سياق عمل اللجنة بأبرز إنجازاتها والانتقادات الموجهة لها. وقد توصلت الدراسة إلى أن لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب إفريقيا وما تفرع عنها من لجان (لجنة انتهاكات حقوق الإنسان، لجنة العفو، لجنة التعويضات ورد الاعتبار)، وفي ظل عملها في إطار نظام قضائي فعال نسبياً ومشاركة فاعلة للمجتمع المدني، قد حققت العديد من الإنجازات الملموسة لها على أرض الواقع، فقد اعتبرت نقطة تحول حاسمة في تاريخ جنوب إفريقيا "بتضييقها مدى الكذب المسموح به" لتترك بصمة دولية وشغفا عالمياً بتلك الآلية، وتحقق إجماع الطبقة السياسية للشروع في صياغة أجندة المصالحة الوطنية وتنفيذها، وتوسع رقعة الصفح المجتمعي ليشمل أغلب الفئات المتضررة، والخروج من حلقة العنف، وتحقيق الاعتذار المعنوي والتعويض المادي للضحايا، من جهة أخرى كانت أبرز الانتقادات التي وجهت لتجربة اللجنة أن العفو عن المجرمين ضمن مبدأ "العفو مقابل الحقيقة"، يعتبر أسلوباً لا أخلاقياً ولا يحقق أن تطال يد العدالة هؤلاء المجرمين ومحاكمتهم.

يلاحظ من خلال الدراسة أعلاه أن تجربة جنوب إفريقيا في العدالة الانتقالية قد حققت نجاحاً ملحوظاً في تطبيقها آليات العدالة الانتقالية بفضل العديد من العوامل أبرزها: مراعاتها

للسياقات الاجتماعية والسياسية، وشمولية الآليات التي تم تطبيقها، وإيمان السلطة بضرورة وأهمية إشراك كافة الجهات الوطنية والرسمية وأطراف النزاع في تطبيقها للعدالة الانتقالية، الأمر الذي من شأنه إرساء مبادئ المصالحة المجتمعية والسلم الأهلي.

دراسة (الأمم المتحدة، 2012م) بعنوان: لجنة الحقيقة في غواتيمالا ما بين الإنجازات والإخفاقات.

هدفت الدراسة إلى تقييم تجربة لجنة الحقيقة من حيث إنجازاتها وإخفاقاتها في غواتيمالا بالفترة ما بين 1997م-1999م، وذلك باستعراض ومراجعة الفترة التاريخية التي أعقبت الحرب الأهلية في غواتيمالا لأكثر من 30 عاما، وما عقبتها من مفاوضات السلام والنقاشات الجدلية حول كيفية معالجة ملف انتهاكات حقوق الإنسان، الأمر الذي انبثق عنه لاحقا إنشاء "لجنة الحقيقة" والتي تم تشكيلها فيما بعد بضغط من منظمات المجتمع المدني الذي ساند عمل اللجنة ومؤسسات حقوق الإنسان ومنظمات الضحايا. وقد توصلت الدراسة إلى أن لجنة الحقيقة في غواتيمالا، وبظل عملها في إطار نظام ضعيف وفساد، ومساندة من المجتمع المدني، قد حققت العديد من الإنجازات الملموسة لها على أرض الواقع، فقد توج عملها بإصدار تقرير اللجنة عام 1999م الذي نشر ضمن احتفال كبير مشحون بالمشاعر. وأهم ما توصلت إليه اللجنة في تقريرها الطويل بأن مندوبي الدولة قد ارتكبوا أعمال إبادة جماعية من عام 1981م الى عام 1983م ضد جماعات من شعب المايا، كما تم معالجة الكثير من الأمور الهامة ضمن توصيات لجنة استجلاء التاريخ في اتفاق السلام، وقد تم وبمبادرة من منظمات حقوق الإنسان ومنظمات الضحايا إجراء عدد من التحقيقات القضائية في الانتهاكات السابقة، وصدور قرار بإنشاء مجلس مشترك بين الحكومة والمجتمع المدني يشرف على عملية المتابعة. من جهة أخرى كانت أبرز الإخفاقات في تجربة غواتيمالا: عدم تغير واقع الحياة في غواتيمالا من حيث تجدد النزاع، وانعدام الأمن، وغياب العدل وتقشي الفقر المدقع، إضافة إلى ذلك لم يوزع تقرير اللجنة النهائي على الكثير من المجتمعات التي طالها أشد انتهاكات حقوق الإنسان، كما لم يتضمن التقرير

مسألة إدانة العسكريين اليمينيين مما أدى إلى إفلاتهم من العقاب تحت ذريعة "منح العفو الشامل"، وأخيرا بقاء ثقافة اللاعقاب في غواتيمالا.

يلاحظ من خلال تجربة غواتيمالا في العدالة الانتقالية، وعلى الرغم مما حصده التجربة من إنجازات ملموسة ودعم من المجتمع المدني، إلا أن ذلك لم يكن كافيا لمنع تكرار مظاهر النزاع والفساد وانعدام الاستقرار في المجتمع، وذلك يعود لتطبيق العدالة الانتقالية في ظل بقاء نظام سياسي فاسد دون إصلاح، الأمر الذي يؤكد على ضرورة أخذ مجمل السياقات السياسية والاجتماعية بعين الاعتبار أثناء تطبيق العدالة الانتقالية، وهذا ما تتميز به الدراسة الحالية التي بنيت وفق تصميم يأخذ بعين الاعتبار كافة السياقات الاجتماعية والسياسية بمجمل عناصرها الدافعة والمعرقلة في مجال بناء وتطبيق العدالة الانتقالية، الأمر الذي يؤكد أهمية ما توصلت إليه تجربة غواتيمالا من نتائج.

دراسة (نون بوست، 2015م) بعنوان: دور الإصلاحات التربوية في المدارس في دعم مسيرة العدالة الانتقالية في شمال إيرلندا في أعقاب اتفاق بلفاست 1998م

هدفت الدراسة الحالية إلى تحديد الدور الهام الذي تلعبه المدارس ضمن منظومة الإصلاحات التربوية في المساهمة في حل التحديات التي يعانيها المجتمع الإيرلندي في الفترة الانتقالية، انطلاقا من وجود علاقة ما بين المدرسة (التربية) والعدالة الانتقالية من جانب، وكون مؤسسات التربية والتعليم في إيرلندا الشمالية -الملبئة بالطوائف- تلعب دورا بارزا في تماسك الطوائف، كما تسعى إلى بناء استراتيجية تربوية تضمن تنمية الفئات المهمشة والمتضررة جراء النزاعات، وتردم الفجوة ما بين المجتمعات وفئات المجتمع ككل. وتوصلت الدراسة إلى أن الاندماج التربوي في المؤسسات التعليمية يعزز من التواصل ويقرب المسافات ما بين الطوائف ويبني علاقات إنسانية وطيدة بينها، كما يعزز من الالتحام والتماسك الاجتماعي ويسهل من عملية التصالح والتسامح بينهم، باعتبار أن مؤسسات التربية والتعليم تراعي الاحتياجات الاجتماعية والثقافية للأفراد والمجموعات. كما أوصت الدراسة بضرورة أن تشمل الإصلاحات التربوية على الجانب النظري والعملي وتأهيل الطواقم التدريسية والأكاديميين للتعامل مع

القضايا الاجتماعية والسياسية في الفترات الانتقالية، الأمر الذي من شأنه أن يدعم مسيرة العدالة الانتقالية.

تؤكد الدراسة أعلاه على فاعلية المدرسة كأحد أبرز أنماط التنشئة الاجتماعية والسياسية للأفراد، وأهميتها في مجال تطبيق العدالة الانتقالية عبر تعزيز وإرساء ثقافة التسامح والتصالح، الأمر الذي يؤكد على أهمية وضرورة خلق منظومة اجتماعية تربوية تعليمية تستجيب لمتطلبات وأهداف العدالة الانتقالية من جانب، وتدعم فرص التماسك المجتمعي من جانب آخر. الدراسة أعلاه تتفق مع الإطار النظري الذي بنيت عليه الدراسة الحالية من حيث بيانها أهمية البعد التربوي كأحد أنماط التنشئة المساهمة في دعم تطبيق العدالة الانتقالية. في ضوء العلاقة ما بين النظام التربوي والعدالة الانتقالية، توصي الباحثة بإجراء دراسات مستقبلية متخصصة في هذا المجال.

تعقيب حول الدراسات السابقة

بعد استعراض الدراسات السابقة، يمكن تحديد أهمية تلك الدراسات للدراسة الحالية، وذلك من خلال الجانبين التاليين:

الجانب الأول

في هذا الجانب يمكن تحديد أبرز ما تم الاستفادة منه، من الدراسات السابقة، في النقاط التالية:

- ساعدت الدراسات السابقة الباحثة في تكوين تصور عام وشامل، لقضايا العدالة الانتقالية بشكل عام واستراتيجياتها ومتطلباتها وآلياتها بشكل خاص.
- إن المعطيات والأفكار والنتائج التي توصلت إليها الباحثة من استعراضها للدراسات السابقة كانت عوناً لها في بناء وتكوين الاستبانات الخاصة بالدراسة الحالية.

- إن ما توصلت إليه الدراسات السابقة من نتائج، في مجال متطلبات العدالة الانتقالية، وحدود الأدوار، والسياقات التي تتطلبها، كانت عوناً للباحثة في إدراك قيمة السياقات الاجتماعية والسياسية في اجتراف نموذج فلسطيني في العدالة الانتقالية.

الجانب الثاني

بالنسبة لهذا الجانب، يمكن تلخيص أبرز المميزات التي تتصف بها الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة فيما يلي:

- إن الدراسة الحالية مجالها السياقات الاجتماعية، وفعالية السياق السياسي الفلسطيني في مجال اجتراف وتطبيق نموذج فلسطيني في العدالة الانتقالية قوامه الوحدة الوطنية وداعم لإنجاز مهام التحرر الوطني والبناء الديمقراطي.
- إن معظم الدراسات السابقة تمت في بيئات عربية وأجنبية لا تواجه انقساماً سياسياً داخلياً، ولا تواجه احتلالاً. ما يميز الدراسة الحالية محاولتها اجتراف نموذج فلسطيني خاص في العدالة الانتقالية في ظل حالة من الانقسام السياسي الداخلي.
- إن معظم الدراسات السابقة تمت في دول مستقلة، وتسعى من خلال العدالة الانتقالية للتحويل من نظم دكتاتورية وما خلفته من انتهاكات إلى دول وأنظمة ديمقراطية. وما يميز الدراسة الحالية أنها تسعى لاجتراف نموذج في العدالة الانتقالية لشعب ونظام سياسي يرزح تحت الاحتلال ولم ينل استقلاله الوطني بعد.
- قد تكون هذه الدراسة، بمثابة توجيه لاهتمامات الباحثين والباحثات إلى دراسة موضوع هام من موضوعات العدالة الانتقالية التي لم تنل حقها من البحث والدراسة.
- ركزت هذه الدراسة على متغيرات لم تشملها الدراسات السابقة، مما دفع الباحثة إلى دراستها في الدراسة الحالية وهي على وجه التحديد (الكتلة البرلمانية، الموقع الجغرافي، الحالة التنظيمية)

فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسة:

السياقات الاجتماعية الفلسطينية حاضنة لبناء نموذج عدالة انتقالية قوامه الوحدة الوطنية وداعم لإنجاز التحرر الوطني والبناء الديمقراطي، بينما السياق السياسي الفلسطيني يعرقل بناء هذا النموذج.

الفرضيات الثانوية

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تقييم أعضاء المجلس التشريعي لفعالية السياقات السياسية الفلسطينية في مجال بناء نموذج فلسطيني في العدالة الانتقالية باختلاف متغير الكتلة البرلمانية.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تقييم أعضاء المجلس التشريعي للثابت والمتحول في السياق الفلسطيني والذي يشكل رافعة أو معيقا لبناء نموذج فلسطيني في العدالة الانتقالية باختلاف متغير الكتلة البرلمانية.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha=0.05$ في السياقات الاجتماعية الفلسطينية الداعمة والمعرقلة في مجال بناء نموذج للعدالة الانتقالية (سياق ثقافة المقاومة) تعزى للموقع الجغرافي.

أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة مما يلي:

1. تستمد الدراسة الحالية أهميتها العلمية من الفرضية العلمية القائمة عليها، ومحاولة إخضاع الفرضية للتحقق، وفقا للمنهج العلمي من حيث دراستها العلمية لتأثير بناء نموذج فلسطيني في العدالة الانتقالية في سياقاته الاجتماعية والسياسية داعما لإنجاز الوحدة الفلسطينية ومن ثم التحرر الوطني والبناء الديمقراطي.

2. كما تستمد الدراسة أهميتها العملية في ظل استمرار حالة الانقسام وتعاضم التحديات التي تعصف بالمشروع الوطني برمته، وتأثير ذلك على تحقيق الأهداف الوطنية الفلسطينية ومسيرة البناء الديمقراطي والحاجة لاجتراف نموذج فلسطيني في العدالة الانتقالية قادر على المساهمة في دعم تحقيق وحدة فلسطينية داعمة لإنجاز التحرر الوطني والبناء الديمقراطي، وذلك من خلال ما تقدمه هذه الدراسة من توصيات من شأنها المساهمة في دعم عمل لجنة المصالحة المجتمعية وتمكينها من أداء مهامها.

3. قلة الدراسات السابقة التي تعالج مجتمع الدراسة بشكل مفصل وبخاصة في موضوع السياقات الاجتماعية والسياسية الفاعلة في السياق الفلسطيني، وتأثيرها في بناء نموذج في العدالة الانتقالية.

4. أما الأهمية الزمانية فتتمثل في الفترة التي يمر بها المجتمع الفلسطيني منذ حدوث الانقسام عام 2007م وحتى عام 2015م، وتزايد الحاجة الملحة للوحدة الوطنية وإعادة الاعتبار لمكانة القضية الفلسطينية، وما تحمله هذه الفترة من تغيرات ثقافية وسياسية متلاحقة.

5. كما تبدو أهمية هذه الدراسة من كونها تحمل بعدين هاميين هما: التخطيط، والتطبيق لنموذج عدالة انتقالية خاص في السياق الفلسطيني، ذلك لاشتمالها تحديداً لمتطلبات النموذج بالإضافة لتحديد الأدوار وحدود المسؤولية في التطبيق.

أهداف الدراسة

لدراسة الحالية هدفان، هدف رئيسي وآخر فرعي، حسب الآتي:

الهدف الرئيس: التعرف إلى أثر السياقات الاجتماعية والسياسية الفلسطينية في مجال بناء نموذج فلسطيني في العدالة الانتقالية قوامه الوحدة الوطنية، وداعم لإنجاز التحرر الوطني والبناء الديمقراطي.

أما الأهداف الفرعية فهي:

- 1- التعرف إلى أبرز العناصر الدافعة وأخرى المعرّقة في السياقات الاجتماعية والسياسية في مجال بناء نموذج فلسطيني في العدالة الانتقالية.
- 2- التعرف إلى فعالية السياق السياسي في مجال بناء نموذج فلسطيني في العدالة الانتقالية.
- 3- تحديد القيم والسياقات الواجب تثبيتها والأخرى الواجب تحويلها لتخدم تحقيق عدالة انتقالية في السياق الفلسطيني.
- 4- التعرف إلى حدود المسؤولية المؤسسية والوطنية في تطبيق العدالة الانتقالية في فلسطين.
- 5- التعرف إلى الأدوار والمجالات المناطة بالمجتمع المدني الفلسطيني في مجال العدالة الانتقالية بسياقها الفلسطيني.

منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة الحالية المنهج الوصفي التحليلي، لمناسبتها طبيعة هذه الدراسة، وذلك بهدف وصف مشكلة الدراسة عن طريق جمع البيانات والمعلومات عن المشكلة وتصنيفها وإخضاعها للدراسة والتحليل، وذلك للتحقق من صحة الفرضية التي وضعتها الدراسة للإجابة على الأسئلة المتصلة بأهم السياقات الاجتماعية السياسية الحاضرة لاجتراح نموذج فلسطيني في العدالة الانتقالية وتلك السياقات المعرّقة له.

حدود الدراسة

تمثل الإطار الزمني للدراسة للفترة (2007م - 2015م) حيث تناولت الباحثة هذه الفترة وذلك لتزايد أهميتها بمجال التطورات السياسية والاجتماعية التي شهدتها هذه الفترة وفقاً لنتائج الانقسام واستمراره، وما لهذه التطورات من نتائج طالت آثارها المشروع الوطني والهوية الفلسطينية وبنية النظام السياسي بسياقاته الذاتية والموضوعية المختلفة.

كما تمثلت الحدود المكانية بالأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م.

أما الفئة المستهدفة، فقد شملت أعضاء المجلس التشريعي، وأساتذة الجامعات من تخصصات علم السياسة وعلم الاجتماع، وأعضاء لجنة المصالحة المجتمعية، ومدراء مؤسسات حقوق الإنسان والديمقراطية وتنمية المجتمع.

التعريف الإجرائي لمصطلحات الدراسة

اجترّاح: وتأتي في الدراسة الحالية بمعنى الاشتقاق، والإتيان بما هو جديد، ويعنى بالنموذج المبتّرح، أي النموذج الذي تعب المبتّرح في تصميمه واستنباطه من مصادر متنوعة، على أمل تطبيقه.

الثابت والمتحول: تعني الدراسة الحالية بالثابت، القيم والسياقات التي تخدم بوضعها الحالي إمكانية البدء بتطبيق النموذج الفلسطيني في العدالة الانتقالية، في حين تعني الدراسة بالمتحول، القيم والسياقات التي يجب العمل على تحويلها قبل البدء بتطبيق النموذج.

السياقات الاجتماعية: يقصد بالسياق الاجتماعي في هذه الدراسة، ذلك الجزء من البيئة الاجتماعية الفلسطينية بمظاهرها وتفاعلاتها السياسية، وما توفره هذه المظاهر من قيم معرّقة أو داعمة لاجترّاح نموذج فلسطيني في العدالة الانتقالية قوامه الوحدة الوطنية وداعم لإنجاز التحرر الوطني والبناء الديمقراطي.

السياق السياسي: يقصد بالسياق السياسي وفقاً لهذه الدراسة، النظام السياسي الفلسطيني بسياقاته المختلفة: الذاتية والموضوعية وقضايا استراتيجية تتصل به، متضمنة الثقافة السياسية السائدة وبنية هذا النظام والانعكاسات بينهما.

البناء الديمقراطي: يقصد به في هذه الدراسة القيم والممارسات الديمقراطية في البيئة الفلسطينية من حيث بعدها أو اقترابها من دعم مسيرة البناء الديمقراطي في السياق الفلسطيني، على وجه التحديد القيم ذات الصلة بالتداول السلمي للسلطة، والمشاركة السياسية، واحترام الحريات العامة وغيرها.

التحرر الوطني: يقصد بالتحرر الوطني في هذه الدراسة: إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية ونيل الاستقلال الوطني والسيادة والحرية.

الانقسام الفلسطيني: نعني به في هذه الدراسة، وجود سلطتين سياسيتين وتنفيذيتين منذ عام 2007م في الضفة الغربية وقطاع غزة، إحداهما تحت سيطرة حركة فتح في الضفة الغربية، والأخرى تحت سيطرة حركة حماس في قطاع غزة، وذلك بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية في مطلع عام 2006م، ونشوء أزمة سياسية ارتبطت بعراقيل داخلية وخارجية للانتقال السلمي للسلطة، وخضوع أجهزة السلطة الفلسطينية للحزب الذي كان تقليدياً ومنذ توقيع اتفاقية أوسلو يمسك زمام الحكم الذاتي الفلسطيني، وهو حركة فتح.

لجنة المصالحة المجتمعية: وهي اللجنة التي شكلت وفقاً لاتفاقية الوفاق الوطني التي وقعت في القاهرة عام 2009، والتي حددت مهامها الرئيسية بالعمل على نشر ثقافة التسامح والمصالحة والشراكة السياسية، وحل جميع الانتهاكات التي نتجت عن الفلتان والانقسام بالطرق الشرعية والقانونية، ووضع برنامج لتعويض المتضررين من الانقسام مادياً ومعنوياً، وتحديد الأسس والآليات الكفيلة بمنع تكرار الأحداث المؤسفة.

الإطار القيادي المؤقت: يعبر الإطار القيادي المؤقت عن اللجنة التي خرج اتفاق القاهرة 2011م بتشكيلها لتفعيل م.ت.ف، وحددت للإطار مهام سياسية ووطنية في مجالات تتصل ووضع آليات عمل المجلس الوطني الفلسطيني، ومعالجة القضايا المصرية في الشأن السياسي الوطني الفلسطيني. وتشكل الإطار المؤقت من أعضاء اللجنة التنفيذية ل م.ت.ف والأمناء العاميين للفصائل الفلسطينية وثلاثة أعضاء مستقلين.

الشراكة السياسية: نعني بالشراكة السياسية في الدراسة الحالية مشاركة كافة القوى السياسية والوطنية والإسلامية في الحياة السياسية وبنية النظام السياسي وفي مجال اتخاذ القرار الفلسطيني، كما نعني بها غلبة ثقافة الحوار والمشاركة على ثقافة الاحتواء والإقصاء.

الإرادة السياسية: ونعني بها في السياق الفلسطيني الاستعداد الفعلي لدى طرفي الانقسام لتطبيق اتفاقيات المصالحة وإنهاء الانقسام، وذلك من خلال قبول مبدأ الشراكة السياسية والتعددية والتداول السلمي للسلطة.

الفصل الثاني

الإطار النظري والمفاهيمي

الفصل الثاني

الإطار النظري والمفاهيمي

توطئة

تعرض وتناقش الدراسة في فصلها الحالي، الإطار النظري والمفاهيمي بمباحثه الثلاثة. حيث يعرض ويناقش المبحث الأول، العدالة الانتقالية من حيث النشأة والتطور والمفهوم، لما لها من أهمية في فهم ومعالجة مفهوم العدالة الانتقالية بصورة تخدم أهداف الدراسة، وتحاول الباحثة من خلال العرض والنقاش أن تخلص إلى اقتراح وتقديم مفهوم خاص للعدالة الانتقالية ينسجم والسياق الاجتماعي والسياسي الفلسطيني. كما يتضمن البحث في هذا المجال أبرز جوانب الاختلاف والاتفاق بين العدالة الانتقالية والعدالة التقليدية، تجنباً لأي التباس مفاهيمي ما بين المفهومين من حيث المضمون والوظيفة، لاسيما أنهما تشتركان في مصطلح العدالة. كما تستعرض الدراسة في هذا المبحث أبرز مبررات الحاجة للعدالة الانتقالية، وتحاول الدراسة الحالية، ضمن هذا الإطار استعراض أبرز مبررات الحاجة للعدالة الانتقالية في الحالة الفلسطينية في ظل الظروف الخاصة التي يعيشها الشعب الفلسطيني، من حيث هو شعب يواجه تحقيق مهمتين أساسيتين هما التحرر الوطني والبناء الديمقراطي.

وفي المبحث الثاني تستعرض وتناقش الدراسة السياقات الاجتماعية الفلسطينية في علاقتها بالعدالة الانتقالية، ويختتم الفصل في مبحثه الثالث باستعراض ونقاش السياقات السياسية الفلسطينية في علاقتها بالعدالة الانتقالية.

المبحث الاول

في العدالة الانتقالية

المطلب الأول: العدالة الانتقالية النشأة والتطور

مما لا شك فيه أن التطرق إلى مفهوم العدالة الانتقالية في إطار سياقاته المختلفة لاسيما التي تتصل وميلاده ونشأته ومراحل تطوره، يساعدنا كثيرا في معالجة وتحليل هذا المفهوم. في هذا المجال نتطرق إلى نشأة وتطور العدالة الانتقالية في إطارها التاريخي.

نشأت وتطورت العدالة الانتقالية عبر مراحل عديدة يمكن إيجازها بثلاث مراحل رئيسية، فقد جاءت المرحلة الأولى في أعقاب الحرب العالمية الثانية مباشرة، حيث تجلت فكرة وهدف العدالة الانتقالية في تلك الفترة بالتجريم والمحاكمات الدولية، مثل محاكمات نورمبرج بألمانيا، وهنا تصدر مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان الأهمية ومحور التركيز في مساعي تحقيق العدالة الانتقالية. أما المرحلة الثانية فترة ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وما عقبا من تحولات سياسية مختلفة في كل من أوروبا الشرقية وألمانيا وتشيكوسلوفاكيا، تطلبت الحاجة النابعة من التوافق الدولي على تطبيق إجراءات العدالة الاجتماعية للتعامل مع انتهاكات حقوق الإنسان الماضية وما زامنهما من سعي الدول والهيئات المانحة التي استوجبت توافر تطبيق حقيقي لحكم القانون بما يتيح الفرصة للتنمية الاقتصادية. لقد أخذت العدالة الانتقالية بهذه المرحلة طابعا محليا ووطنيا ارتبط بالهيكل الرسمية للدولة، وتطورت آلياتها لأبعد من فكرة المحاكمات، لتمارس على هيئة لجان الحقيقة والتعويضات.

وأما المرحلة الثالثة، ما بعد إنشاء المحكمة الجنائية الدولية الخاصة في يوغسلافيا السابقة عام 1993م، أي فترة إنشاء المحاكمات الدولية، وقد تميزت بتطور نشأة العدالة الانتقالية نتيجة تكرار حالات النزاعات التي استوجبت تطبيق العدالة الانتقالية، الأمر الذي مثل أرضية خصبة لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا في العام 1994م، ليتبعه إقرار النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية عام 1998م. البارز في المرحلة الحالية هو الحضور الدائم للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، لا سيما بعد إقرار تنفيذ ميثاق

روما الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية عام 2002م، مما أكد على أهمية وجود المحكمة كأحدى آليات العدالة الانتقالية والمسؤولة عن محاسبة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان¹.

المطلب الثاني: مفهوم العدالة الانتقالية

تزرخر أدبيات العدالة الانتقالية بالعديد من التعريفات المتنوعة حولها، والتي تتميز من مجتمع لآخر وفق ما تقتضيه ظروف كل مجتمع، حيث لا يمكن التعامل مع مفهوم العدالة الانتقالية وكأنه ثوب فصل خصيصاً ليتلاءم ومقاس المجتمعات كافة، وهذا أمر طبيعي فرضته التباينات والاختلافات في الخصائص والمتطلبات والموجبات للعدالة الانتقالية بشتى استراتيجياتها وآلياتها المتغيرة من مجتمع لآخر.

تستعرض الدراسة الحالية في هذا المجال، مجموعة من التعريفات المختلفة حول مفهوم العدالة الانتقالية، في محاولة لسبر المشترك فيها دون إغفال التعارض بين وجهات النظر المتباينة حولها إن وجدت.

يعرف المركز الدولي للعدالة الانتقالية، على أنها:

"مجموعة التدابير القضائية وغير القضائية التي قامت بتطبيقها دول مختلفة من أجل معالجة ما ورثته من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وتتضمن هذه التدابير الملاحقات القضائية ولجان الحقيقة وبرامج جبر الضرر، وأشكال متنوعة من إصلاح المؤسسات"².

تشير الأمم المتحدة إلى العدالة الانتقالية على أنها: "مجموعة كاملة من العمليات والآليات المرتبطة بمجتمع للتصالح مع إرث انتهاكات الماضي على نطاق واسع، من أجل ضمان المساءلة، وخدمة العدالة وتحقيق المصالحة"³

¹ الشبكة العربية العالمية: العدالة الانتقالية قراءة مفاهيمية ومعرفية، على الموقع الإلكتروني:

<http://www.globalarabnetwork.com>، تاريخ الدخول 2015/4/20

² انظر الموقع الرسمي للمركز الدولي للعدالة الانتقالية، على الموقع الإلكتروني: <https://www.ictj.org>، تاريخ

الدخول 2015/4/20

³ United Nations. United Nations Approach to Transitional Justice. New York.2010. P2.

وعربياً، فقد قدمت بلدان الربيع العربي العديد من التعاريف للعدالة الانتقالية نذكر منها:

في تونس، فقد عرف مشروع القانون الأساسي العدالة الانتقالية على أنها: "مسار متكامل من الآليات والوسائل المعتمدة لفهم ومعالجة ماضي انتهاكات حقوق الإنسان بكشف حقيقتها، ومحاسبة المسؤولين عنها، وجبر ضرر الضحايا، ورد الاعتبار لهم بما يحقق المصالحة الوطنية، ويحفظ الذاكرة الجماعية ويوثقها، ويرسي ضمانات عدم التكرار، والانتقال من حالة الاستبداد إلى نظام ديمقراطي يساهم في تكريس منظومة حقوق الإنسان"¹.

أما في مصر، تم تعريف العدالة الانتقالية على أنها: "مجموعة من التدابير والاجراءات القضائية وغير القضائية، يتم الاضطلاع بها خلال مرحلة ما بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير المجيدة، للتصدي لانتهاكات حقوق الانسان، وغيرها من صور إساءة استعمال السلطة التي وقعت في ظل النظام السابق، وخلال فترة تغيير هذا النظام، وهي ترمي أساسا إلى التعامل العادل مع الضحايا، وجبر الأضرار التي لحقت بهم وذويهم، وإصلاح مؤسسات الدولة، وتحقيق المصالحة الوطنية بهدف الانتقال بالمجتمع إلى صميم مرحلة الديمقراطية، ومنع تكرار ما حدث من انتهاكات وتجاوزات"².

في اليمن، فقد جاء تعريف العدالة الانتقالية وفقا لنص مشروع قانون العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية على أنها: "مجموعة الاجراءات والتدابير التي تتخذ لمواجهة الانتهاكات الماسة بحقوق الانسان خلال الفترة الزمنية المحددة بهذا القانون بغية جبر ضرر الضحايا ومنع تكرار الأفعال الماسة بحقوق الإنسان في المستقبل"³.

يلاحظ أن تعريفات العدالة الانتقالية أعلاه، قد اشتملت على جانبين أساسيين، جانب استراتيجيات وآليات مغادرة الماضي وتحقيق العدالة، والجانب الآخر تمثل بالانتقال إلى البناء

¹ ماجد، عادل: منظومة شاملة العدالة الانتقالية والإدارة الناجحة لمرحلة ما بعد الثورات. مجلة السياسية الدولية. ع 192/

2013. على الموقع الإلكتروني. <http://www.siyassa.org.eg>، تاريخ الدخول 2014/4/29

² نفس المرجع السابق.

³ يمن برس: نص مشروع قانون العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، 2013. على الموقع الإلكتروني: [http://yemen-](http://yemen-press.com)

[press.com](http://yemen-press.com)، تاريخ الدخول 2016/4/1

الديمقراطي وتحقيق مستقبل آمن. كما يلاحظ على التعريفات التي تم تقديمها للعدالة الانتقالية بأنها في معظمها قد جاءت في سياق شعوب واجهت وأنجزت انتقالا للنظام السياسي، من نظام مستبد إلى نظام سياسي آخر جاء نتيجة ثورة أو انقلاب، كما أنها جاءت في إطار شعوب مستقلة.

في الطرف الفلسطيني يلاحظ اختلاف السياق الذي تأتي في إطاره العدالة الانتقالية، من حيث الحديث عن شعب لم ينل استقلاله الوطني بعد، وما زال يرزح تحت الاحتلال، ومن حيث متطلبات الانتقال من نظام سياسي إلى آخر، سياق العدالة الانتقالية هنا يجيء في سياق حالة من التشرذم والانقسام السياسي أوقعت العديد من الضحايا وصاحبها العديد من الانتهاكات لحقوق الإنسان، وأثرت سلبا على إنجاز مهمتي التحرر الوطني والبناء الديمقراطي. الأمر الذي يستوجب تقديم تعريفا خاصا للعدالة الانتقالية ينسجم والحالة الفلسطينية، يمكن تعميمه لاحقا على أي شعب تتماثل ظروفه وظروف الشعب الفلسطيني.

على ضوء ما تقدم، تقترح الباحثة التعريف الآتي للعدالة الانتقالية، ووفقا للسياق الفلسطيني:

مجموعة الاستراتيجيات والآليات الخاصة بالعدالة الانتقالية والتي يتم الاتفاق والتوافق عليها وطنيا من أجل السعي لتحقيق المصالحة الوطنية بين التيارات المختلفة، ومعالجة الانتهاكات التي نجمت عن الانقسام، وضمان عدم تكرارها، وذلك للانتقال من حالة الانقسام إلى حالة من الوحدة الوطنية، دعما لمسيرة التحرر الوطني والبناء الديمقراطي.

المطلب الثالث: ما بين العدالة الانتقالية والعدالة التقليدية

تتلاقى العدالة الانتقالية مع العدالة التقليدية في مصطلح العدالة وإحقاق الحقوق وكشف الحقيقة، إلا أنهما تتمايزان عن بعضهما البعض في العديد من الجوانب التي تستلزم توضيحها تحاشيا للخلط ما بين العدالتين.

كما يمكن إيجاز أبرز الفروق ما بين العدالة الانتقالية والعدالة التقليدية، بأن العدالة الانتقالية تعنى بالفترات الانتقالية التي يمكن أن يمر بها أي مجتمع، كالانتقال من حالة النزاع إلى حالة السلم، أو الانتقال من حكم ديكتاتوري إلى حكم ديمقراطي، مما يخلق حالة من عدم الاستقرار والتوازن في المجتمعات التي تمر بفترات انتقالية. مما يعطي العدالة الانتقالية صفة أو خاصية الاستثنائية، حيث يتم اللجوء إليها لمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان الواسعة ومواجهة الماضي، والانتقال إلى مجتمع ديمقراطي، وهذا ما لا تستطيع العدالة التقليدية استيعابه لكثرة عدد ضحايا الانتهاكات والجرائم على مختلف أنواعها وأشكالها، والآثار التي تخلفها¹. في حين أن العدالة التقليدية هي السائدة في المراحل الزمنية العادية التي يمر بها المجتمع في ظل دولة ديمقراطية تقوم على تطبيق النصوص الجزائية والتي تصدر عن السلطة المختصة ضد المجرمين².

ومن جهة أخرى، تتميز العدالة الانتقالية عن العدالة التقليدية بشموليتها في التعامل مع إرث الانتهاكات السابقة، وهذا ما تشمله أهدافها وتسعى إلى تحقيقه ضمن أدواتها وآلياتها، فعلى سبيل المثال لا الحصر، تسعى العدالة الانتقالية إلى تحقيق المساءلة والمحاسبة وكشف الحقيقة والتحقيق في الجرائم السابقة، وتعويض الضحايا، وصولاً إلى إعادة بناء وترميم العلاقة بين المواطنين والدولة، وتعزيز السلم المجتمعي الأمر الذي لا تقبل أن تحققه العدالة التقليدية على حساب حق الضحايا، ناهيك عن الاختلاف ما بين العدالتين وفقاً للشرعية، حيث أن العدالة الانتقالية بآلياتها تستمد شرعيتها ومشروعيتها من مدى قبول أو رفض الضحايا لها³، في حين

¹ أبو سمهدانة، عبد الناصر و خليل، حسين: *العدالة الانتقالية ولجان المصالحة في ضوء التحول الديمقراطي: دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية*، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية. القاهرة. عدد خاص/ 2012. ص 1014-1015.

² سعيد محمد: دراسات قانونية: العدالة التقليدية الجزائية والعدالة الانتقالية. جريدة الصباح، 2015، على الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.assabah.com.tn>. تاريخ الدخول 2016/2/5

³ العاطي، صلاح، *مفهوم العدالة الانتقالية: نشأتها وآلياتها وسبل تطبيقها على الحالة الفلسطينية*، مجلة تسامح. رام الله. ع35/ 2011. ص 14

ترى شيلا (Sheila) أن "العدالة التقليدية تستمد شرعيتها من الدستور والتشريعات الرسمية القائمة في النظام"¹.

وقد يتبادر الى الذهن، أن طريق العدالة الانتقالية يتناقض وطريق العدالة التقليدية، سواء على المستوى الوطني أو على المستوى الدولي، في حين أنه لا يوجد تناقض وتعارض ما بين العدالتين، لا سيما للضحايا وذلك في مسألة إفلات مرتكبي الانتهاكات من العقاب².

وفي الإشارة إلى التكاملية ما بين العدالتين يشار إلى "أنه في حالة حدوث تحول سياسي أو دخول المجتمع في فترة انتقالية، غالبا ما يصطدم بتركة صعبة من انتهاكات حقوق الإنسان التي تستدعي توظيف كافة السبل القضائية وغير القضائية واستخدام مناهج مختلفة لأجل الوصول إلى حالة من العدالة أكثر شمولية وأبعد أثرا"³.

من جهة أخرى تتكامل العدالتين التقليدية والانتقالية من حيث أن لكل منهما مجال تطبيق مستقل، فالعدالة التقليدية تنطبق على الجرائم التقليدية، في حين أن العدالة الانتقالية تنطبق على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، فضلا على أن النظام القانوني للعدالة التقليدية يعد بمثابة الشريعة العامة للنظام القانوني للعدالة الانتقالية والتي تستقي منه أحكامها في ظل غياب النصوص الخاصة بها⁴.

ضمن هذا الإطار، يأتي السياق الفلسطيني من حيث الحاجة لمغادرة ماضي متقل بانتهاكات حقوق الإنسان جراء الانقسام، الأمر الذي من شأنه التمهيد لتحول سياسي، في حين يلاحظ عجز الأطر القضائية الفلسطينية التقليدية القائمة عن مواجهة متطلبات هذا التحول.

¹ Turyagenda. Sheila. **Justice is in the eyes of the beholders** (Unpublished) London univ, London.2009.

² شعبان، عبد المحسن: العدالة الانتقالية والعدالة الانتقامية. التجديد العربي، 2012. على الموقع الإلكتروني: <http://www.arabrenewal.info>، تاريخ الدخول 2015/12/15

³ زيادة، رضوان: **كيف يمكن بناء تونس ديمقراطية العدالة الانتقالية للماضي وبناء المؤسسات للمستقبل**، المجلة العربية للعلوم السياسية. القاهرة. ع30/2011. ص163.

⁴ سعيد محمد: دراسات قانونية: العدالة التقليدية الجزائية والعدالة الانتقالية. مرجع سابق.

المطلب الرابع: مبررات وأهمية العدالة الانتقالية

لم تقف الحاجة والمبررات للعدالة الانتقالية خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي عند حدود التحولات السياسية والتاريخية في العالم وما شهده من من تراجع للأنظمة السلطوية، بل تعمقت الحاجة لها وبفضل تنامي المطالب السياسية والحقوقية، بأن تصبح العدالة الانتقالية مدخلا لحل إشكاليات الانتقال الديمقراطي¹.

تولد الحاجة للعدالة الانتقالية من الأهمية التي تكتنفها، ولعل حقوق الضحايا تحتل مكانة بارزة في الحديث عن أهمية العدالة الانتقالية، لا سيما حقهم في معرفة الحقيقة حول ما حدث سابقاً، وكذلك مشاركتهم رؤية معاقبة مرتكبي الجرائم، وحقهم في الحصول على التعويضات، فهؤلاء الضحايا هم جزء من كل المجتمع، مما يشمل تأثير الانتهاكات ليمتد من الضحايا إلى المجتمع ككل، وهذا يستدعي من الدولة أن تضمن للضحايا عدم تكرار حدوث الانتهاكات مستقبلاً. فالانتهاكات التي لا يتم معالجتها ستقود المجتمع إلى انقسامات اجتماعية، كما ستولد عنفاً وعدم استقرار في الدولة، إضافة إلى قطع علاقة الثقة ما بين المواطنين ومؤسسات الدولة، والذي بدوره سينعكس سلباً على تقدم مسيرة العملية الإنمائية وفرص تحقيقها².

العديد من أدبيات العدالة الانتقالية تناولت الحاجة والمبررات لتطبيقها، وفي هذا المجال يمكن تلخيص أبرز المبررات والحاجة لتطبيق استراتيجيات العدالة الانتقالية والتي تتجلى: **بتقوية الديمقراطية والمصالحة**، حيث إن مواجهة الماضي بما يحمله من إرث لانتهاكات حقوق الإنسان، متزامنا مع جهود حثيثة ومنظمة ومستمرة لتحقيق ذلك، سيقود المجتمع إلى بناء ديمقراطية ومصالحة أكثر صلابة. كما يعتبر **الواجب الأخلاقي في مواجهة الماضي** مبررا آخر لتطبيق العدالة الانتقالية، انطلاقا من امتلاكها بعدا أخلاقيا لا يمكن تجاهله، فالاعتراف بضحايا الانتهاكات وبحقوقهم، هو واجب أخلاقي إن غاب في عملية مواجهة الماضي سيعيد الضحايا إلى

¹ عبد اللاوي، عبد الكريم: **تجربة العدالة الانتقالية في المغرب**. ط1. القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

2013.ص15

² Institute for Democracy & Conflict Resolution. **Transitional Justice: Key Concepts, Processes and Challenges**.USA. 2011.P4.

مربع الإحساس بالظلم والإهانة. كما تعد مسألة منع تكرار الانتهاكات في المستقبل مبرراً آخر مهماً، حيث إن مواجهة الماضي والتعامل معه تخلق نوعاً من الردع، مما يحول من إعادة ارتكاب انتهاكات مستقبلية مشابهة. وأخيراً تعتبر مسألة استحالة تجاهل الماضي من المبررات التي لا تقل أهمية عن سابقتها، لتطبيق العدالة الانتقالية، فصحة الماضي الأليم لا تطوى بسهولة، وهذا مبرر كفيلاً بإعادة التفكير في كيفية التعامل معه بإظهاره بكل صدق وشفافية مما يساعد على البناء والبدء من جديد¹. ضمن هذا السياق يمكن الإشارة إلى فكرة "استحالة تجاوز أحداث الماضي والمضي قدماً نحو المستقبل والتحول الديمقراطي دون إحقاق الحقوق وردها إلى أصحابها، فالحقوق لا تسقط بالتقادم"².

فلسطينياً وفي مجال مبررات العدالة الانتقالية، يمكن القول بأن الحاجة لتعزيز قدرات الفلسطينيين في مواجهة التحديات والمخاطر التي تحدق بالمشروع الوطني، عبر تحقيق المصالحة والوحدة الوطنية، والبناء الديمقراطي والاتفاق على برنامج سياسي موحد لشعب يزرح تحت الاحتلال، كلها مبررات أساسية لبناء نموذج فلسطيني في العدالة الانتقالية.

المطلب الخامس: متطلبات العدالة الانتقالية

متطلبات تحقيق العدالة الانتقالية متنوعة ومتغيرة من مجتمع لآخر حسب ما تمليه خصوصية كل مجتمع. وبعد الاطلاع على الأدبيات التي تحدثت حول متطلبات العدالة الانتقالية بشكل عام، ومتطلباتها فلسطينياً بشكل خاص، يمكن عرض أبرز متطلبات العدالة الانتقالية وفقاً للآتي³:

¹ عبد العاطي، صلاح: مفهوم العدالة الانتقالية، نشأتها وآلياتها وسبل تطبيقها على الحالة الفلسطينية. مرجع سابق. ص 11

² مختار، أمل: العدالة الانتقالية: كيف نستفيد من تجارب الدول الأخرى، مجلة الديمقراطية. القاهرة. ع 43 / 2011. ص 102.

³ القلقلي، عبد الفتاح: المصالحة الوطنية في إطار العدالة الانتقالية، مجلة أوراق فلسطينية. رام الله. ع 2/ 2013. ص 154 - 155

الإرادة السياسية انطلاقاً من أن الإرادة السياسية هي العامل الأكثر وزناً وتحفيزاً لتحقيق العدالة الانتقالية، لا بد من توافرها بكل مصداقية وشفافية. فلو حضرت كافة الوسائل والآليات والاستراتيجيات والتقنيات في حالة تطبيق منظومة العدالة الانتقالية دون الإرادة السياسية لن يتم تفعيل القوانين والقرارات الجديدة التي تتصل وتلك المنظومة، مما يعني إعادة إنتاج النظام السابق بصورة أو بأخرى. ما يستدعي ذكره ضمن السياق، تنامي الأصوات الوطنية الفلسطينية التي تعزو عدم إحراز تقدم في النظام السياسي الفلسطيني قادر على مواجهة أزمات وتحديات المشروع الوطني، إلى غياب الإرادة السياسية الحقيقية.

سيادة القانون: تنتهج العدالة الانتقالية في أحد آليات تطبيقها حصر الضحايا لأجل رد الاعتبار والكرامة لهم، ساعية للوصول إلى العدل، مما يستدعي أخذ الحيطة والحذر عند إقرار القوانين الخاصة بمحاسبة النظام السابق بحيث يتعذر عودة طغيان القوانين الاستبدادية الماضية التي لا تلبث إلا أن تعيد المجتمع إلى مربع المنازعات. ضمن السياق الحالي تجدر الإشارة إلى الحاجة لسياق تشريعي فاعل ديمقراطي ومستقل، الأمر الذي نعاني من غيابه في الساحة الفلسطينية.

استقلال السلطة القضائية: المعول عليهم لتيسير وإنجاح تطبيق العدالة الانتقالية ليس فقط القضاة، بل أيضاً معاوني القضاء والأطباء الشرعيين، والخبراء من وزارة العدل، والنيابة العامة. فالواجب على هؤلاء الاستقلالية والتحررية من سطوة أي جهة مهما كانت.

إنشاء محكمة متخصصة في النظر في الجرائم السابقة: يشترط عند إنشاء تلك المحكمة أن يتماشى قانون إنشائها مع المعايير الدولية للمحاكمات العادلة. وإن لم يتحقق الشرط المذكور عندها سيتم اعتبار المحكمة المنشأة محكمة خاصة أو استثنائية¹.

يلاحظ مما سبق غياب للمتطلبات الاجتماعية- السياسية الواجب توافرها لتطبيق العدالة الانتقالية، وطغيان للمتطلبات والشروط القانونية والقضائية والحقوقية، ضمن هذا السياق، وبما ينسجم والإطار المفاهيمي والنظري للدراسة الحالية والقائمة على السياقات الاجتماعية والسياسية

¹ الأمم المتحدة. نهج الأمم المتحدة في شأن العدالة الانتقالية. نيويورك. 2010

وأثرها في بناء نموذج فلسطيني في العدالة الانتقالية داعم للبناء الديمقراطي والتحرر الوطني، وهذا ما جاء منسجماً مع ما جاء به سيلز (seils)، حيث أكد على "ضرورة الربط بين العدالة الانتقالية ومبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان من جانب، والشروط الاجتماعية والسياسية المسبقة لتحقيق العدالة الانتقالية من جانب آخر"¹.

المطلب السادس: أهداف واستراتيجيات العدالة الانتقالية

في مختلف الحالات التي شهدتها البلدان التي مرت بظروف تاريخية غاية في الصعوبة والتعقيد، مثل الحرب الأهلية، والنزاعات المسلحة، والحكم الشمولي التسلطي، فإن مفهوم العدالة الانتقالية ينطوي على حزمة من التدابير القضائية وغير القضائية اللازم التعويل عليها لتحقيق أهدافها.

ووفقاً للتجارب السابقة في العديد من الدول، فإن مفهوم العدالة الانتقالية يقوم أصلاً على ست دعائم رئيسة ومترابطة تشكل أهدافاً واستراتيجيات في الوقت ذاته، وهي:

أولاً، **معرفة الحقيقة**: تشير هاينر (Heiner) إلى أن "لجنة تقصي الحقائق هي الجسم المسؤول عن البحث في الانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان، وكتابة التقارير والتوصيات اللازمة للجهات المسؤولة"².

ومن أهم حقوق ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان معرفة الحقيقة حول الأسباب والظروف التي ارتكبت خلالها التجاوزات والجرائم التي ترتب عليها إلحاق الضرر بهم بكافة صوره المادية والمعنوية. ويتسع هذا الحق خلال فترات العدالة الانتقالية ليشمل المجتمع كله. فأول أهداف العدالة الانتقالية هو كشف الحقيقة، ومعرفة طبيعة ما وقع من جرائم وانتهاكات لحقوق الإنسان خلال فترة الاستبداد أو القمع، مع تحديد المسؤول عنها، باعتبار ذلك حقاً لكل

¹ سيلز، بول. تقرير البرامج للمركز الدولي للعدالة الانتقالية. نيويورك. المركز الدولي للعدالة الانتقالية. على الموقع الإلكتروني: <https://www.ictj.org>، تاريخ الدخول 2014/5/1

² International center for scholars. **Transitional justice in post-conflict societies: what works best?**. Washington. 2010. P28

مواطن. وتعد وثيقة الأمم المتحدة المعدلة حول مجموعة المبادئ لحماية وترويج حقوق الإنسان من خلال مكافحة عدم الإفلات من العقاب من أولى الوثائق الدولية التي تصدرت لمفهوم الحق في معرفة الحقيقة، ودعت إلى إنشاء كيانات لتقصي الحقائق المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وتوثيقها¹.

ضمن السياق أعلاه، يشار إلى أن أفضل التجارب في اتباع آليات معرفة الحقيقة لاجتياز المرحلة الانتقالية، هي تجربة جنوب إفريقيا، والتي اعتمدت على إنشاء لجنة تقصي الحقائق التي حملت اسم هيئة معرفة الحقيقة وتحقيق المصالحة، والتي كانت مخصصة للتحقيق في الجرائم المرتكبة في ظل النظام العنصري السابق، بهدف تجاوز الماضي، وتحقيق المصالحة الوطنية الشاملة.

وفي السياق الفلسطيني من الواجب أن تتضمن معرفة الحقيقة، والتمييز بين تلك الانتهاكات التي وقعت بدوافع ذاتية وعائلية ولأهداف وخلافات خاصة، وتلك الانتهاكات التي وقعت بدافع سياسي تنظيمي وبتوجيه من التنظيم.

ثانياً، المحاسبة والقصاص: وتتمثل تلك الآلية بإجراء محاكمات جنائية للمسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان، وغيرها من جرائم أخرى ضد الشعب والوطن، سواء تمت عن طريق محاكم وطنية، أو دولية، أو مختلطة، الأمر الذي ينادي بضرورة أن تعمل السلطات المعنية خلال المرحلة الانتقالية على اتخاذ ما يلزم من إجراءات لجمع الأدلة، ومحاسبة المسؤولين عن تلك الجرائم²، تجدر الإشارة ضمن هذا الصدد إلى أن القصاص والمحاسبة وسيلة مكلفة لتحقيق الرضى الشعبي، فالعنف يتحول في أغلب الأحيان إلى دوامة رهيبة تجر مزيداً من أعمال العنف³.

¹ ماجد، عادل: العدالة الانتقالية والإدارة الناجحة لمرحلة ما بعد الثورات، مرجع سابق، ص10

² المرجع السابق، ص14

³ كاهون، نويل: معضلات العدالة الانتقالية في التحول من دول شمولية إلى دول ديمقراطية. ط1. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر. 2014. ص35.

والقصاص هو حق للشهداء وللمصابين الأبرياء في الأحداث، وفقاً للقواعد القانونية العادية السارية، أو وفقاً لقواعد العدالة الانتقالية التي تمكن القوى الثورية من تبني قواعد استثنائية، حتى في مجال إرساء المسؤولية الجنائية، شريطة أن تتسم بالموضوعية، والبعد عن تحقيق أو ترضية الأهواء الشخصية. وليس من اللازم أن تقتصر إجراءات المحاسبة على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بل يمكن أن تتعداها لتشمل جرائم الفساد، والجرائم الاقتصادية، كما حدث في كوريا الجنوبية عام 1987م بالنسبة لرجال الدولة الفاسدين، وهو الأمر المنطبق على مرحلة العدالة الانتقالية في تونس ومصر. ومن الممكن أن يتم نظر هذه القضايا أمام محكمة متخصصة للعدالة الانتقالية، بحيث تحيل محاكم الجنايات من تلقاء نفسها ما يوجد لديها من قضايا متعلقة بوقائع قتل وشروع في قتل وإصابة المتظاهرين السلميين إلى تلك المحكمة¹.

ضمن السياق أعلاه، يشار إلى أن التجربة المغربية قد أسقطت آلية المحاسبة واكتفت بتطبيق استراتيجيات المكاشفة وتقصي الحقائق وضمانات عدم التكرار.

ثالثاً، التعويض وجبر الضرر والتأهيل: من أهم مرتكزات مفهوم العدالة الانتقالية تعويض ضحايا القمع من المناضلين السياسيين والنقابيين ونشطاء حقوق الإنسان، وجبر ما لحق بهم من أضرار، وإعادة تأهيلهم، وتخليد ذكراهم. ومن المهم إتباع وسائل وإجراءات سليمة وناجزة لتحديد الشهداء والضحايا، وتأمين حصولهم على التعويضات المناسبة، والإرضاء الكافي لأسرهم في حالة استشهادهم².

إن عدم جبر أضرار الضحايا ومن أصيب بضرر من ذويهم أو المحيطين بهم قد يؤدي إلى المزيد من التوتر والاحتقان في المجتمع. ذلك أن الضحايا المقصودين بآليات العدالة الانتقالية ليسوا هم فقط المجني عليهم ممن قتلوا وأصيبوا خلال تلك الأحداث، بل إن الأمر يمتد

¹ المجلس الوطني لحقوق الإنسان - المغرب. المتابعات والمحاكمات ذات الصبغة السياسية. المغرب. 2013. ص 55.

² خنفوسي، العزيز: الحق في الانصاف وجبر الضرر لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، مجلة جيل حقوق الإنسان. المغرب. ع1/ 2013. ص 25

لأسرهم وأهاليهم ممن فقدوا أبناءهم وذويهم. ويتعين الاستماع لمشاعر وآراء أولئك الأشخاص في كافة المراحل، خصوصاً خلال الدعوى الجنائية، لذلك يتعين على المشرع الوطني التدخل لوضع آليات قانونية ناجزة لتعويض ضحايا الجرائم الجسيمة، حتى لا يشكل ذلك ذريعة أخرى للاحتجاجات والاشتباكات¹.

وتتضمن إعادة تأهيل ضحايا الانتهاكات تقديم مجموعة من الخدمات، أبرزها الخدمات: النفسية والطبية والاجتماعية والقانونية، فضلاً عن الترضية التي تستوجب اتباع الإجراءات اللازمة لإتمامها، منها على سبيل المثال لا الحصر: اتخاذ الوسائل والتدابير الهادفة لوقف استمرار الانتهاكات، والكشف العلني للحقيقة والتحقق من الوقائع².

رابعاً، التطهير: من الممكن أن تقتزن المرحلة الانتقالية بتطهير مؤسسات الدولة، وإقصاء المسؤولين ممن أفسدوا الحياة السياسية. وتستلزم هذه الآلية مراجعة أعمال المسؤولين السابقين من رجال النظام السابق بغرض التيقن مما صدر عنهم من تجاوزات وانتهاكات، وإقامة الدليل عليها، مع التأكد من أهلية المسؤولين الحاليين لتقلد مناصبهم العامة. ومن أهم أغراض عملية التطهير الحد من النفوذ السياسي والاقتصادي لرموز النظام السابق ممن أفسدوا وأجرموا في حق البلد لمنعهم من إعاقة مسيرة الإصلاح، فضلاً عن إقصاء الضالعين في ارتكاب الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من مؤسسات الدولة، إعمالاً لمبدأ المحاسبة، ولمنع ارتكاب مثل تلك الانتهاكات مستقبلاً³.

خامساً، الإصلاح المؤسسي: من أهم غايات العدالة الانتقالية إصلاح مؤسسات الدولة لضمان منع تكرار ما حدث من انتهاكات عن طريق تلك المؤسسات، أو عن طريق القائمين عليها، بما يتضمنه ذلك من إعادة هيكلة الأجهزة والمؤسسات المشتبه بارتكاب منتمين لها انتهاكات لحقوق الإنسان، أو إساءة استعمال السلطة، وذلك لإزالة الأسباب والعناصر التي أدت إلى تلك

¹ ماجد، عادل: العدالة الانتقالية والإدارة الناجحة لمرحلة ما بعد الثورات، مرجع سابق، ص12

² مؤسسة الحق. ورقة تقدير موقف: المصالحة الفلسطينية وانتهاء الانقسام. رام الله. 2011. ص1

³ الوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان. تقييم تقرير هيئة الانصاف والمصالحة. المغرب. 2009. ص 13

الانتهاكات والممارسات التعسفية، أو القمعية، بما يضمن تعديل أنماط ممارسات السلطة نحو الشفافية، والنزاهة، ومراعاة حقوق الإنسان¹.

لذلك، يجب أن تتسع إجراءات العدالة الانتقالية لكي تتضمن إصلاح مؤسسات الدولة، وإرساء مبادئ سيادة القانون التي يجب أن تحكم عمل تلك المؤسسات. ومن أهم المؤسسات التي يشملها الإصلاح المؤسسي، خلال المرحلة الانتقالية، الأجهزة الأمنية التي يجب أن يعاد تقييمها، ومراجعة أعمال القائمين عليها، والعاملين بها، فضلاً عن مراجعة التشريعات واللوائح والقرارات المنظمة لعملها، وتعديلها، وإعادة هيكلة المؤسسة إذا لزم الأمر، مع إيلاء أهمية قصوى للتدريب، ورفع وعي العاملين بها بمبادئ حقوق الإنسان. وكيفية إعادة هيكلة أو إصلاح جهاز الشرطة، والقدرة على إعادة الهيكلة أو الإصلاح - سواء كان جزئياً أو شاملاً - والتي تضطلع بها عادة القوى والحكومات الثورية خلال المراحل الانتقالية. وقد تستعين تلك القوى والحكومات بخبرات المؤسسات الدولية والمنظمات العاملة في هذا المجال، خاصة منظمة الأمم المتحدة، من خلال أجهزتها المتخصصة التي لديها خبرات متراكمة اكتسبتها من خلال عملها في العديد من الدول².

تبدو الآلية أعلاه، ضرورية وأساسية في السياق الفلسطيني خاصة إذا علمنا أن رموز الانقسام هم بالأساس كانوا قادة أجهزة أمنية.

سادساً، المصالحة الوطنية: إن تغيير النظام وتحتي رموزه وأركانه لا يحقق المصالحة والعدالة بصورة ميكانيكية، ولا يعيد المجتمع لحالته الطبيعية ولا ينهي الاستبداد والفساد تلقائياً، إذ لابد من التخطيط والعمل من أجل إعادة بناء المجتمع على أسس جديدة تحقق العدالة والكرامة والديمقراطية والعيش الكريم، وتأسيس قواعد الدولة على بنیان ثابت يمنع التسلط وتكرار

¹ زيتون، علاء الدين: مفهوم العدالة الانتقالية ودور منظمات المجتمع المدني بتطبيقه. صوت سوريا. على الموقع الإلكتروني: <https://syrianvoices.wordpress.com>، تاريخ الدخول 2014/9/15

² عادل، الماجد: العدالة الانتقالية..التطهير والإصلاح المؤسسي. صحيفة المصري اليوم. 21 آب 2014. على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com>، تاريخ الدخول 2014/9/15

الدكتاتورية والاستبداد، بما يكفل استرجاع الحقوق وإنصاف المظلومين، وعدم تكرار الانتهاكات.

من هنا يأتي دور المصالحة الوطنية والمجتمعية لتكون ركيزة اجتماعية وسياسية وقانونية في دولة حديثة عادلة ديمقراطية ينعم أبنائها بالسعادة والهناء قدر المستطاع، علاوة على ذلك، يتعاضد دور المصالحة الوطنية عند إزالة أسباب النزاع والعنف والصراع ومحو الأحقاد المتنامية جراء الأحداث الدامية والتدميرية التي عصفت بالوطن بالفترة التي أعقبت الانقسام والاقتتال الداخلي.

المصالحة الوطنية مشروع أهلي وخطوة وطنية وقيمة أخلاقية وإنسانية وحقوقية، تقتضي تعرف الضحايا على الجناة الحقيقيين ومحاسبتهم وتعويض المتضررين، وهي ليست مجرد لقاءات إعلامية أو بيانات سياسية وأطروحات نظرية، بل هي قضية محورية وضرورية لها ضوابطها وقواعدها وقوانينها، وهي حاجة ضرورية وعنصر حيوي لإعادة الوئام الاجتماعي والسلم الأهلي، كما أنها معنية بكل أبناء الوطن مهما اختلفت انتماءاتهم العرقية أو الدينية أو السياسية، وتشمل هياكلها كل التيارات السياسية والفكرية من اليمين إلى اليسار، وإذا كانت النخب الثقافية أو السياسية تعتقد بأنها غير معنية بالمصالحة فهي مخطئة لأنها في صلب الموضوع وجزء من الأزمة والعلاج.¹

في السياق الفلسطيني بواقعه الحالي الذي يعاني من انقسام سياسي، يمكن الادعاء بأن المصالحة الوطنية والمجتمعية والوحدة الوطنية تعد ممرا إجباريا في طريق بناء نموذج فلسطيني في العدالة الانتقالية، الأمر الذي يبرر الحاجة إلى تعزيز المشاورات الوطنية والحوار الوطني بين القوى الوطنية والإسلامية المختلفة.

¹ طالب، احسان: المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية. الحوار المتمدن. على الموقع الإلكتروني:

<http://www.ahewar.org>. تاريخ الدخول 2014/8/20

المبحث الثاني

السياقات الاجتماعية الفلسطينية والعدالة الانتقالية

توطئة

تعنى العدالة الانتقالية بالفترات الانتقالية التي يمكن أن يمر بها أي مجتمع، كالانتقال من حالة النزاع إلى حالة السلم، أو الانتقال من حكم ديكتاتوري إلى حكم ديمقراطي، مما يخلق حالة من عدم الاستقرار والتوازن في المجتمعات التي تمر بفترات انتقالية. في هذا السياق يمكن القول بأن هذا الانتقال ومدى النجاح في تحقيقه لا يمكن أن تتم دراسته بمعزل عن السياقات الاجتماعية، الأمر الذي يقتضي دراسة وتسليط الضوء على العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في التحول الديمقراطي تبعا لخصوصية المجتمع، لاسيما ونحن في مجال البحث لاجتراف نموذج فلسطيني في العدالة الانتقالية.

لا يمكن دراسة العدالة الانتقالية سياسيا بمعزل عن السياق الاجتماعي، أو حتى دراستها في إطار سياقها الاجتماعي بمعزل عن تفاعلاتها السياسية، ومن هنا بات لزاما علينا ونحن نحاول اجتراف نموذج في العدالة الانتقالية في سياقها الفلسطيني، تسليط الضوء على مجموعة من السياقات الاجتماعية الفلسطينية بأبعادها وتفاعلاتها السياسية، والتي أبرزها: الأسرة، الاسلام والتحول الديمقراطي، والمجتمع المدني، والثقافة السياسية، وثقافة المقاومة، والديمقراطية وحقوق الإنسان. وقد تم اختيار تلك السياقات دون غيرها، كونها تعد أبرز السياقات الاجتماعية المؤثرة في السياق السياسي الفلسطيني وفي تحقيق السلم الأهلي -بحدود علم الباحثة- ، ولما تتضمنه العدالة الانتقالية من أهداف وقيم اجتماعية وإنسانية وحقوقية تتلاقى معظمها مع القيم والأهداف القائمة عليها كل من السياقات أعلاه والتي يعول عليها أدوارا داعمة في مجال تطبيق نموذج العدالة الانتقالية بسياقها الفلسطيني.

يشير نعييرات إلى أن "السلم الأهلي الفلسطيني لم يعد فقط مهددا بل مدمرا، ونحن بحاجة إلى آلاف البرامج والخطط إلى إعادة ترميمه وبناءه من جديد، والحوار هو أول هذه

الخطوات"¹. من جانب آخر، يمكن القول بأنه "مما لا شك أن هذا الانقسام الذي للأسف تجاوز سبع سنوات خلق إشكاليات اجتماعية كثيرة، وكرس ولا يزال يكرس ظاهرة سلبية جدا تتمثل في ظاهرة الاستقطاب الداخلي للمجتمع الفلسطيني"².

هنالك العديد من المؤشرات والدلالات التي تشير إلى أن الانقسام السياسي أدى إلى انقسام اجتماعي وذلك لأن الانقسام طال النسيج الاجتماعي بما فيه العلاقات الاجتماعية بين الأفراد في مختلف جوانب الحياة في المجتمع الفلسطيني، ناهيك على أن الانقسام قد أثر سلباً على العديد من مصادر التنشئة الاجتماعية التي أبرزها الأسرة والمدرسة والجامعة، الأمر الذي ساهم في تراجع وغياب دور الأسرة والعائلة وسلطة الكبير في التأثير والتنشئة لتحل مكانها مصادر أخرى بديلة للتربية مثل الاعلام ومواقع التواصل الاجتماعي والثورات العربية وغيرها. بالمقابل لا يمكن إغفال الدور البارز الذي لعبته الأسرة الفلسطينية في التنشئة السياسية منذ الانتفاضة الأولى، والتي أخرجت للاحتلال جيلاً أصلب وأقدر على النضال والمقاومة³.

المطلب الاول: الأسرة الفلسطينية

تقوم العدالة الانتقالية على إرساء الديمقراطية وحقوق الانسان، والتسامح، وتحقيق المصالحة المجتمعية والسلم الأهلي وغيرها من الأهداف التي تسعى لتحقيقها عبر استراتيجياتها وآلياتها، من هنا تبرز الحاجة لتوافر مؤسسات تنشئة فاعلة تسهم في غرس وتعزيز قيم وأهداف العدالة الانتقالية، لعل أبرز وأهم تلك المؤسسات هي الأسرة بما تقدمه من تنشئة اجتماعية وسياسية تنتقل عبر الأجيال. وفي إطار الحديث حول العدالة الانتقالية، وفي ضوء الإقرار بترابط الظواهر الاجتماعية - السياسية، لا يمكن الحديث عن العدالة الانتقالية دون التطرق إلى

¹ نعيّرات، رائد: الحوار الفلسطيني محاولة للفهم. نابلس. المركز المعاصر للدراسات وتحليل السياسات. على الموقع الإلكتروني: <http://www.medad.ps/ar>. تاريخ الدخول 2014/11/28

² وكالة فلسطين اليوم، المصالحة الفلسطينية وأثرها في حفظ النسيج الاجتماعي الفلسطيني، على الموقع الإلكتروني: <http://paltoday.ps/ar>. تاريخ الدخول 2014/12/30

³ صوت الوطن، أثر تداعيات الانقسام السياسي الفلسطيني على البنية التحتية الاجتماعية للمجتمع الفلسطيني، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alwatanvoice.com/arabic>. تاريخ الدخول 2013/12/30

أهمية الأسرة كإطار اجتماعي -سياسي فاعل يسهم بشكل بارز كما ذكرنا أعلاه، في تنشئة الأفراد اجتماعيا وسياسيا وثقافيا انطلاقا من كونها أولى مؤسسات التنشئة المؤثرة في حياة الأفراد، هذه الفعالية أثبتت وجودها بشكل خاص في السياق الفلسطيني، وما مواقف الأسرة الفلسطينية أبان الانتفاضتين (انتفاضة الحجارة/انتفاضة الأقصى) وتباين هذه المواقف إلا دليل على عدم إمكانية الفصل في التأثير المتبادل ما بين الظواهر الاجتماعية والسياسية.

الأسرة هي أولى مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية الفاعلة في المجتمع، والتي تسهم بدرجة كبيرة بتنشئة الفرد عاطفيا ونفسيا ووجدانيا وقيميا وثقافيا وسلوكيا، الأمر الذي يساعد الفرد في التكيف مع بيئته الاجتماعية والسياسية من جانب، وإحداث تغييرات من شأنها المساهمة في بقاء واستمرار النظام الاجتماعي والسياسية في المجتمع من جانب آخر¹.

من جانب آخر، تشير دايموند (Diamond) في الحديث حول الثقافة السياسية ودور الأسرة فيها، إلى أن "الثقافة تتبع من التاريخ والتقاليد كما أنها تتشكل وتتولد من خلال مجموعة من الأطر المؤسسية، حيث يتم تعليم المبادئ وغرس القيم، ومن بين هذه الأطر البارزة (الأسرة) والتي تسهم في تغيير هام على مستوى الثقافة السياسية مع الأيام"².

ونحن نناقش الأسرة كسياق اجتماعي -سياسي في إطار العدالة الانتقالية، لما يكتنف الأسرة من أهمية في مجال التنشئة السياسية في مجال من حيث غرس القيم والمعتقدات والمفاهيم الأساسية في عقول الأفراد منذ بداية حياتهم، هذا النقاش لا يمكن أن يكتمل دون معرفة المحددات التي في إطارها تتشكل الثقافة السياسية والتي تلعب فيها الأسرة دورا حاسما، لعل أبرز تلك المحددات هي: المحدد المعرفي والذي يتمثل في طبيعة المعلومات والمعارف ذات الطابع السياسي، والمحدد العاطفي الذي يتمثل في طبيعة العلاقات الممكنة بين المواطنين والقادة والمؤسسات، والمحدد التقييمي والذي يعبر عنه بمختلف الأحكام والتقييمات التي يصدرها الأفراد على الظواهر والمؤسسات³.

¹ الزبيدي، رعد حافظ: مبادئ التنشئة الاجتماعية السياسية. ط1، عمان: دار المناهج، 2015

² Diamond. Lary. Graeme: **the dynamics of democratization**. London.2000.P104.

³ خطاب، سمير: التنشئة السياسية والقيم. ط1. مصر: إيتراك للطباعة. 2004. ص 98

لا شك أن معرفة طبيعة التنشئة السياسية التي مارستها وتمارسها الأسرة الفلسطينية وفقا للمحددات السابقة، يمكن أن يقدم العديد من الأجوبة في مجالات عدة تمكننا من معرفة العناصر الدافعة والأخرى المثبطة فيما يتصل وخدمة أو عرقلة أي نموذج مقترح في العدالة الانتقالية في سياق الفلسطيني بما يتصل وسياق الأسرة الفلسطينية كأحد أبرز أنماط التنشئة الاجتماعية والسياسية في المجتمع الفلسطيني، لا سيما وإن علمنا بأن التربية المدرسية لا تساعد بالضرورة على تشكيل وتعزيز ثقافة سياسية ديمقراطية، ولا تساهم في التأهيل للبناء الديمقراطي من باب أن المناهج المدرسية تتبع أكثر للنظام السياسي في المجتمع، الأمر الذي يجعل من عملية دفع البناء الديمقراطي مرهونا بطبيعة وواقع النظام السياسي القائم¹.

عندما نتحدث عن الأسرة الفلسطينية بشكل عام من حيث دورها الاجتماعي والسياسي في تنشئة الأفراد، لا بد أن نحضر في أذهاننا الحالة التي وصلت إليها الأوضاع الفلسطينية لاسيما جراء الانقسام وأزمات المشروع الوطني وما يمر به الشعب الفلسطيني من مرحلة تحرر وطني، الأمر الذي يحمل مؤسسات التنشئة الاجتماعية وأبرزها الأسرة، مسؤولية أكبر لما يمكن أن تناط بها من أدوار ومهام تتصل وتدعيم الهوية الوطنية والانتماء الوطني الفلسطيني من جانب، وتعزيز ثقافة التسامح والحوار والمواطنة من جانب آخر².

إضافة لما سبق، يمكن القول بأن خصوصية الحالة الفلسطينية بشكل عام، والأسرة الفلسطينية بشكل خاص، نرى بأن الأسرة لها قيمة كبيرة في حياة الفرد وتنشئته، في ظل استمرار تحديات المشروع الوطني، واستمرار الاحتلال الاسرائيلي، حيث لا يمكن سلخ انتماء الأسرة الفلسطينية عن الوطن لارتباطها الديني والتاريخي به³.

¹ عبد الحميد، الهام، التنشئة السياسية في العملية التربوية. ط1. القاهرة: مركز المحروسة للنشر، 2008. ص 68.
² الشامي، محمود: أنماط التنشئة الاجتماعية السائدة لدى الأسرة الفلسطينية في عصر العولمة من وجهة نظر طلبة جامعة الأقصى في خان يونس. مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الانسانية). نابلس. ع10/ 2012. ص ص 2236-2237.

³ الحوراني، عبدالله: الأسرة الفلسطينية بين الماضي والحاضر. على الرابط الالكتروني: <http://www.wafainfo.ps/>

ضمن السياق أعلاه، يشار إلى أن "الواقع يقودنا إلى أن كل رب أسرة بحاجة إلى العديد من دورات فن الصراع السياسي ليستطيع أن يكون رب أسرة ناجح، فلم تعد الأبوة وعطفها قادرة على منح الأسرة ضمان الاستقرار حتى في تناول وجبة الطعام، أو حتى في اختيار الصحن على المائدة، فلون الصحن بالنسبة للأُم أصبح له معنى، لأنها قد تتهم من قبل أبنائها بانحيازها السياسي لهذا الطرف أو ذاك"¹.

من جانب آخر، نرى أن الأسرة الفلسطينية تميل إلى الشخصية، مقارنة بنظيرها في البلدان الأخرى ذات التحول الديمقراطي، الأمر الذي انعكس على الحزب السياسي الذي أصبح يشكل عائلة كبيرة، انطلاقاً من الدور البارز الذي تلعبه الأسرة في التأثير في البنية الاجتماعية للمجتمع. هذه العائلة ما هي الا تعبير عن حزب سياسي تحكمه آليات تستخدم العنف والإقصاء والإزاحة، ناهيك على أن المجتمع الفلسطيني في أحد جوانبه قد بني على العائلة الممتدة وأصبح يعاني من سلطة فردانية، ومرد ذلك الى الفشل في عملية التحول الاجتماعي والاقتصادي، حيث سادت ثقافة الاستهلاك لصالح الاحتلال، واندحرت مقابلها ثقافة الانتماء والمواطنة².

بما أن الأسرة تعيش في سياق اجتماعي وثقافي وسياسي وقيمي تؤثر وتتأثر به، فإن الأسرة الفلسطينية قد تأثرت بمجمل الظروف السياسية والاجتماعية التي مر بها المجتمع الفلسطيني، الأمر الذي يعطيها أهمية ودور بارز في الثقافة السياسية من حيث تنشئتها للأبناء والتأثير في سلوكهم وأفكارهم ومعتقداتهم، وجعلهم أكثر ميلاً لمتابعة الأحداث والقضايا من حولهم، وأن يكونوا أكثر وعياً من خلال تكوين معارف سياسية لديهم³.

إن المتتبع للحالة الفلسطينية جراء الانقسام، يلحظ وبوضوح، بأن الانقسام لم يكن انقساماً أفقياً فحسب، بل طال كان انقساماً رأسياً طال كافة جوانب الحياة في المجتمع الفلسطيني، لا سيما بنيانه الاجتماعية، فقد طال الانقسام الأسرة الفلسطينية، وسادها حالة من الانشطار بسبب

¹ نعيترات، رائد: الحوار الفلسطيني محاولة للفهم. نابلس. المركز المعاصر للدراسات وتحليل السياسات، مرجع سابق.

² الحلولي، منذر: الثقافة السياسية وأثرها على التحولات الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الأزهر. غزة. 2009، ص 104

³ نصار، وليم: الديمقراطية والانتخابات والحالة الفلسطينية. ط1. رام الله: مؤسسة مواطن. 2006. ص 221.

الاستقطابات والانتماءات السياسية المختلفة، ولم تستطع الأسرة في ظل الاستقطاب الفصائلي الحاد وتنامي ثقافة التعصب والتحزب أن تواجه هذا التحدي وتحافظ على وحدتها وتتأذى بنفسها عن الصراع الفصائلي. وبذلك فقدت الأسرة مناعتها الداخلية وأصبحت تعاني من تقاذف الأهواء السياسية والفصائلية. الأمر الذي ساهم في حدوث شرخ واضح في العلاقات الأسرية سواء بين الزوجين، أو بين الأبناء، لدرجة أنه كثيراً ما وصل إلى القطيعة الأسرية، ولم يعد الجلوس حتى على مائدة الطعام بالأمر الممكن في ظل تغلغل حالة الحقد الفصائلي وتأثيره في العلاقات الأسرية والأخوية، أدى كل ذلك أدى في معظم الأحيان إلى حدوث قطيعة على مستوى التزاو العائلي في المناسبات والأفراح والأتراح¹.

وفي استطلاع للرأي نفذه مركز معلومات وإعلام المرأة الفلسطينية في غزة، حول مدى تأثر العائلة الفلسطينية بحالة الانقسام الداخلي، أفاد أن "النسبة الأكبر من الأسر الفلسطينية في قطاع غزة قد تأثرت بشكل واضح بحالة الانقسام التي نتجت عن الصراع بين حركتي حماس وفتح، وأفاد 84.6% من أفراد العينة أن عائلاتهم قد تأثرت بهذا الصراع والانقسام، في حين أفاد 62% بأن حال الانقسام والصراع الداخلي تسبب في حدوث مشاكل عائلية داخل أسرهم، وأفاد 19.9% بأنها وصلت إلى حد استخدام العنف أو التهديد به، وأفاد 71.1% من أفراد العينة أنه أصبح للانتماء السياسي لفتح أو حماس تأثير كبير في اختيار الزوجات والأزواج².

كما أظهرت دراسة أخرى لمركز شؤون المرأة - غزة أن الانقسام ترك آثاراً على العلاقات بين الأشقاء، حيث أصبح الانتماء الحزبي هو الفيصل فيها، ووجدت الدراسة أن الانقسام أثر على علاقة الآباء بالأبناء، فالآباء جحدوا على أبناءهم، والأبناء فقدوا احترامهم لآبائهم³.

¹ صافي، خالد: المرأة الفلسطينية تحديات الواقع وسبل المواجهة. 2010. على الموقع الإلكتروني: <https://paltoday.ps>، تاريخ الدخول 2016/4/29

² منبر الحرية. الانقسام الفلسطيني هل هو انقسام سياسي أم اجتماعي. على الموقع الإلكتروني: <http://minbaralhurriyya.org>، تاريخ الدخول 2015/1/12.

³ هداية شمعون: أثر الحصار والانقسام السياسي على العلاقات الأسرية والاجتماعية في قطاع غزة. على الموقع الإلكتروني: <http://hedaya.blogspot.com>، تاريخ الدخول 2015/1/15

إن المتنبع لحالة الانقسام وصيرورته، يلحظ وبوضوح بأن آثاره على البنية الاجتماعية ولا سيما الأسرة الفلسطينية كان أقل في الضفة الغربية مقارنة بقطاع غزة حيث حدث الاقتتال الداخلي عام 2007م، والذي بلغ مجموع القتلى فيه بشكل عام وحسب تقرير الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان¹ (585) شخصا، منهم (503) في قطاع غزة وحده.

المطلب الثاني: الثقافة السياسية الفلسطينية، مظاهر وتجليات

كما هو معروف فإن الثقافة السياسية هي محصلة أفكار وتصورات وتوجهات ومعتقدات وسلوكيات الافراد حول الحياة السياسية، والتي تتأتى عبر العديد من وسائل التنشئة السياسية التي ابرزها الأسرة والمدرسة والرفاق والاعلام والجامعة وغيرها.

كما تساهم الثقافة السياسية في خلق وتشكيل الهوية السياسية والاجتماعية والثقافية لدى الأفراد وتشكيل هويتهم الوطنية، فهي جزء أصيل من الثقافة العامة للمجتمع والتي تؤثر وتتأثر فيها. من هنا تتبع الحاجة للتوقف عند أهمية ودور الثقافة السياسية في تهيئة أفراد المجتمع لاستقبال نموذج في العدالة الانتقالية، انطلاقا من أن للعدالة الانتقالية جانب قيمى ثقافى يمكن أن تعززه ثقافة سياسية موجهة و داعية لتعزيز قيم مثل التسامح والديمقراطية والقبول بالآخر والمصالحة المجتمعية وغيرها من القيم القائمة عليها العدالة الانتقالية. من جهة أخرى، تعد المشاورات الوطنية والمصالحة، هما إحدى أهم آليات وعمليات العدالة الانتقالية تطبيقا، الأمر الذي يحتاج لثقافة سياسية قائمة على الشراكة السياسية والمشاورات الوطنية والمصالحة المجتمعية. فالثقافة السياسية متطلب هام ورئيسي لأجل تطبيق العدالة الانتقالية وخلق مجتمع أكثر تصالحا وديمقراطية.

ومثلما أسلفنا في المباحث السابقة حول أهداف العدالة الانتقالية، يعد البناء الديمقراطي أبرز المساعي التي ترمي إلى تحقيقها، من جهة أخرى تعتبر دراسة الثقافة السياسية في المجتمع

¹ الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان: وضع حقوق الانسان في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية. التقرير السنوي الثالث

الديمقراطي ضرورة ملحة انطلاقاً من كون الحياة الديمقراطية لا تقتصر على الجانب المؤسساتي فحسب، بل هي ثقافة بالدرجة الأولى¹.

لا يمكن التغاضي عن الثقافة السياسية في الحالة الفلسطينية، لأنها تعد مكوناً هاماً وبارزاً في السياقات الاجتماعية والسياسية التي تسعى الدراسة الحالية لدراساتها وفهمها، بغية استخلاص العوامل الدافعة و أخرى المعرّقة في بناء نموذج فلسطيني في العدالة الانتقالية يستجيب لخصوصية تلك السياقات، مما يسهل مهمة اجترار وبناء متطلبات هذا النموذج.

بشكل عام يمكن التطرق لأبرز ملامح ومظاهر الثقافة السياسية بالفترة التي عقيبت الانقسام السياسي والجغرافي في الساحة الفلسطينية، والذي انقسم الشعب الفلسطيني جراء حالة الانقسام ما بين مؤيد ومعارض للسلطة في رام الله او لحركة حماس وسيطرتها على قطاع غزة، إن آثار الانقسام طالت الثقافة السياسية مثلما طالت البنية الاجتماعية والسياسية للمجتمع الفلسطيني، حيث تعززت بفعل الانقسام ثقافة سياسية قائمة على التحزبية والتعصبية والفتنة والتخوين والشخصنة والواسطة والانتقام على أساس حزبي، ناهيك عن استغلال الجانب الديني في إصدار بيانات التكفير والتخوين، الأمر الذي قاد الى طغيان الثقافة التصارعية والاقصائية كل طرف للآخر. فحركة فتح رغم تقبلها لنتائج الانتخابات التشريعية 2006م، إلا أنها بقيت تمارس مهام الحزب الحاكم، بينما حركة حماس رغم فوزها في الانتخابات، إلا أنها بقيت تمارس مهام المعارضة، ولم تطور نفسها لتتحمل أعباء الحكم ومسؤولياته، بل شرعت تنتظر في تلبية رغبات تنظيمها في الوظائف التي ممكن أن تستفيد منها في ظل المناصب التي حصلت عليها².

وفي الحديث عن أبرز المظاهر الطاغية في الثقافة السياسية الفلسطينية ما وصل إليه النظام السياسي من أزمة بنيوية مركبة وممتدة تتراوح بضعف البنية المؤسساتية وطغيان

¹ شنيكات، خالد والعوامل، عبدالله: درجة وعي طلبة جامعة البلقاء التطبيقية بمفهوم الثقافة السياسية وأبعادها. دراسات، عمان. ع2/ 2012. ص325

² صقر، وسام: الثقافة السياسية وانعكاسها على مفهوم المواطنة لدى الشباب الجامعي في قطاع غزة 2005-2009م. (غير منشوره). جامعة الأزهر. غزة. 2010 ص 86،87

الظاهرة الشخصية الفردانية والتي أخذت بالبداية شكل الشخصية العائلية الفردانية، ثم الفردانية الحزبية، وظاهرة الشيخوخة السياسية، تلك الثقافة لا زالت طاغية في الثقافة السياسية الفلسطينية ويعبر عنها بالعديد من الصور لعل أبرزها، اختزال السلطة في يد شخص واحد، وتنامي الثقافة الأبوية، وإشكالية غياب الشرعية السياسية التمثيلية وغيرها¹.

من جانب آخر، يمكن إيجاز مجموعة من المؤشرات والمحددات، يمكن من خلالها فهم مظاهر وتجليات الثقافة السياسية الفلسطينية. ضمن هذا الإطار يمكن الإشارة إلى أربعة من المؤشرات الرئيسة التي يمكن من خلالها فهم طبيعة الثقافة السياسية الفلسطينية، والتي تتمثل بالافتقار السياسي، والمشاركة السياسية، والتسامح، والثقة السياسية²، تناقشها الباحثة حسب الآتي:

يمكن الإشارة إلى **الافتقار السياسي** كمؤشر من المؤشرات الدالة على الثقافة السياسية الفلسطينية من حيث البحث في مجموعة من الظواهر والمؤشرات عل أهمها: قدرة الأفراد في المجتمع الفلسطيني على انتقاد حالة الانقسام القائمة وعجز النظام السياسي الفلسطيني القائم في مواجهة أزمات وتحديات المشروع الوطني، دون خوف من العقاب، كما قدرتهم على انتقاد الفساد في مؤسسات السلطة. يشار أيضا ضمن هذا المجال إلى أن ظاهرة عزوف الأفراد عن الانتماء للأحزاب السياسية يدل على غياب ثقافة الاقتدار السياسي لديهم.

وفيما يتصل **والمشاركة السياسية**، تجدر الإشارة وقبل الحديث حول مؤشراتاتها في السياق الفلسطيني، إلى أنه ليس بالضرورة أن ننظر لمفهوم المشاركة السياسية من المنظور المتعارف عليه، على أنها تعني بالضرورة مشاركة الأفراد بالعملية السياسية، بل يمكن أن

¹ شراب، ناجي: أزمة النظام السياسي الفلسطيني. 2016 على الموقع الإلكتروني: <http://www.alquds.com>، تاريخ الدخول 2016/4/16

² طه، صالح: ظاهرة العنف السياسي في النظام السياسي الفلسطيني. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النجاح. نابلس. 2004 ص 45، 52

تختص أيضا بجوانب أخرى كالإصلاح الاجتماعي أو الإصلاح الديمقراطي أو العمل في المنظمات المدنية¹.

في الحالة الفلسطينية يمكن ملاحظة واقع المشاركة السياسية من خلال العديد من المظاهر أبرزها تراجع مشاركة الأفراد في المجتمع الفلسطيني في الشأن السياسي والتي ساهمت في تعزيزها حالة الانقسام، كما يلاحظ تراجع المشاركة الفاعلة لأغلبية الأحزاب في اتخاذ القرار السياسي، وعجزها عن تنفيذ حملات ضغط باتجاه إنهاء الانقسام، من جانب آخر يلاحظ على المجتمع المدني الفلسطيني غياب المشاركة الفاعلة في الضغط نحو تطبيق اتفاقيات المصالحة وإنهاء الانقسام، ما سبق يدعونا للتساؤل: وهل توجد مشاركة شعبية جماهيرية في التأثير واتخاذ القرارات ذات الصلة بأزمات المشروع الوطني الفلسطيني والتي أبرزها الانقسام؟

تنامت في ظل الانقسام، حالة الاستقطاب والتسييس التي تقوم بها الفصائل والقوى السياسية والتي ساهمت في غرس ثقافة سياسية قوامها التبعية والخضوع، وتنمية التفكير الاتباعي بدلا من قيم الحرية والإبداع والنقد، ناهيك عن النمط التعبوي الذي يتم اتباعه من قبل القيادات والنخب السياسية الفلسطينية في تنشئتها السياسية بصورة تعاضم فيها أهدافها وغاياتها دون أن تمتلك القدرة على تنفيذ تلك الأهداف. إن من شأن ذلك أن ينتج أفرادا تابعين لأهداف وأفكار وميول هذا الفصيل أو ذاك المسؤول، أو أن ينتج حالة من العزوف عن المشاركة السياسية وعدم الثقة في قيادات الفصائل والنخب السياسية².

التسامح قيمة ذات أهمية بارزة في تحقيق السلم الداخلي والبناء الديمقراطي والوحدة الوطنية، يلاحظ في السياق الفلسطيني وعلى الرغم من تنوع وتعدد الأحزاب السياسية وما يدعيه النظام السياسي من ممارسته لسياسيات التعددية السياسية، إلا أن قيمة التسامح لم تتخط حدود

¹ الشيخ علي، ناصر، دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين. ط1، بيت ساحور: المركز الفلسطيني للدراسات وحوار الحضارات، 2010 ص 23.

² البطنجي، عياد: النظام السياسي الفلسطيني.. في أزمة النخب السياسية، السياسة الدولية، ع 174، 2008. على الموقع

الإلكتروني: <http://www.siyassa.org.eg>، تاريخ الدخول 2016/4/19

الشعارات والدعايات، الأمر الذي نشهده في استمرار ثقافة وسياسات الإقصاء والتخوين والتكفير وعدم القبول بالآخر لدى طرفي الانقسام.

وفي ظل حال الانقسام التي يعيشها المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي ظل إصرار الأطراف السياسية المتخاصمة على صحة رؤيتها وتوجهاتها، يمكن الإشارة إلى أبرز المظاهر الدالة على غياب التسامح على المستوى السياسي والديني والاجتماعي والقانوني لدى الأطراف السياسية المتخاصمة في الضفة الغربية وقطاع غزة. فيما يؤشر على غياب التسامح السياسي، فقد وظف كل طرف من أعلامه لتبيان خطأ الطرف الآخر مستخدماً بذلك عبارات ومصطلحات تحريضية قائمة على النفي للآخر والتكفير والتخوين والتشكيك، بالإضافة لممارسات التعدي على حقوق المواطنين في التجمع السلمي من قبل أجهزة الأمن والاعتقالات على خلفية الانتماء السياسي، وانتهاك الحق في حرية التعبير عن الرأي وتنامي ظاهرة الردح الاعلامي. وبما يؤشر على غياب التسامح الديني، فقد تجلّى ذلك من خلال استخدام الخطاب الديني لخدمة أجندات حزبية وشخصية وفئوية وتعبوية ضد الآخر السياسي، وتوجيه أنشطة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية نحو أتباع الديانة الإسلامية بشكل رئيسي دون اعتبار لأتباع الديانات الأخرى، والتحريض ضد أتباع الديانات السماوية الأخرى أو أتباع المذاهب الأخرى في خطب الجمعة في بعض المساجد. ومن المظاهر الدالة على غياب التسامح الاجتماعي، الاعتداءات على الممتلكات العامة بالرغم من الاستقرار النسبي في الأوضاع الداخلية، إضافة لذلك، لم يطرأ أي تطور على مظاهر التسامح مع المرأة والتميز ضدها بما في ذلك استمرار القتل على خلفية الشرف، ناهيك عن استمرار حالات الاعتداءات والقتل جراء الشجارات العائلية أو ما يعرف بالنار العائلي. بالنسبة لغياب التسامح القانوني، فيمكن الإشارة على سبيل المثال لا الحصر، إلى استمرار الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية بالتعدي على قرارات المحاكم الفلسطينية بعدم تطبيق هذه القرارات الأمر الذي يعد تعدياً على السلطة القضائية. كل ما سبق لا يمت بصلة لأدب الحوار وقيم التسامح من جانب، ومن جانب آخر

استمرار تلك الممارسات من شأنه المساهمة في خلق ثقافة جديدة تدعو لنفي الطرف الآخر ولا تستوعب التنوع الفكري والسياسي في المجتمع، والدفع باتجاه اللاتسامح¹.

وأما فيما يتصل والثقة السياسية، فلا نزال نشهد في السياق السياسي الفلسطيني العديد من المؤشرات التي تعكس بوضوح تدني مستويات الثقة بين الأفراد والنظام السياسي من جانب، وبين الأطراف والقوى السياسية من جانب آخر، لا سيما الأطراف المتنازعة منها، فانسداد الأفق السياسي واستمرار حالة الانقسام وعدم تطبيق اتفاقيات المصالحة، وعجز النظام السياسي الحالي عن مواجهة أزمات المشروع الوطني، وعجز حكومة الوفاق الوطني عن القيام بمهامها لاسيما إعادة إعمار قطاع غزة، وعجز الإطار القيادي المؤقت عن أداء مهامه هو الآخر، كل ذلك ساهم بشكل كبير في قتل ثقة الأفراد في المجتمع الفلسطيني بكل ما يتعلق بالشأن السياسي، وازدياد شعورهم بالخذلان.

في ظل استمرار أزمة المشروع الوطني، وأزمة النظام السياسي، والانقسام وتدابيعاته، وعجز النخبة السياسية عن إدراك مصالح شعبها، وتنامي ثقافة الاقصاء وكيل الاتهامات السائدة بين النخب السياسية، وشخصنة الفصائل والتنظيمات الفلسطينية، فضلا عن مظاهر الفقر والبطالة وغيرها، أن يعمق من الفجوة ما بين المواطن والسلطة، الأمر الذي من شأنه المساهمة في تدني مستوى الثقة السياسية لدى الأفراد بالنظام السياسي².

ضمن السياق أعلاه تجدر الإشارة إلى أنه في حال تحققت الثقة السياسية، فإن ذلك من شأنه أن يمثل دافعا للتحويل الإيجابي لمنظومة المجتمع بفواعله الذاتية والموضوعية، انطلاقا من كون الثقة السياسية أكبر من مجرد أفكار وممارسات، إنما هي مدخلات قيمية وثقافية وأخلاقية يفترض أن تتبعها مخرجات ملموسة³.

¹ مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان: حالة التسامح في أراضي السلطة الفلسطينية. التقرير السنوي السادس، 2010، ص 62-64

² البطينجي، عياد: النظام السياسي الفلسطيني.. في أزمة النخب السياسية. مرجع سابق.

³ المعزوز، محمد، الدولة واستشكال الثقة في السياسة. ط1. المغرب: دار همبرس للنشر، 2015. ص 22.

ختاماً، يمكن إضافة مؤشراً ومحدداً آخر لمؤشرات ومحددات الثقافة السياسية الفلسطينية، ويكمن في ثقافة التجديد للقيادات، من حيث إنعدام تلك الثقافة في السياق الاجتماعي السياسي الفلسطيني.

المطلب الثالث: الإسلام السياسي والتحول الديمقراطي

في الحديث حول مضمون وجوهر العدالة الانتقالية نرى بأنه يقوم على المحافظة على حقوق الإنسان وصون حرياته، وسيادة القانون، وتحقيق العدالة والمصالحة المجتمعية، والانتقال بالمجتمع الى البناء الديمقراطي والعيش السلمي، دون اغفال حقوق ضحايا الانتهاكات السابقة، أو محاسبة مرتكبي الجرائم.

بالمقابل فإن الدين الاسلامي حث على احترام حقوق الانسان وحرياته وجعلها بمنزلة الفرائض والواجبات، فهي بمنزلة الفرض الإلهي الذي يعلي من شأن الانسان وكرامته ويمنحه الحق في العيش بكرامة وعزة، ولعل أقرب تلك الحقوق ارتباطاً بجوهر العدالة الانتقالية هو الحق في المحافظة على الحياة، وحق الانسان في الاحترام، والحق في العدالة والمساواة، كما أقر القرآن الكريم بتعددية الآراء وتنوعها حيث يقول: "وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ"¹، أي أن الاختلاف بين البشر ليس أمراً طبيعياً فحسب، بل إيجابي.

تباعاً لما سبق، يمكن القول بأن الفكر الديني بشكل عام، والفكر الاسلامي بشكل خاص يرى العدالة الانتقالية على أنها حق من حقوق الانسان، والهدف الرئيسي الذي ترمي إليه هو تحقيق هذه الحقوق، من هنا نستخلص بأن الفكر المحوري للعدالة الانتقالية بالنسبة للإسلام هو حقوق الانسان².

¹ القرآن الكريم، سورة هود، آية 118.

² معلم، بشير عبد القادر: العدالة الانتقالية مطلب رئيسي لتحقيق السلام والمصالحة. شبكة الشاهد، 2012، على الموقع

الالكتروني: <http://arabic.alshahid.net>، تاريخ الدخول: 2016/3/16

يعتبر الدين مصدرا للقيم الاجتماعية- التي بدورها ليست بمعزل عن الأبعاد السياسية، كما يعتبر منظما للعلاقات الاجتماعية، فلا يوجد مجتمع في الشرق الأوسط ينفي تأثير الدين حتى في أكثر المجتمعات علمانية، مع أن الدين ثابت والسياسة متغيرة¹.

وبما أن الدين مصدر هام للتوجه نحو القيم الأساسية في حياة الأفراد، لا بد أن يكون له أثر قوي على الثقافة السياسية والاجتماعية وبالتالي على الديمقراطية، هذه القيم بأبعادها السياسية والاجتماعية تتقاطع مع مجموعة من المبادئ الأساسية التي تقوم عليها العدالة الانتقالية، من نوع حرية الرأي والتعبير، وحقوق الإنسان، والتسامح، والمشاركة، وتقبل الآخر².

يمكن الربط بين الاسلام والديمقراطية انطلاقا من كون العديد من أسس البناء الديمقراطي هي موجودة بشكل صريح في الاسلام، من حيث عدم معارضة الاختلاف بين الناس في الطبقة الاجتماعية أو في الأصل العرقي أو في المنطقة الجغرافية، قال تعالى: "ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة ولا يزلون مختلفين"³. أيضا يعتبر الشعب هو مصدر السلطات ولا شرعية لأي سلطة لا يختارها الشعب فهو الذي يختار حكامه، وهذا من الأسس الديمقراطية الموجودة في الاسلام، قال تعالى: "وأمرهم شورى بينهم"⁴. أيضا حث الاسلام على حق الناس وحريتهم في التعبير عن آرائهم ولو عارضوا الحاكم، قال تعالى: "كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر"⁵. إضافة لحثه على مبدىء سيادة القانون، قال تعالى: "وإذا حكمتم بين الناس فاحكموا بالعدل"⁶، والأمثلة الدالة من الاسلام والتي تتقاطع مع البناء الديمقراطي لا تحصى⁷.

¹ الموقع الإلكتروني للجزيرة. المجتمع بين الدين والسياسة. على الموقع الإلكتروني: <http://www.al-jazirah.com>. تاريخ الدخول 2015/1/20.

² علي، حسن عمار، الدين والثقافة السياسية. ط1. القاهرة: نفرو للنشر والتوزيع. 2007. ص13.

³ القرآن الكريم: سورة هود، الآية 118

⁴ القرآن الكريم: سورة الشورى، الآية 38

⁵ القرآن الكريم: سورة آل عمران، الآية 110

⁶ القرآن الكريم: سورة النساء، الآية 58

⁷ الحايك، عبد السلام: الدين والدولة بين الاسلام والعلمانية والديمقراطية، مجلة تسامح، رام الله، مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان، ع44. 2014. ص44-45

من جهة أخرى، يلعب الخطاب الديني بشكل عام دورا بارزا في تشكيل الحياة الدينية والثقافية والسياسية والاجتماعية والاخلاقية والقيمية بمختلف مراحلها، حيث يساهم هذا الخطاب في التأثير في المعتقدات والقيم والأفكار بما فيها المنظومة الدينية للفئات المخاطبة لا سيما المؤمنة بهذا الدين - المتدينة - بمعنى آخر يساهم في تشكيل الثقافة السياسية والدينية - انطلاقا من ربط الدين بالسياسة - لديهم بما يعزز ويدعم أهداف صانعي هذا الخطاب ورؤيتهم وبرنامجهم السياسي وسياساتهم المطروحة لحل القضايا السياسية والوطنية العالقة من خلال الجانب الديني، في هذا الصدد تجدر الإشارة الى دور الخطاب الديني في تشكيل الوعي والعقل المسلم، واكتساب الأفراد تصوراتهم عما حولهم¹.

ابتدأت مظاهر الصحوة الإسلامية في فلسطين بالظهور في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات من القرن الماضي، والتي تمثلت بمظاهر سياسية عدة أبرزها تفعيل حركة الإخوان المسلمين وتشكيل الكتل الإسلامية، مثل حركتي حماس والجهاد الإسلامي².

ومنذ بداية ظهور الشخصية الوطنية الفلسطينية اندمج السياسي بالديني، وبعد توقيع اتفاق أوسلو في 13 ايلول 1993م³، كانت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) قد أرست جذورها القوية داخل النظام السياسي الفلسطيني، بشكل لم يعد بمقدور حتى أقوى حركة سياسية فلسطينية (فتح) تجاهله، وحتى حركات اليسار لم تستطع تجاهل هذه القوة، بل ذهبت إلى أبعد من الاعتراف بوجودها كقوة سياسية، عندما دخلت الجبهتان الشعبية والديمقراطية بتحالف عام معها⁴.

¹ أبو المجد، أحمد كمال: *حول الخطاب الديني المعاصر، وجهات نظر في الثقافة والسياسة والفكر*، ع38، ص4، 2002، الشركة المصرية للنشر العربي والدولي

² البرغوثي، إياد. *العلمانية السياسية والمسألة الدينية في فلسطين*. رام الله: ط1. مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان: رام الله. 2012 ص 11.

³ لمزيد من المعلومات، راجع اتفاق أوسلو على الموقع الإلكتروني: <http://www.wafainfo.ps>، تاريخ الدخول 2015/1/29

⁴ البرغوثي، إياد: *العلمانية السياسية والمسألة الدينية في فلسطين*. مرجع سابق، ص11-12.

بعد سيطرة حركة حماس على قطاع غزة في يونيو 2007م، بدأ ظهور الدور السلبي للإسلام السياسي في المجتمع الفلسطيني، حيث تم توظيف الدين من قبل حركة حماس بشكل فج لتكفير خصومها، وتمارس قمعا ضد معارضيها، مما قاد بارتكاب جماعات أصولية لممارسات تعدت حقوق الانسان والممتلكات العامة، والتي تراوحت بتدمير مقاهي والعديد من المحلات ومداومة مكنتات ومصادرة كتب، كل ذلك بذريعة تعارضها مع الشريعة الاسلامية، والأنكى من ذلك، فشل العديد من حالات الزواج بسبب التعصب الديني. فمن هنا نرى توظيف الدين الإسلامي لتأسيس مشروع إسلام سياسي يحل محل المشروع الوطني، الأمر الذي أدى الى انقسام المجتمع الفلسطيني وتأرجحه بين مشروعين متعارضين كل منهما يؤسس لعلاقات وارتباطات مع محاور خارجية متعارضة¹.

في حين علمنا مدى اتساع تأثير الدين في الحياة الفكرية والسياسية الفلسطينية². فإن ما يهمننا في مجال الاسلام السياسي في السياق الفلسطيني هو القيم المرافقة للخطاب السياسي الديني ومدى قربها أو ابتعادها من دعم تطبيق العدالة الانتقالية بسياقها الفلسطيني.

المطلب الرابع: ثقافة المقاومة

تعرف ثقافة المقاومة على أنها "مجموع الخبرات المعرفية والوجدانية والمهارية المتراكمة التي تتوارثها الأجيال، للحفاظ على هويتها الوطنية من الاستلاب الاحتلالي التي تعمل على تحشيد الطاقات المجتمعية لمواجهة العدوان واسترداد الحقوق"³

تعتبر المصالحة الوطنية والمجتمعية من أهداف واستراتيجيات العدالة الانتقالية، لما تشتمله على قيم وطنية وأخلاقية وإنسانية جامعة، والتي من شأنها المساهمة في إزالة أسباب النزاع بين الأطراف المتنازعة. من جانب آخر لا يمكن التغاضي عن القيم المرافقة للمقاومة والتي من شأنها تعزيز الانتماء الوطني والهوية الوطنية والدفاع عن أرض محتلة، والذي هو

¹ أبراش، ابراهيم: المجتمع الفلسطيني من منظور علم الاجتماع السياسي. ط1، غزة، مطبعة المنارة، 2011، ص 265

² البرغوثي، إياد: العلمانية السياسية والمسألة الدينية في فلسطين، مرجع سابق، ص14

³ المنتدى التربوي. المتطلبات التربوية لتعزيز ثقافة المقاومة. غزة. 2009. ص6

حق مشروع لشعب يمر بمرحلة تحرر وطني وبناء ديمقراطي. إضافة لما سبق، فإن الاتفاق الفلسطيني الداخلي على المقاومة كبرنامج وأدوات لتحقيق التحرر الوطني، سيكون له مردوده الاجتماعي والسياسي في مجال تعزيز فرص النجاح في اجترار نموذج فلسطيني في العدالة الانتقالية، "حيث من الصعب تحقيق عدالة انتقالية في فلسطين دون التوافق بين القوى والأحزاب السياسية المختلفة حول موضوع المقاومة برنامجاً وأدوات، إذ كيف نصل إلى عدالة انتقالية في السياق الفلسطيني وقد تركنا أهلنا في غزة يواجهون مصيرهم أثناء العدوان الإسرائيلي الأخير وما لحق بهم بعده؟"¹

أيضاً وفي الحديث حول موضوع المقاومة، يمكن الإشارة إلى أن "المقاومة الفلسطينية تبقى ثابتة وحقا من الثوابت والحقوق الفلسطينية طالما يوجد احتلال، أما أشكال المقاومة ومظاهرها وأدواتها يمكن أن تكون متحولة وفقاً لما تمليه الظروف ولما تتوافق عليه القوى والأحزاب الفلسطينية في كل مرحلة من مراحل النضال الوطني التحرري الفلسطيني"².

شكل إعلان رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات نبذ الإرهاب سنة 1985³ في القاهرة نقطة تحول فلسطينية، ازداد تأثيرها بعد قرارات المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في الجزائر عام 1988م⁴، وتفاقم بعد اتفاق أوسلو وما تبعه من اتفاقيات. وقد نصت الاتفاقيات على التزام فلسطين تجاه الأمن الإسرائيلي، وأصبح لزاماً على الفلسطيني أن يعتقل الفلسطيني دفاعاً عن أمن الكيان الصهيوني⁵. ومن أجل استمرار الفلسطينيين بالقيام بهذا العمل، تم ربط رواتب الموظفين لدى السلطة الفلسطينية بمدى إخلاصها في تطبيق الاتفاقيات مع إسرائيل، على اعتبار أن السلطة قد تشكلت بناء على اتفاقية سياسية حددت صلاحياتها والتزاماتها، كل هذا من

¹ مقابلة للباحثة مع خليل شاهين، عبر الانترنت، رام الله. 2014/12/5

² مقابلة للباحثة مع هاني المصري، عبر الانترنت، رام الله 2014/12/3

³ مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات: أزمة المشروع الوطني الفلسطيني والآفاق المحتملة، إبراهيم شرقية وآخرون.

بيروت 2013، ص 111

⁴ لمزيد من المعلومات راجع قرارات المجلس الوطني الفلسطيني على الموقع الإلكتروني: <http://www.wafainfo.ps>

تاريخ الدخول 2015/2/2

⁵ لمزيد من المعلومات راجع اتفاقية أوسلو، مرجع سابق

شأنه أن يمثل تحدياً حقيقياً أمام المقاومة الفلسطينية يمكن أن يؤثر على فرص اجتراف نموذج فلسطيني في العدالة الانتقالية.

ضمن هذا الصدد، يمكن القول، أنه "مما لا شك فيه أن تشكيك بعض القوى والنخب السياسية بجدوى المقاومة يعد أمراً بالدرجة الأولى معوقاً لتحقيق الحرية والاستقلال، وفي الدرجة الثانية معرفاً لإمكانية النجاح في اجتراف نموذج فلسطيني في العدالة الانتقالية في سياقه الفلسطيني، إذ كيف يمكن أن نتفق على آليات وسياسات للعدالة الانتقالية، ونحن منقسمون حول قضية المقاومة وفعاليتها"¹.

المقاومة ليست شأنًا سياسيًا فحسب، بل لها تبعاتها وتجلياتها الثقافية والاجتماعية، تؤثر بها وتتأثر بها، وخير مثال على ذلك ما شهدناه من ظواهر اجتماعية وسياسية رافقت الانتفاضتين، يشار ضمن هذا السياق إلى أن "انتفاضة الحجارة قد شهدت احتضاناً جماهيرياً وشعبياً ووحدة موقف سياسي، حيث حمى المجتمع المقاومة والمقاومين، بينما شهدت انتفاضة الأقصى نفورا وتشوهات اجتماعية وأمنية، كونها عبرت عن انتفاضة نخبوية تم توجيهها لتحقيق أهداف سياسية تكتيكية تخدم مساراً سياسياً غير متوافق عليه في الساحة الفلسطينية"².

تبعاً لما سبق، يمكن القول بأن ثقافة المقاومة هي شأن وطني ومجتمعي وثقافي، فهي التي تشكل هوية الفرد الفلسطيني وتبني وطنه، وتحفظ تراثه وتاريخه وثقافته، لذا يجب تعزيز الهوية الوطنية الفلسطينية المقاومة التي تكسب الشعب الفلسطيني مقومات صموده في مواجهة أزمات وتحديات المشروع الوطني والتي أبرزها الانقسام، وذلك استكمالاً للدور الهام الذي نهضت به منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها، وسعيًا مستمرًا صوب الوصول بهذه الهوية إلى أعلى طموحات الشعب الفلسطيني بالوحدة الوطنية والتحرر الوطني والبناء الديمقراطي.

إن ما يهمنا بموضوع ثقافة المقاومة، التفاعلات والتجليات والقيم الاجتماعية التي ترافق هذه الثقافة، من حيث مدى مساهمتها في توفير بيئة حاضنة للعدالة الانتقالية في سياقها الفلسطيني، أو ابتعادها عن تشكيل هذه البيئة.

¹ مقابلة للباحثة مع كايد الغول عبر الهاتف، غزة 2014/12/8

² مقابلة للباحثة مع خليل شاهين، رام الله. مرجع سابق

المطلب الخامس: المجتمع المدني الفلسطيني

يمكن سبر المشترك ما بين المجتمع المدني والعدالة الانتقالية من حيث عدة مجالات لعل أبرزها المضامين والأهداف التي يقوم عليها ويسعى لتحقيقها كل من المجتمع المدني والعدالة الانتقالية، حيث تهدف العديد من مؤسسات المجتمع المدني إلى نشر وغرس قيم ومبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان والتسامح وسيادة القانون وغيرها من القيم المعززة للبناء الديمقراطي، من جهة أخرى تهدف العدالة الانتقالية في جوهرها إلى الانتقال بالمجتمع من حالة عدم الاستقرار إلى حالة من الديمقراطية والسلم الأهلي والمصالحة المجتمعية ومستقبل أكثر أمناً. من هنا يمكن الادعاء بأن نجاح تطبيق نموذج العدالة الانتقالية يستوجب توافر مؤسسات مجتمع مدني تتكفل بخلق وتعزيز بيئة حاضنة لقيم وأسس العدالة الانتقالية من احترام حقوق الإنسان، والتسامح، وسيادة القانون.

إن جهود الانتقال إلى مسار ديمقراطي يحترم فيه حقوق المواطن وتضان فيه حرياته تتطلب اشتراكاً مجتمعياً وبشراكة منظمات المجتمع المدني¹. من جانب آخر، يعتبر المجتمع المدني شريكاً مهماً في عملية العدالة الانتقالية وبالتحديد في جانب نقصي الحقائق. فمؤسسات المجتمع المدني توفر الدعم المباشر للضحايا وتلعب دوراً مهماً في رصد الانتهاكات، حيث أن العديد من منظمات المجتمع المدني قد قامت بأعمال تتصل والتوثيق والتي يمكن أن تستخدم في تطبيق العدالة الانتقالية².

والعدالة الانتقالية قائمة على مجموعة من المبادئ والقيم، لعل أبرزها قيم المشاركة السياسية الدالة على البناء الديمقراطي، والمجتمع المدني ليس بمعزل عن هذه القيم والمبادئ، حيث يناط بالمجتمع المدني دوراً في تعزيز هذه المشاركة بأبعادها للوصول إلى مشاركة سياسية تعبر عن التوجه الحقيقي نحو إشاعة الديمقراطية وحقوق الإنسان في المجتمع، الأمر الذي يعد

¹ المهدي، أمين: دور المجتمع المدني في العدالة الانتقالية. على الموقع الإلكتروني: <http://www.rosaelyoussef.com>. تاريخ الدخول 2014/11/18

² الأمم المتحدة. الحقيقة والمصالحة: الطريق إلى الأمام. الولايات المتحدة. 2012. ص 19

بعد ذاته هدفا للعدالة الانتقالية. كما يمكن للمجتمع المدني أن يلعب دوراً بارزاً في دعم عمل هيئة تقصي الحقائق والمصالحة. من هنا وجب دراسة السياق الاجتماعي السياسي للمجتمع المدني ونحن نحاول اجترار نموذج في العدالة الانتقالية في سياقه الفلسطيني.

وفي المجتمع الفلسطيني ونظراً لخصوصية الحالة الفلسطينية، فإن المهام والأدوار الملقاة على عاتق المجتمع المدني لها تمايزها الخاص عن مثيلاتها في العديد من البلدان الأخرى، حيث أن المجتمع المدني الفلسطيني لم يولد لإشباع الحاجات الاجتماعية والاقتصادية، إنما ولد في إطار حركة جماهيرية سياسية نضالية لشعب محتل يسعى للتحرر الوطني، ومن هنا كان على المجتمع المدني أن يحافظ على بقاء الهوية الوطنية الفلسطينية¹.

تبعاً لما سبق، تجدر الإشارة إلى أن دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني ووفقاً للخصوصية الفلسطينية، لا تقتصر في سعيها لتعميم وإشاعة المشاركة السياسية على جانب واحد من جوانب التنمية المجتمعية، وهو الجانب السياسي، بل إن الشرط الأساسي لنجاحها في هذا المجال يعتمد على حسن فهمها وأدائها لأدوارها في المجالات الأخرى، فهذه المنظمات مطالبة بالعمل في ثلاثة ميادين رئيسة من أجل النهوض بأدائها ومن ثم اطلاعها بمسؤولياتها الاجتماعية والسياسية، ومنها أدوار متوقعة لها في العدالة الانتقالية، وهذه الميادين الثلاث هي: العمل في مجال مواجهة الاحتلال، والعمل في مجال صنع القرار ورفع نسب مشاركة منظمات المجتمع المدني في الحياة السياسية بكل أشكالها ومستوياتها، والميدان الثالث أن تتشط في المجال الاقتصادي من أجل تمكين الشعب الفلسطيني من السيطرة على جميع موارده الاقتصادية وبناء اقتصاد وطني مستقل قائم بذاته².

من جانب آخر، يمكن القول بأن مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني تمارس عملها تحت تأثير عوامل ضاغطة ومتداخلة، أبرزها الآتية:

¹ أبراش، إبراهيم. المجتمع الفلسطيني من منظور علم الاجتماع السياسي. مرجع سابق. ص 144-146.

² مركز التميز للمنظمات غير الحكومية: تعزيز دور منظمات المجتمع المدني في الصمود. رام الله. 2003. ص 44.

الأولى: في ظل التحديات التي فرضها الاحتلال على كافة الأصعدة، جاء تشكيل مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني كاستجابة لشروط مقاومة الاحتلال، ولهذا فإن معظم هذه المؤسسات تشكلت بمبادرة من قبل الأحزاب وتنظيمات الحركة الوطنية¹، الأمر الذي جعل بناها وبرامجها وعلاقاتها أقرب إلى بنى تلك الأحزاب والتنظيمات، وأفقدتها القدرة على تحقيق الأهداف والرؤى التي قامت لأجلها، لا سيما في ظل الحاجة لتلك المؤسسات في مواجهة أزمات المشروع الوطني.

الثانية: نتيجة لحالة الانقسام والتنافس بين القوى السياسية للسيطرة على الشارع الفلسطيني، أمست معظم المؤسسات والمنظمات الشعبية متموضعة على أطراف القوى السياسية، الأمر الذي حد من فاعليتها في أداء أدوار تتصل ومواجهة هيمنة القوى السياسية، وحولها إلى قوة احتياط تستدعى عند الحاجة، ما سبق قاد إلى غلبة الوظيفة السياسية على دورها الاجتماعي، الأمر الذي جعل منها هدفا للاحتلال الاسرائيلي والتمويل الغربي للسيطرة عليها وسلبها القدرة على ملائمة برامجها وأهدافها مع أولويات تحقيق المشروع الوطني الفلسطيني².

الثالثة: نظرا لطبيعة التحولات والأوضاع السياسية والاجتماعية التي يواجهها المجتمع الفلسطيني ولا سيما في الفترة التي أعقبت الانقسام نشأت حالة من عدم الوضوح حول ماهية الأدوار الجديدة المناطة بالمجتمع المدني في ظل تلك التحولات، حيث تباينت آراء العديد من قطاعات المجتمع المدني حول تلك المسألة ما بين المناداة باستمرار أداء المؤسسات لأدوارها حسبما لعبته سابقا أثناء سنوات الاحتلال، وبين التأكيد على الدور الرقابي، وبين ضرورة ربط دور تلك المؤسسات بإحداث التغيير والتنمية الاجتماعية، وأخيرا باستمرار أدائها في الجانب

¹ أبو مطر، محمد عبدالله: إسهام مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني في إنهاء حالة الانقسام وتحقيق المصالحة الوطنية (2007-2010). المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سلسلة دراسات، قطر . 2012. ص4

² الحلولي، منذر: الثقافة السياسية وأثرها على التحولات الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني. مرجع سابق، ص

الخدماتي، الأمر الذي خلق حالة من الجدل والنقاش الواسع واللاوضوح حول طبيعة الأدوار الجديدة والكيفية في تغيير ما سبقها من أدوار¹.

الرابعة: في ظل استمرار الاحتلال الاسرائيلي وغياب الحرية السياسية والبيئة الديمقراطية في النظام السياسي الفلسطيني، علاوة على استمرار الانقسام ووجود حكومتين غير ديمقراطيتين وخصوصا في غزة حيث الحكم للحزب الواحد فقط، وضعف ثقافة الديمقراطية، وتنامي ظاهرة الاسلام السياسي في المجتمع الفلسطيني، ووقوع مؤسسات المجتمع المدني رهينة للاستقطابات والتجاذبات السياسية جراء الانقسام، وتبعيتها في أهدافها وبرامجها للتمويل الخارجي، أصبحت مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني محكومة في بنيتها وممارستها وبرامجها لتلك الحالة، الأمر الذي حد من أدائها مهما تتصل وتعزيز قيم الديمقراطية وحقوق الانسان من جانب، ومواجهة أزمات وتحديات المشروع الوطني من جانب آخر².

ما سبق يثير تساؤلا حول العوامل الموضوعية والذاتية ذات الصلة بمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني التي من شأنها أن تمثل منه رافعا لنموذج عدالة انتقالية في السياق الفلسطيني أو مثبطا لهذا النموذج، الأمر الذي يستدعي الدراسة والبحث.

المطلب السادس: الديمقراطية وحقوق الإنسان

تعتبر الديمقراطية واحترام حقوق الانسان وحياته من أبرز وأهم القيم والمضامين التي تقوم عليها العدالة الانتقالية والتي تعد بحد ذاتها أهدافا تسعى لإرسائها العدالة الانتقالية عبر آلياتها واستراتيجياتها والتي من شأنها تعزيز البناء الديمقراطي قيما وثقافة وممارسة.

في الحديث حول الديمقراطية وحقوق الإنسان، لا بد من الإشارة إلى المقاربة الحقوقية للديمقراطية من حيث يمكننا اعتبار النظام الحاكم نظاما ديمقراطيا في حال سعى لتعزيز رخاء

¹ مكتب ممثل الاتحاد الأوروبي في الضفة الغربية وغزة: دراسة مسحية تحليلية لمنظمات المجتمع المدني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، التقرير النهائي. القدس الشرقية، 2011. ص29

² أبراش، إبراهيم. دور المجتمع المدني الفلسطيني في الدفاع عن القضية الفلسطينية. الحوار المتمدن، ع3909، 2012. على الموقع الالكتروني: <http://www.ahewar.org>، تاريخ الدخول 2015/6/20

أفراد المجتمع وحياتهم وحقق الحل السلمي للنزاعات الداخلية، وأرسى العدالة والمساواة الاجتماعية والأمن لهم، في ظل من المشاورات والحوارات معهم¹.

لديمقراطية بيئتها السياسية وتجلياتها الاجتماعية، كما للعدالة الانتقالية متطلباتها الاجتماعية والسياسية، حيث لا يمكن أن نجد لها سبيلا في نظام سياسي لا يقبل القسمة على اثنين، ولا يؤمن بالشراكة السياسية فكرا ومنهجيا، ولا يؤمن بقواعد اللعبة الديمقراطية، ولا يؤسس لبيئة ديمقراطية واجتماعية حاضنة، خاصة إذا علمنا أن العدالة الانتقالية تتخذ التحول الديمقراطي هدفا استراتيجيا لها، كما يمكن اعتبار آلياتها مناسبة لترسيخ قيم الشراكة والتوافق في حال توفرت الإرادة السياسية. لا يمكن ونحن في سياق محاولة اجتراح نموذج للعدالة الانتقالية أن نقفز عن المشهد السياسي الفلسطيني وانعكاساته على قيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان في السياق الفلسطيني.

في الحالة الفلسطينية، ورغم وجود العديد من الممارسات التي تعبر عن فكر أو توجه ديمقراطي، إلا أن النظام السياسي الفلسطيني يفتقر للديمقراطية، فعلى سبيل المثال لا الحصر، وفي ظل استمرار حالة الانقسام والتنافس بين جماعات مسلحة لكل منها مرجعيتها واستراتيجيتها وأهدافها ورؤيتها الخاصة للثوابت الوطنية، لا يمكن إعمال مبدأ التداول السلمي للسلطة وهذا التناقض المستمر في الاستراتيجيات والأهداف والمرجعيات. كما لا يمكن احترام نتائج صناديق الانتخابات، بينما كل طرف يرى نفسه الممثل الوحيد للثوابت الوطنية. إن أزمة الديمقراطية هي أبعد وأعمق بكثير من أن تعامل على أنها أزمة نظام سياسي، بل هي أزمة ممارسة وثقافة ومؤسسات وأحزاب ومؤسسات مجتمع مدني. يشار أن أبرز مظاهر وتجليات تلك الأزمة يكمن في غياب استقلالية القرار السياسي، وضعف ثقافة الديمقراطية بين الأطراف والقوى السياسية، وعدم الحسم في العلاقة ما بين الدين والسياسة والدولة².

¹ تيللي، تشارلز: الديمقراطية. ط1. بيروت: المنظمة العربية للترجمة. 2010. ص 23

² أبراش، إبراهيم. أزمة ديمقراطية أم أزمة مشروع وطني؟. 2008. على الموقع الإلكتروني:

<http://www.palnation.org>. تاريخ الدخول 2015/7/15

تباعا لما سبق، يمكن القول، بأن الانتكاسة الكبرى للتحوّل الديمقراطي في السياق الفلسطيني قد تجلّت بفعل الانقسام السياسي والجغرافي الذي أدى إلى انقسام في النظام السياسي وما تلا ذلك من تنامي حالة الاستقطاب الداخلي بين حركتي فتح وحماس، إضافة إلى هشاشة بنية التنظيمات الفلسطينية الأخرى، والتي عجزت عن الضغط باتجاه إنهاء الانقسام وتطبيق اتفاقيات المصالحة، الأمر الذي أدى إلى تعطل آليات عمل الديمقراطية وأشكالها في شقي الوطن، لا سيما في ظل انعدام الأفق السياسي¹.

ولعل الجدير ذكره ضمن السياق أعلاه، بأن انتهاكات حقوق الإنسان وحرياته العامة جراء الانقسام، والتي كانت لها العديد من المظاهر أبرزها، عمليات الحرمان التعسفي من الحرية، وعدم سلامة الإجراءات القانونية في عمليات القبض والتفتيش والاحتجاز، إضافة لمصادرة الحريات العامة والتضييق عليها، وعدم احترام أحكام المحاكم، وسلب المواطن الفلسطيني حقه في ممارسة دوره الديمقراطي، واختيار ممثليه على مختلف المستويات المحلية التشريعية والرئاسية. كل ما سبق يستدعي تطبيق العدالة الانتقالية بمفهومها الشمولي لتتجاوز سنوات الانقسام، وما خلفه من انتهاكات، ومن ثم البدء بمرحلة جديدة تتقدم فيها الاعتبارات القانونية والحقوقية على الاعتبارات الأخرى².

إن تفسير الوضع الفلسطيني المأزوم، وحالة الانسداد السياسي التي وصل لها، لا سيما بعد انتخابات 2006م والتي أحدثت تغييرا سياسيا كبيرا، قد يكون أكبر من أن تتم معه عملية التكيف والمساكنة السياسية في وقت قصير، خاصة أن الانقسام والانشقاقات الداخلية كانت إحدى نتائج غياب الديمقراطية، إذ إن الديمقراطية في الحالة الفلسطينية هي مجرد ديمقراطية الأنما وغياب الآخر³.

¹ الحسيني، سنية: انتكاسة التجربة الديمقراطية الفلسطينية. 2013. على الموقع الإلكتروني:

<http://www.alhayat.com>، تاريخ الدخول 2016/4/19

² الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان: وضع حقوق الإنسان في فلسطين. التقرير السنوي العشرون. 2014، ص 28-29

³ عساف، عمر. الديمقراطية الفلسطينية بين الخطاب والممارسة. رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية- مواطن. 2013. ص 239.

حول السياق أعلاه، يمكن القول بأن أزمة الخيار الديمقراطي الفلسطيني، قد أحدثت تحولاً بنيوياً في بنية النظام السياسي الفلسطيني لا يمكن الرجوع معه إلى السابق، ولا يمكن معه فرض سيطرة تنظيم واحد، وعليه لا خيار إلا بالبحث عن صيغة توافقية تأخذ بعين الاعتبار كل مكونات النظام السياسي الفلسطيني، مع ترسيخ أسس العملية الديمقراطية، ولا بد من التسليم بأنه على الرغم من توافر العديد من مرتكزات الديمقراطية، من انتخابات ومؤسسات المجتمع المدني إلا أننا ما زلنا نفتقر إلى العناصر الأخرى القيمة والثقافية والقانونية والتعليمية¹.

ما يهمنا بحثه في السياقات الاجتماعية بتفاعلاتها السياسية، هي القيم والثقافة التي ترتبط بأهداف وجوهر العدالة الانتقالية من جانب، ومن جانب آخر المساهمة في التأسيس لبيئة اجتماعية سياسية حاضنة وداعمة لاستقبال وتطبيق نموذج فلسطيني في العدالة الانتقالية، لا سيما في ظل الحاجة للبناء الديمقراطي وتحقيق المصالحة والوحدة الوطنية. الأمر الذي يدعو للبحث في السياقات الاجتماعية الفلسطينية من حيث قربها أو ابتعادها من إنجاح فرص تطبيق النموذج.

¹ مركز الزيتونة: ضرورة الاستراتيجية الوطنية الفلسطينية الموحدة. على الموقع الإلكتروني:

<http://www.alzaytouna.net>، تاريخ الدخول 2013/12/30

المبحث الثالث

السياقات السياسية الفلسطينية والعدالة الانتقالية

توطئة

مما لا شك فيه، أن فرص نجاح بناء وتطبيق نموذج فلسطيني في العدالة الانتقالية، يعتمد بدرجة كبيرة على فهم وتحليل السياقات السياسية الفلسطينية، بهدف الوصول إلى تحديد مدى فاعليتها من حيث عواملها المعرقة وأخرى الداعمة في مجال اجترار النموذج.

تباعاً لما سبق، تتناول الدراسة في مبحثها الحالي، السياق السياسي الفلسطيني متضمناً السياقات السياسية الفلسطينية الذاتية والموضوعية، بالإضافة إلى تناولها قضايا استراتيجية في السياق السياسي الفلسطيني ذات الصلة بحالة الانقسام، وأزمة المشروع الوطني.

المطلب الأول: السياقات الذاتية في النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو

منظمة التحرير الفلسطينية

من المتطلبات الهامة في تطبيق العدالة الانتقالية توافر إرادة سياسية، وسيادة القانون، الأمر الذي يستلزم توافر نظام سياسي يمتلك الإرادة السياسية لتفعيل القرارات والقوانين والاستراتيجيات التي تتصل بتطبيق العدالة الانتقالية، بمعنى أن آليات واستراتيجيات العدالة الانتقالية لا يمكن تطبيقها دون قانون ناظم لها، ودون متابعة ورقابة وتقديم ضمانات عدم التكرار، وتعويض الضحايا وتخليد ذكراهم وغيرها من الآليات الواجبة توافر نظام سياسي فاعل.

يعد النظام السياسي السائد أحد الركائز الأساسية في العدالة الانتقالية، لما لذلك من نقاط تقاطع كبيرة بين ما تتطلبه العدالة الانتقالية من متطلبات وشروط، ودور النظام السياسي في توفير هذه المتطلبات والشروط. في السياق الفلسطيني يمكن القول إن النظام السياسي الذي مثلته منظمة التحرير الفلسطينية قد اتسم بعدة سمات عشية تشكيل السلطة الفلسطينية في الضفة

الغربية وقطاع غزة عام 1994 م، ضمن هذا المجال، يمكن إيجاز أبرز هذه السمات على النحو الآتي:

أ. تراجع دور المؤسسات بشكل عام، وبخاصة المؤسسة التشريعية، وغياب المساءلة والمحاسبة والمراجعة، وسيطرة السلطة التنفيذية وزعامتها الفردية على السلطات ومصادرة صلاحيات بقية المؤسسات، وتراجع دور م.ت.ف بشكل خاص، إذ أصبحت القرارات تؤخذ خارج المؤسسات الرسمية للمنظمة، والتي جرى تهميشها وتجاوزها، كما جرى احتكار صنع القرار السياسي والإداري والمالي من جانب فتح الفصيل الأكبر في المنظمة، والحائز على السيطرة على مؤسسات المنظمة¹.

ب. اتسم النظام السياسي بغياب المشاركة السياسية من جانب القوى التي تؤلف منظمة التحرير الفلسطينية، وبروز الخلافات والانقسامات حول البرامج والتكتيكات والسياسات ووسائل العمل للوصول إلى الأهداف².

ت. رغم نشوء قوى سياسية بأهداف وأيديولوجيات مختلفة عن منظمة التحرير قبل أوصلو، كالقوى الإسلامية، وحركة الجهاد الإسلامي وحركة حماس، إلا أن دورها تعزز بعد إنشاء السلطة الفلسطينية، لتشكل تغييرا مهما في بيئة النظام السياسي وتركيبته، وكذلك في الحياة السياسية الفلسطينية، والتي أصبحت من الواجب إشراكها في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية³.

ث. غياب الإرادة السياسية الفاعلة لدى أطراف النظام السياسي لمواجهة أزماته وتحدياته التي طالت المؤسسات والقيادة والاستراتيجية والثوابت والأهداف الوطنية⁴.

¹ هلال، جميل: النظام السياسي الفلسطيني بعد أوصلو: دراسة تحليلية نقدية. ط1. رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية- مواطن. 1998. ص 86

² عامر، باسل. أزمة المشاركة السياسية وتأثيرها على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النجاح الوطنية، نابلس. 2014. ص 65، 63

³ صالح، محسن، وآخرون: منظمة التحرير الفلسطينية تقييم التجربة وإعادة البناء: تطورات الوعي الفلسطيني. ط1. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. 2007. ص 39

⁴ رجال، عمر: المرأة في النظام السياسي الفلسطيني. ط1. كندا: المعهد العربي للنشر. 2012. ص 48

ج. تغول السلطة الفلسطينية وأجهزتها على منظمة التحرير الفلسطينية، وأصبحت منظمة التحرير بندا في موازنة السلطة الفلسطينية¹.

لا يمكن الاستجابة لمتطلبات العدالة الانتقالية دون إصلاح وتفعيل للنظام السياسي الفلسطيني، والمتمثل بأعلى سلطة في النظام وهي منظمة التحرير الفلسطينية، كما يمكن الاستفادة في عملية إعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير من مجموعة التصورات والاقتراحات ذات الصلة بعملية إعادة البناء، والتي جاءت في الأوراق المرجعية التي تقدم بها عدد من الباحثات والباحثين حول تصورات التجمعات الفلسطينية المختلفة لعملية إعادة بناء منظمة التحرير، نقدم فيما يأتي إجمالاً مكتفا لهذه الأفكار والتصورات، حسب الآتي²:

أولاً، هناك اتفاق على ضرورة إعادة بناء منظمة التحرير وليس مجرد الإصلاح أو التفعيل أو الترميم. فالمطلوب من إعادة البناء فيما هو مطلوب، العمل على أن تشرك المنظمة في مؤسساتها ونشاطاتها ومواجهاتها كل القوى والتيارات السياسية الفاعلة في الحقل السياسي الوطني. رأي واحد فقط دعا إلى تجاوز المنظمة والتركيز على بناء حركات تحرر في كل تجمع فلسطيني.

ثانياً، مطلوب من القوى السياسية أن تتولى مهمة تحديد أولويات المهام الرئيسية التي على منظمة التحرير المُجددة الاضطلاع بها، بالإضافة للتمثيل الوطني.

ثالثاً، الاعتماد على مجموعة من الأسس في إعادة بناء مؤسسات المنظمة منها: اعتماد التعددية، وتمثيل كل التجمعات وتبني تطلعاتها، والاستناد إلى التدابير والقيم الديمقراطية، والاستقلالية عن مراكز القوى الإقليمية والدولية، والاستقلالية المالية، والابتعاد عن الزبائنية والريعية، والاعتماد على طاقات وموارد كل تجمع، والتفاعل السريع مع المتغيرات الإقليمية والدولية.

¹ فراس نيوز. أمام المجلس المركزي الفلسطيني مهام جسام، على الموقع الإلكتروني: <http://fpnp.net>. تاريخ الدخول 2015/3/5

² المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية-مسارات: وثيقة إعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية. رام الله. 2013. ص 22-23

رابعاً، ضرورة إعادة وضع ميثاق وطني جديد، يأخذ بعين الاعتبار التحولات والمتغيرات الواسعة التي دخلت على الوضع الفلسطيني والإقليمي والدولي منذ الستينيات من القرن الماضي.

مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية

أولاً: الحكومة والمؤسسات

في الحديث حول متطلبات تطبيق العدالة الانتقالية لاحظنا أن توافر الإرادة السياسية تعتبر من أبرز وأهم شروط ومتطلبات العدالة الانتقالية الأمر الذي يؤكد على ضرورة توافر حكومة مستقلة ونزيهة وتمتلك الإرادة السياسية اللازمة لدعم مسيرة تطبيق العدالة الانتقالية والانتقال بالمجتمع نحو مستقبل أفضل. بمعنى آخر، تعزز من فرص نجاح العدالة الانتقالية، وجود حكومة ذات إرادة سياسية فاعلة نحو الانتقال بالمجتمع الى حالة من السلم والمصالحة والبناء الديمقراطي عبر آليات العدالة الانتقالية وهذا بحد ذاته يشكل دفعا نحو التحول الديمقراطي. من جانب آخر، وجود حكومة فاعلة وتمثل كافة أطراف المجتمع تعد مطلباً أساسياً لتسهيل تطبيق آليات العدالة الانتقالية وبالتالي متابعة مختلف عمليات التطبيق من تنفيذ ومراقبة ومتابعة وتقييم وغيرها حسب الحاجة والخصوصية لكل مجتمع. لا سيما وأنه لا يمكن تجاهل فكرة تورط الحكومة أو النظام الحاكم في الانتهاكات والجرائم السابقة، الأمر الذي يجعلها طرف رئيسي من أطراف النزاع، ويلقي عليها المسؤولية الاجتماعية والسياسية في تطبيق العدالة الانتقالية بشئى آلياتها، جنباً الى جنب مع مؤسسات النظام السياسي والمجتمع المدني وباقي الجهات الحكومية وغير الحكومية التي يناط بها المساهمة في تطبيق العدالة الانتقالية.

هل يمكن أن تمثل مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية التي نشأت بعد اتفاقية أوسلو حاضناً لآليات واستراتيجيات العدالة الانتقالية في سياقها الفلسطيني؟ وهل هذه المؤسسات بما تمثله من برامج بالأصل محل إجماع وطني؟ لا يمكن تقديم جواب على التساؤلات تلك دون استعراض لواقع هذه المؤسسات، بأبعاده السياسية والقانونية والاجتماعية.

نتيجة الانقسام الفلسطيني نشأت على الأرض سلطتين سياسيتين وتنفيذيتين في صيف عام 2007م في الضفة الغربية وقطاع غزة، إحداهما تحت سيطرة حركة فتح في الضفة الغربية، والأخرى تحت سيطرة حركة حماس في قطاع غزة، وتبنت كل سلطة برنامجا خاصا بها، حيث تبنت السلطة السياسية في قطاع غزة برنامج المقاومة، وتبنت السلطة في الضفة الغربية برنامج إعادة بناء المؤسسات والمفاوضات لإنهاء الاحتلال، وصولا لاتفاق مخيم الشاطئ¹ نيسان 2014 م والذي تمخض عنه إنشاء حكومة الوفاق الوطني.

ومع تشكل حكومة الوفاق الوطني تبدو الحاجة ماسة إلى إعادة النظر في شكل ودور ووظائف السلطة الفلسطينية والتزاماتها وفق خطة شاملة متدرجة، وإعادة تعريف وتحديد مهامها. لا سيما في ظل تزايد مشاعر غضب وإحباط العديد من قطاعات الشعب الفلسطيني عما آلت إليه الأوضاع الفلسطينية الراهنة، وفي ظل استمرار معاناة الفلسطينيين في قطاع غزة من جراء العدوان الإسرائيلي الأخير عام 2014م، وبقاء الحصار وإغلاق المعابر وعدم المضي قدما من قبل الحكومة في إعمار القطاع، الأمر الذي يدل على عجز حكومة الوفاق الوطني بأدائها لمهامها الموكلة لها².

وانطلاقا من مبدأ الحفاظ على صيغة العمل الجبهوي في ظل مرحلة التحرر الوطني، تدعو الحاجة لوجود حكومة وحدة وطنية قادرة على أداء مهامها والالتزام بواجباتها، لاسيما إعادة توحيد ودمج وهيكلية المؤسسات المدنية والأمنية، والشروع في معالجة المشكلات الإنسانية الناجمة عن العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة 2014م، وكذلك تنفيذ التوصيات التي خلصت إليها لجنة المصالحة المجتمعية ضمن حوارات المصالحة الوطنية، وتوفير مقومات الصمود في الضفة الغربية، وبخاصة في القدس والمناطق المهددة بالجدار والاستيطان ومصادرة الأراضي، وكذلك الإعداد للانتخابات الرئاسية والتشريعية والبلدية، ما يدعم هذا الادعاء، عجز حكومة الوفاق الوطني رغم مرور سنة على تشكيلها، على أداء المهام التي أوكلت لها.

¹ لمزيد من المعلومات راجع اتفاقية الشاطئ على الموقع الإلكتروني: <http://www.wafainfo.ps> ، تاريخ الدخول 2015/3/17

² شاهين، خليل: مسارات العمل الوطني ما بعد الانتخابات الاسرائيلية. ط1. رام الله: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية (مسارات). 2015. ص ص 46-47

ثانياً: السلطة القضائية

تعتبر كل من سيادة القانون، والمحاسبة والمساءلة وإنشاء لجان تقصي الحقائق ولجان التحقيق، وإنشاء محكمة متخصصة في الجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان، وضمانات عدم التكرار من الآليات والاستراتيجيات الأساسية في تطبيق العدالة الانتقالية، بالمقابل، فإن تطبيق العدالة الانتقالية في ظل غياب سلطة قضائية نزيهة ومستقلة وذات إرادة سياسية، سيعتثر تطبيقها، انطلاقاً من أهمية توافر الجهة القانونية والحقوقية في تطبيق استراتيجيات العدالة الانتقالية، الأمر الذي يؤكد على التزام عملية العدالة الانتقالية بالقوانين والمعايير الدولية التي تؤكد على احترام حقوق الإنسان وصور حرياته. إضافة لذلك فإن العدالة الانتقالية تهدف إلى كشف الحقيقة وفضح انتهاكات حقوق الإنسان التي حدثت بالماضي ومحاسبة مرتكبيها، الأمر الذي لن يتم بدون توافر جهاز قضائي مستقل وفاعل ومحاكم متخصصة و فاعلة في سبيل إحقاق الحقوق وتطبيق القانون ومحاسبة مرتكبي الجرائم بما يكفل إنصاف ضحايا الانتهاكات السابقة. الأمر الذي يقودنا إلى ضرورة إنشاء هيئة قضائية مستقلة متخصصة في مجال تطبيق نموذج في العدالة الانتقالية يقوم على الوحدة الوطنية والبناء الديمقراطي، وهذا ما لا يدخل كليا ضمن اختصاص العدالة التقليدية أو القانون التقليدي.

ولما كان توافر جهاز قضائي مستقل من أسس ومتطلبات تطبيق العدالة الانتقالية الضرورية، بات لازماً في الحالة الفلسطينية إعادة النظر في أهلية ومقدرة النظام القضائي على المساهمة نحو تسهيل تطبيق نموذج العدالة الانتقالية، والتحرك نحو تشكيل هيئة قضائية بديلة متخصصة في تطبيق آليات العدالة الانتقالية التي تتعلق بالجانب القضائي والمحاسبة لمنع تكرار انتهاكات حقوق الإنسان مستقبلاً. في هذا الصدد تجد الإشارة إلى عدم استقلالية الجهاز القضائي الفلسطيني، الأمر الذي يستوجب التحرك نحو فرض استقلاليته وفصل السلطات واحترام حقوق الإنسان والتوجه نحو بناء النظام السياسي على مبادئ الديمقراطية والتشاركية وبما يكفل تفعيل المؤسسات الرقابية¹.

¹ مقابلة للباحثة مع صلاح عبد العاطي، عبر سكايب. غزة 2014/12/3

يشار ضمن السياق أعلاه، إلى أن عدم أهلية القضاء الفلسطيني في موضوع العدالة الانتقالية يعود لسببين: "الأول يتمثل بعدم توافر قانون فلسطيني يتيح بتطبيق العدالة الانتقالية في فلسطين، والسبب الثاني يتعلق بالقضاء الفلسطيني نفسه حيث إنه يعتمد على حرفية النصوص ويفتقر القدرة على الإبداع والاجتهاد في الحلول والمسائل التي تتصل وتطبيق آليات العدالة الانتقالية من جهة، ومن جهة أخرى يفقر القضاء الفلسطيني للمعرفة والثقافة الواسعة حول مفهوم العدالة الانتقالية، ناهيك على أن معظمهم مسيسين، الأمر الذي يحد من استقلاليته¹."

منذ أن شهدت الساحة الفلسطينية انقساماً منذ منتصف العام 2007م، ونتيجة للإجراءات والقرارات التي اتخذتها كلتا الحكومتين في رام الله وغزة، دخلت السلطة القضائية في ساحة الصراع السياسي، حيث انهار القضاء المدني في قطاع غزة إثر استيلاء الحكومة المقالة على مجمع المحاكم وأخضعت القضاء لسيطرتها المباشرة، الأمر الذي قاد بالقضاء إلى تعليق العمل في كافة المحاكم النظامية وبالتالي تعطلت وظائف أساسية للجاز القضائي، مما قاد إلى إصابة السلطة القضائية بشلل كبير حال من النظر والتعاطي في القضايا التي تكون السلطة الوطنية طرفاً فيها، وحصر التعاطي فقط مع القضايا المدنية. وامتدّاراً لحالة الانقسام وتعمق الشرخ في الضفة الغربية وغزة، أصبح يوجد نظامين قضائيين منفصلين عن بعضهما البعض، فقد أصبح في قطاع غزة نظام قضائي أسسته الحكومة في غزة يخضع له مواطنيها، يقابلها سلطة قضائية في الضفة الغربية يخضع لولايتها مواطني الضفة الغربية فقط. يشار أيضاً ضمن هذا السياق، إلى عدم حدوث أي تحسن على التدهور الحاصل في السلطة القضائية حتى بعد توقيع اتفاقية المصالحة في القاهرة 2011م، حيث كان من المعول عليه، أن يمثل القضاء مكانة بارزة في القضايا الرئيسية موضوع الاتفاق عليها بين طرفي الانقسام، انطلاقاً من كون الضمانة لتحقيق المصالحة تتمثل بوجود جهاز قضائي مستقل وفعال يحظى بثقة الجميع. والأنكى من ذلك استمرار الرئيس الفلسطيني في استخدام وسائل التشريعي للسيطرة على القضاء موازنة باستمرار الحكومة في رام الله تجاهل تنفيذ أحكام محكمة العدل العليا في رام الله².

¹ مقابلة شخصية للباحثة مع معتز قفيشة، الخليل. 2014/12/2

² شعث، عزام: بعد ست سنوات: الانقسام الفلسطيني ومعوقات استعادة الوحدة الوطنية، مجلة سياسات، رام الله، معهد

السياسات العامة: ع24/ 2013. ص 27-31

ما سبق يدل على أهمية توافر قانون فلسطيني خاص بالعدالة الانتقالية، وجهة قضائية متخصصة في تطبيق آليات العدالة الانتقالية القانونية والقضائية، الأمر الذي يقتضي توافر جهاز تشريعي مستقل وفاعل لسن تشريعات وقوانين خاصة بالعدالة الانتقالية.

ثالثاً: المجلس التشريعي

تهدف العدالة الانتقالية في جوهرها إلى البناء الديمقراطي، والمصالحة وتحقيق السلم الداخلي وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان وحياته. من جانب آخر، تعتبر الإرادة السياسية وسيادة القانون من أبرز المنطلقات والمتطلبات السياسية والفكرية المسبقة لتطبيق العدالة الانتقالية، كما يتطلب لتنفيذ آليات العدالة الانتقالية توافر جهات سياسية مسؤولة عن التطبيق والمتابعة والمراقبة لضمان تحقيق العدالة الانتقالية والانتقال بالمجتمع نحو مستقبل آمن وحياء أكثر ديمقراطية، الأمر الذي يمكننا من التأكيد على العلاقة ما بين السلطة التشريعية والعدالة الانتقالية، حيث أنه وكشرط أساسي لتطبيق العدالة الانتقالية لا بد من توافر سلطة تشريعية مستقلة وتمتلك إرادة سياسية عالية يناط بها سن التشريعات التي من شأنها غرس قيم تتصل ومضمون العدالة الانتقالية كالمصالحة، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان، والديمقراطية من جانب، وسن قوانين خاصة بالعدالة الانتقالية من جانب آخر، الأمر الذي من شأنه أن يشكل دافعا لتطبيق نموذج في العدالة الانتقالية في سياقها الفلسطيني.

يعتبر المجلس التشريعي الفلسطيني هو السلطة التشريعية في النظام السياسي الفلسطيني، ويتولى المجلس التشريعي سلطة التشريع وتقرير السياسة العامة والموازنة العامة والخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وله حق الرقابة على السلطة التنفيذية¹. ولا يمكن القفز عن السلطة التشريعية ودورها في تطبيق العدالة الانتقالية، لما تتطلبه الثانية من تشريع ومراقبة تنفيذ كافة التشريعات الخاصة بها، الأمر الذي يعتبر من المهام الأساسية للسلطة التشريعية. يشار إلى أن المجلس التشريعي هو أحد أهم المواقع في النظام السياسي الفلسطيني التي جرى الصراع

¹ العايد، رامز: *أزمة المجلس التشريعي الفلسطيني وممكنات إعادة تنشيطه بما يتفق ووظيفته الأساسية*، مجلة تسامح، رام الله، مركز رام الله لحقوق الإنسان: ع22/ 2008، ص 22.

داخلها بعد الانتخابات التشريعية عام 2006م، وتأثر عمله بنتائج الانقسام وممارسات الاحتلال من حيث اعتقال النواب. إن تطوير الحياة الديمقراطية الفلسطينية يتطلب تفعيل عمل المجلس التشريعي وقيامه بدوره التشريعي والرقابي، الأمر الذي تضمنته اتفاقيات المصالحة، ناهيك على أن العدالة الانتقالية وتطبيقها في السياق الفلسطيني يتطلب تشريعا وقانونا خاصا، الأمر الذي يتطلب مجلسا تشريعيا مستقلا وفاعلا.¹

لا يمكن تجاهل الضرر الذي لحق بالمجلس التشريعي نتيجة للانقسام السياسي والجغرافي، الأمر الذي أدخل المجلس التشريعي في حالة الصراع السياسي، وبات يعيش أزمة حقيقية تفاقت في أعقاب سيطرة حماس على قطاع غزة، الأمر الذي عثر من محاولات عقد جلساته والتي لا تكتمل نتيجة تعنت أحد طرفي الأزمة، ناهيك على تعطيل جلساته في ظل الخلاف على الدورة التشريعية وتمديداتها، حيث قاطعت العديد من الكتل البرلمانية جلسات المجلس التشريعي بذريعة انتهاء المدة القانونية للدورة العادية الأولى. إن أجواء الانقسام أدت إلى شلل وعجز المجلس التشريعي في الضفة الغربية والقطاع عن أدائه مهامه ودوره الأساسي في مراقبة ومحاسبة أداء السلطة التنفيذية ودوره في إقرار القوانين والتشريعات، من جهة أخرى قاد الانقسام على تعطيل إجراء الانتخابات التشريعية في الضفة الغربية وقطاع غزة، الأمر الذي أثر سلبا على عملية التحول الديمقراطي.²

يضاف إلى ماسبق، ونتيجة لشلل المجلس التشريعي وتعطل أعماله في ظل الانقسام واعتقال الاحتلال المستمر للبرلمانيين الفلسطينيين، فقد عجز المجلس عن القيام بدوره التشريعي في اقتراح القوانين والتشريعات التي تمس نواحي حياة المواطن الفلسطيني وكافة حقوقه وتبنيها وإقرارها، والتي بدورها تساهم في تعزيز وحدة النظام القانوني في كل من الضفة والقطاع، فضلا عن عجز المجلس بأدائه دوره الرقابي في الجانبين المالي والإداري، ومساءلة الحكومة

¹ أبو فاشية، وسيم وآخرون: أوراق في النظام السياسي الفلسطيني وانتقال السلطة. رام الله، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية-مواطن. 2013، ص212.

² شعث، عزام: بعد ست سنوات: الانقسام الفلسطيني ومعوقات استعادة الوحدة الوطنية، مجلة سياسات، مرجع سابق.

ومنحها الثقة أو حجبها، أو استجوابها، والأبرز في هذا الصدد، عجزه عن تقصي الحقائق في خروقات وانتهاكات حقوق الإنسان الفلسطيني التي سببها الانقسام¹.

رابعاً: الأحزاب السياسية الفلسطينية

تعتبر المصالحة الوطنية من آليات واستراتيجيات العدالة الانتقالية، والتي تساهم في تسهيل بناء استراتيجية شمولية للعدالة الانتقالية تتلاءم والحالات المختلفة، كما أنها تنمي الشعور بالانتماء والمسؤولية تجاه نهج العدالة الانتقالية لمغادرة ماضي أليم، والانتقال لمستقبل آمن.

في مسيرة تطبيق العدالة الانتقالية لا يمكن إغفال أهمية الأحزاب السياسية وأدوارها المتوقعة منها لدعم فرص تطبيق العدالة الانتقالية لا سيما في تعزيز المشاورات والحوارات الوطنية بين أطراف النزاع، عبر التوعية السياسية بما يتصل وضرورة الحوار الواعي وتهيئة الأجواء الآمنة لذلك، كما يقع على عاتقها مساندة السلطة السياسية في سبيل اختيار السيناريو الأفضل لتطبيق العدالة الانتقالية باستراتيجياتها وآليات عملها.

كما يناط بالأحزاب السياسية كونها تمثل قطاعات واسعة من أفراد المجتمع، أن تساهم في نشر قيم وثقافة العدالة الانتقالية من مصالحة وديمقراطية وتسامح ومساءلة وغيرها.

تأكيداً لما سبق، فإن الحوار الوطني هو أحد المتطلبات الأساسية في تطبيق استراتيجيات وآليات العدالة الانتقالية، لهذا السبب، ما يهنا بحثه فيما يتصل ومجال الأحزاب السياسية الفلسطينية، هو تحليل واقع هذه الأحزاب من حيث قدرتها على المساهمة في دفع هذا الحوار الوطني والديمقراطي من جانب، ومدى التزامها بقواعد الديمقراطية التي يملها هذا الحوار من جانب آخر. الأمر الذي يأتي منسجماً مع ما أشار له كيمب (Kemb)² حول حوار الأحزاب السياسية، حيث يرى أن الحوار الفعال بين الأحزاب السياسية في المجتمع ما هو إلا تعبير

¹ الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان: وضع حقوق الإنسان في فلسطين. التقرير السنوي العشرون، مرجع سابق، ص 23

² Kemb, Kretshi: **Political Party Dialogue: A Facilitator's Guide**. The Netherlands: The Netherlands Institut for Multiparty Democracy. 2014.P55

وانعكاس للبناء الديمقراطي، الأمر الذي من شأنه تعزيز الثقة والتعاون بين الأحزاب السياسية مما يقود بالمجتمع إلى تحقيق حالة من السلام الداخلي والاستقرار.

ومع تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية برزت الحاجة لتنظيم المسألة الحزبية في ظل وجود نظام للانتخابات والتنافس على السلطة، وقد شهدت تلك الفترة حضورا سياسيا للأحزاب والفصائل، حيث بلغت مجمل عدد الحركات والأحزاب السياسية بشكل عام وعلى وجه التقدير (26) حركة وحزبا سياسيا. لكن رغم ذلك بقيت المسألة الحزبية تفتقد الوضوح، وذلك نتيجة للتدخل بين الأحزاب السياسية والفصائل المسلحة والجماعات العسكرية¹.

مع الاختلاف بالأيديولوجيا ووسائل العمل بين الأحزاب السياسية المختلفة، يمكن الإشارة إلى أبرز سمات الظاهرة الحزبية في كافة مراحل عملها ومنذ بداية ظهورها، حيث أنها وفي بداية ظهورها لعبت دورا في استنهاض الشعور الوطني والحالة الوطنية عبر نهجها السياسي وتحريض الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات ضد المشاريع المتعارضة مع حقوقه الوطنية، من هنا تجلّى الهدف العام المشترك والمعلن لكافة الأحزاب بمحاربة إسرائيل والسعي نحو التحرر الوطني. إضافة لذلك، يمكن اعتبار غلبة الدافع الوظيفي للانتماء لدى غالبية الأحزاب على حساب دافع الانتماء الأيديولوجي، مما أضعف من التماسك داخلها، يلاحظ أيضا قوة تأثير التدخلات العربية والإقليمية في تشكل الأحزاب، حتى أن بعض هذه الأحزاب أقرب لامتداد أحزاب وحركات عربية وإسلامية مما هي أحزاب وطنية. ناهيك عن الالتباس الفكري لدى الأحزاب بحيث لم يعد واضحا ما هو فكر هذا الحزب أو ذاك وما استراتيجيته. من جانب آخر يلاحظ تداخل العمل السياسي مع العمل العسكري لدى الأحزاب حتى بات بعضها أقرب للجماعات المسلحة منها للأحزاب².

1 الهيئة المستقلة لحقوق المواطن: ، وضع حقوق المواطن الفلسطيني خلال عام 2005م، التقرير السنوي الحادي عشر. ص 31-32

2 أبراش، ابراهيم: الأحزاب السياسية الفلسطينية: فشل أم تغيير في الوظائف؟. شبكة النبأ المعلوماتية، على الموقع الإلكتروني: <http://annabaa.org>. تاريخ الدخول: 2015/9/20

إضافة لما سبق، يمكن القول بأن معظم الأحزاب السياسية خارج إطار السلطة الجديدة لم تستطع أن تكيف طرق عملها وأساليبها، ولا أن تطرح برامج وأفكاراً جديدة تتلاءم مع التحول الحاصل في الوضع الفلسطيني، بل بقيت مشدودة إلى الشعارات والخطاب السابق، الأمر الذي لم يعد ملائماً اليوم، كما أنها أجمت عن التفاعل والانخراط في الآليات والبنى السياسية والسلطوية الجديدة التي تتطلب خطاباً وأساليباً ومهاماً مختلفة¹.

لقد اعتمدت السلطة الفلسطينية التعددية السياسية، إلا أن ذلك لم ينعكس على المشاركة في صنع القرار والذي جرى احتكاره من الحزب الحاكم، كما أدى ضعف التنظيمات السياسية وتراجع تأثيرها إلى عدم قدرتها على لعب دور مؤثر في النظام السياسي الفلسطيني أو تحقيق تحولات ملموسة في بناء نظام ديمقراطي، على الرغم من أنها جميعها قد تبنت ودعت إلى إيجاد هذا النظام، إضافة لما سبق، عانت هذه القوى من انفضاض أعضائها ومناصريها عنها، باستثناء القوى الإسلامية².

هذا الواقع يدعونا إلى البحث عن فعالية الأحزاب الفلسطينية في مجال اجترار وتطبيق نموذج فلسطيني في العدالة الانتقالية والأدوار والمهام الممكن أن تتناط بها في هذا المجال.

المطلب الثاني: السياقات الموضوعية في النظام السياسي الفلسطيني

يعد تأثير العوامل الخارجية في السياق السياسي الفلسطيني من العوامل الأساسية التي يكون لها في أحيان كثيرة الدور المقرر والحاسم في اتخاذ القرار السياسي. كما أن تعاقب الاحتلال الأجنبي وتشريد الشعب الفلسطيني وحرمانه من العيش والتطور الطبيعي، وضرب البنية الاجتماعية والاقتصادية، خاصية مميزة تركت ولا زالت تترك تأثيرات عميقة تحدد منحى واتجاه تطور مختلف جوانب حياة المجتمع الفلسطيني وبنية السياسية والاجتماعية.

¹ مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسات الديمقراطية. البنية القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين، سلسلة أوراق بحثية. رام الله. 1999. ص6

² مركز دراسات التنمية. تقرير التنمية البشرية. بيرزيت. 2002. ص 13

وأصبحت القضية الفلسطينية من القضايا ذات الأبعاد الإقليمية والدولية، وتتقاطع مع المصالح والأمن القومي لأطراف عديدة في المنطقة والعالم. ويعد البعد العربي من العوامل الرئيسية، لأن العرب ينظرون إليها على أنها قضيتهم الأولى، وأنها تؤثر في أمنهم ومصالحهم، فكان تدخل العرب وتأثيرهم متنوعا ومتباينا في النظام السياسي الفلسطيني. وقد كان للدول التي أطلق عليها وصف راديكالية امتدادا تنظيميا وسياسيا في الساحة الفلسطينية تؤثر من خلاله، فيما كانت الدول المحافظة تؤثر من خلال علاقتها بالقيادة الفلسطينية بالدعم المالي الواسع الذي لعب دورا واضحا في التحولات السياسية في منظمة التحرير. إضافة إلى أن الخلافات السياسية الفلسطينية الداخلية كانت حافزا للأطراف الفلسطينية لإيجاد حلفاء وامتدادات عربية داعمة ومساندة لها سياسيا وماليا¹.

بعد إنشاء السلطة الفلسطينية أصبح الاتفاق مع إسرائيل مرجعية تحدد الكثير من جوانب عمل السلطة الفلسطينية وبنيتها وصلاحياتها وقدراتها، إضافة إلى وجود أطراف عربية ودولية ترعى وتشارك في تنفيذ الالتزامات المترتبة على هذا الاتفاق، حيث أصبح النظام السياسي الفلسطيني في نطاق سيطرة ومراقبة إسرائيل، وصارت المساعدات والتمويل والدعم الدولي مقوما رئيسا من مقومات وجود واستمرار السلطة الفلسطينية، وعاملا من عوامل التدخل والتأثير بصورة كبيرة على سير الأمور فيها². إن استمرار الاعتماد على المساعدات الخارجية، يعني الارتهان لأجندات وشروط وسياسات القوى الممولة بما ينسجم وتوجهاتها وأهدافها البعيدة كل البعد عن احتياجات وأولويات الشعب الفلسطيني من جانب، وفرص نيل التحرر الوطني والبناء الديمقراطي من جانب آخر.

تعد القيود والشروط في الاتفاقيات خاصة الواردة في اتفاق أوسلو أداة مهمة بيد إسرائيل في التحكم في القضايا المختلفة، إذ تتحكم بالمعابر والحدود وحرية الحركة، وتتحكم في الاقتصاد الفلسطيني، وبالتحويلات المالية والدعم الوارد للسلطة. كما أن من أهم القضايا التي

¹ المصري، هاني: *مستقبل منظمة التحرير الفلسطينية*، مجلة فلسطينيات، رام الله، ع101/ 2007. ص31

² مركز دراسات الغد العربي للدراسات: *تحولات التجربة الفلسطينية المشكلات البنيوية للنظام السياسي*. نابلس.

تؤثر في بيئة وقدرات وطبيعة السلطة الفلسطينية هو افتقادها للسيادة الفعلية والسيطرة الحقيقية على الأرض والحدود والعلاقات الخارجية والثروات. وكان لإعادة انتشار إسرائيل في الأراضي الفلسطينية في الانتفاضة الثانية، وقيامها بتدمير جزء كبير من بنى ومؤسسات السلطة الفلسطينية، وتجزئة الأراضي الفلسطينية وأجهزتها والفصل بينها، والتحكم بالحركة الداخلية، سواء للسلطة الفلسطينية وأجهزتها، أم للمواطن العادي، أن أتاح لها فرص التدخل وفرض شروط ومطالب مختلفة تخدم مصالحها وتؤدي إلى استمرار احتلالها دون تحمل أي مسؤوليات تترتب على هذا الاحتلال. وتتحكم إسرائيل بقدرات أجهزة السلطة وإمكانياتها وعملها، من خلال منعها أو السماح لها بالعمل حسب ما تراه مناسباً لأمنها ومصالحها، إذ حرمتها من ممارسة عملها المنتظم، مع سلبها ما يلزم من إمكانات وتجهيزات للقيام بوظائفها.¹

وكانت أوضح مظاهر التدخل الخارجي هو تدخل الجانب الأمريكي من خلال خطة خارطة الطريق²، ومن ثم ما نشهده فيما يسمى خطة كيري للسلام واللذان تهدفان إلى تصفية القضية الفلسطينية على حساب الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني.

وبعد الانتخابات التشريعية الثانية عام 2006م ظهر تأثير العوامل الخارجية بصورة واضحة وكبيرة في الوضع الداخلي الفلسطيني وفي قدرات النظام السياسي ووظائفه، حين قاطعت غالبية دول العالم الحكومة العاشرة التي شكلتها حماس. كما وضعت شروطاً ومطالب على الحكومة وعلى حركة حماس، مثل الاعتراف بإسرائيل والاتفاقيات المعقودة معها ونبذ الإرهاب وغيرها من الشروط السياسية، إذا أرادت استمرار التعاطي معها واستمرار التمويل والمساعدات وتحويل الأموال إليها. وشدت إسرائيل من حصارها على السلطة الفلسطينية، وأوقفت التحويلات من عائدات الضرائب الفلسطينية إلى الحكومة العاشرة، وقامت باعتقال عدد كبير من أعضاء المجلس التشريعي مما أدى إلى تعطيل عمله.³

¹ هلال، جميل: النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو: دراسة تحليلية نقدية. مرجع سابق، ص 81 وص 84

² لمزيد من المعلومات راجع النص الرسمي الكامل لخريطة الطريق على الموقع الإلكتروني:

<http://www.aljazeera.net> تاريخ الدخول 2015/2/12

³ الملتقى الفكري العربي. التحول الديمقراطي في فلسطين التقرير العام (10) لسنة 2007. القدس. 2008. ص 44

جرى وقف الدعم المالي الغربي والعربي كوسيلة للضغط على الحكومة الجديدة، وحصل خلاف بين الحكومة التي رفضت الشروط، والرئاسة التي رأت ضرورة تشكيل حكومة تتجاوب مع المطالب الدولية، حتى أن الدول الغربية أوجدت آلية للمساعدات ليتم تقديمها إلى الرئاسة الفلسطينية وليس إلى الحكومة، مما أدى إلى عرقلة برامج الحكومة وقدرتها على تقديم الخدمات للمواطنين. وحتى بعد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية ونتيجة لاتفاق مكة عام 2007م استمرت الأطراف الخارجية وخاصة أمريكا في رفض التعاون معها ووقف المساعدات للسلطة الفلسطينية ما لم تلتزم بتنفيذ المطالب والشروط الأمريكية السابقة، والمطالب الجديدة بنشر قوات دولية في الأراضي الفلسطينية، بهدف توفير الأمن لإسرائيل بالأساس¹. إن الاعتماد بشكل مطلق على الدعم الخارجي وما تقدمه المؤسسات الدولية والتي أجندتها بعيدة تماما عن مصالح الشعب الفلسطيني، ما هو إلى أحد أبرز مظاهر أزمة النظام السياسي الفلسطيني، الأمر الذي ينعكس على استقرار القرار الفلسطيني، وتلك الحالة تمتد للتنظيمات والحركات الفلسطينية التي تعتمد على الدعم الخارجي مما يرهن قراراتها لمصالح الدول الداعمة².

ختاما لما سبق، يمكن القول بأن تأثير العوامل الخارجية في الوضع والبيئة الفلسطينية الداخلية وعلاقاتها وتفاعلاتها يزداد بسبب الوضع الخاص المتمثل باستمرار الاحتلال وعدم ممارسة السيادة والاستقلال، وتحكم القوى الخارجية بالحركة والمنافذ والمعايير على العالم الخارجي، إضافة إلى الاعتماد الكبير على المساعدات الخارجية وضعف الاقتصاد الفلسطيني وتبعيته، عدا عن حالة الضعف المؤسساتي والبنوي للسلطة، وغياب الوحدة الوطنية ووحدة الرؤى والسياسات بين أطراف النظام السياسي الفلسطيني الرئيسية. وعليه يمكن القول بأن البيئة الخارجية وتأثيراتها في الوضع الداخلي، لا تساعد على التوافق والاستقرار، بل تمثل رؤى وسياسات لا تأخذ بمصالح واحتياجات وخصوصية الوضع الداخلي الفلسطيني بعين الاعتبار.

¹ الملتقى الفكري العربي. التحول الديمقراطي في فلسطين التقرير العام (10) لسنة 2007، المرجع السابق، الصفحات

² شراب، ناجي: أزمة النظام السياسي الفلسطيني. مرجع سابق

المطلب الثالث: قضايا استراتيجية في السياق السياسي الفلسطيني

الانقسام الفلسطيني وآفاق المستقبل

من منا لم يدرك بعد، عمق الأزمات والتحديات التي خلفتها حالة الانقسام المستمرة حتى يومنا هذا، وما تركته من آثار سلبية على مختلف جوانب الحياة في المجتمع الفلسطيني، والتي طالت المشروع الوطني والفرصة لنيل التحرر والاستقلال، ناهيك عن التشرذم السياسي والجغرافي، وتراجع في ثقافة المشاركة السياسية والانتماء الوطني، وغيرها من المظاهر الدالة.

من جانب آخر لا يمكننا التغاضي عن موضوعة الانهيار القيمي والاخلاقي للمجتمع الفلسطيني جراء الانقسام والذي تمثل في العديد من الصور لعل أبرزها، قتل الفلسطيني لأخيه الفلسطيني، والاعتقالات السياسية، والتعذيب، وغيرها من الانتهاكات التي حدثت سابقا بفعل الانقسام¹.

لن نتوقف هنا بالبحث أمام جذور وأسباب الانقسام الذاتية والموضوعية، ولن نعالج كذلك أسباب تعمقه أفقياً وعمودياً، وإنما سيركز البحث في هذا المجال على الآفاق المستقبلية للمصالحة من خلال بيان واستعراض أبرز الأسباب والعوامل التي تحول دون تحقيق وحدة وطنية قائمة على شراكة سياسية حقيقية. من خلال قراءة الاتفاقات الموقعة بين طرفي الانقسام بدءاً من اتفاق القاهرة 2005 وانتهاء باتفاق الشاطئ 2014، يتضح أن أفق تطبيق هذه الاتفاقات كان محدوداً وضيقاً، الأمر الذي يرجع إلى مجموعة من العوامل تحدد الباحثة أبرزها على النحو التالي:

- غياب الإرادة السياسية الحقيقية لدى طرفي الانقسام لتحقيق المصالحة والوحدة الوطنية، كاستجابة عاجلة لأولويات القضية الفلسطينية المحورية والتي تستدعي معالجتها لأجل تحقيق متطلبات المشروع الوطني كضرورة وطنية حقيقية، وتغليب المصلحة الوطنية العليا على

¹ أبو عجوة ياسر، وعسليّة، محمد: الانقسام الفلسطيني وعلاقته بالاغتراب السياسي من وجهة نظر طلبة الجامعات "دراسة تطبيقية على عينة من طلبة جامعة الأقصى"، مجلة جامعة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية). غزة. ع2/ 2002 .

المصالح الحزبية الضيقة، إن مرد عدم نجاح اتفاقات المصالحة يعود في هذا الصدد إلى النظر والتعامل مع حالة الانقسام، والمصالحة الوطنية بمعزل عن القضية الفلسطينية والمشروع الوطني.

ضمن المجال أعلاه، تجدر الإشارة إلى أن تحقيق عملية المصالحة لن ترى النور ما لم يتم رؤية المصالحة كضرورة وطنية استراتيجية، لا كخيار وبديل ضمن عدة بدائل، الأمر الذي يستوجب توحيد الشعب الفلسطيني بكافة أطيافه لأجل إحياء وتفعيل المشروع الوطني بأهدافه وآلياته ومراحله¹.

- قضية إعادة بناء وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية، لعل المتابع لاتفاقيات المصالحة عبر مراحلها المختلفة يلحظ وبوضوح، أن التعامل مع موضوع ضرورة تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية كأنها موضوع هامشي فرعي لا رئيسي ومحوري كضرورة وطنية لا بد منها لأجل تحقيق المصالحة والوحدة الوطنية، انطلاقاً من أن المنظمة هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني في الوطن والشتات، كما جاء في اتفاقات القاهرة 2005 م والقاهرة 2011 م ومخيم الشاطئ 2014 م حول تشكيل وتفعيل الإطار القيادي المؤقت والذي أوكلت له مهام تفعيل المنظمة، وتطويرها ومتابعتها، بما لا يتعارض مع صلاحيات اللجنة التنفيذية للمنظمة، الأمر الذي لم يتحقق عبر السنين والذي لم تتم متابعته، مرد ذلك إلى عدم تنفيذ ومتابعة القرارات والتوصيات التي تخرج بها الاتفاقات في المجالات التي تتصل والقضايا المطروحة، بمعنى آخر عدم بناء وتنفيذ آليات عمل واضحة ومحددة بشأن التنفيذ والمتابعة والتقييم، وهذا يعود أيضاً لعدم توفر الإرادة السياسية الحقيقية.

تأكيداً على ما سبق، فإن الإطار القيادي المؤقت بقي مجمداً وعاجزاً عن معالجة ملفات مهمة في الشأن الفلسطيني مثل المفاوضات والمقاومة والسلطة وغيرها، كما كان يفترض أن يؤسس هذا الإطار لشراكة وبناء وحدوي حقيقي يضمن انخراط جميع أطياف الشعب الفلسطيني

¹ المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية-مسارات: قراءة في اتفاقات المصالحة من اتفاق القاهرة إلى إعلان الدوحة. رام الله. 2012. ص22

بكافة فصائله السياسية، انطلاقاً من أن المنظمة هي الممثل الوحيد الشرعي للشعب الفلسطيني، الأمر الذي لم يتحقق¹.

- منهجية عملية المصالحة خلال مراحل اتفاقاتها، والتي تميزت بإدارة الانقسام، وليس معالجة الجذور الأساسية له لإنهائه. يرى أبراش² في هذا الجانب، بأن شكل ومنهجية الحوارات في اتفاقات وتفاهات المصالحة بدءاً من اتفاق القاهرة 2009م قد أخذ منحاً آخر تمثل في إدارة الانقسام وليس حله وإنهائه، مما يدل على ذلك تعقد وتداخل الملفات المطروحة للحوار والنقاش، وطرح الحلول المؤقتة، وتكرار تأجيل جلسات الحوار، وغيرها من المؤشرات التي تؤكد على اتباع نهج إدارة الانقسام واستمراره.

- رغم الاتفاق على تشكيل حكومة وفاق وطني تهدف إلى أهداف تتصل و إعادة إعمار قطاع غزة بعد العدوان الإسرائيلي الأخير في العام 2014، والإعداد والتحضير لإجراء الانتخابات³، إلا أنها عجزت عن تحقيق مهامها على أرض الواقع، كما أنها لا تعبر عن حكومة وحدة وطنية تضم كافة ألوان الطيف السياسي الفلسطيني. لعل مرد ذلك، أن قرار تشكيل الحكومة لم يكن بالشراكة المطلوبة لتفعيلها وإنجاحها. من الجدير ذكره ضمن هذا السياق، بأن الظرف الراهن في المشهد السياسي الفلسطيني لا يستلزم وجود حكومة كفاءات، وإنما تبرز الحاجة لوجود حكومة وحدة وطنية قادرة على التصدي لتحديات المراحل القادمة، لا سيما في ظل ما خلفه العدوان الأخير على قطاع غزة عام 2014م، والذي جعل المواطن الفلسطيني في القطاع بحاجة إلى متابعة مكثفة على المستوى الاغاثي والانساني والسياسي والمالي ولم يعد يكتفي بالمواقف الاعلامية العامة⁴.

¹ المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية-مسارات: الإطار القيادي المؤقت للمنظمة. رام الله. 2014. ص5

² أبراش، ابراهيم: *جنور الانقسام الفلسطيني ومخاطره على المشروع الوطني*، مجلة الدراسات الفلسطينية. رام الله. ع78/ 2014. ص15.

³ نصار، حسام: *السياقات الضاغطة لتحديات المصالحة الوطنية الفلسطينية*، مجلة السياسة الدولية. القاهرة. ع197/ 2014. ص139.

⁴ محسن، عماد سليم: *حرب غزة، الممكّنات السياسية في ظل ديكتاتورية الجغرافيا*. مجلة تسامح، رام الله. مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان. ع46/ 2014. ص67.

- بقاء استمرار التدخلات الخارجية التي هي مؤشر واضح لعدم نضوج واستقلالية القرار السياسي الفلسطيني، كما تدلل وتؤكد استمرار ارتهان القرار الفلسطيني لمصالح وأجندة الجهات الخارجية التي تعطل القرار الفلسطيني بسياساته لتحقيق الوحدة الوطنية وإنهاء الانقسام، وبالتالي استمرار إقصاء قطبي الانقسام كل قطب للآخر لا سيما بحكم طبيعة تحالفات كل منها مع الأطراف الخارجية.

إن استعراض ما سبق يقود إلى استنتاج أن الوصول إلى إنهاء الانقسام وتحقيق الوحدة الوطنية يتطلب مجموعة من الشروط الموضوعية والذاتية، تستطيع بمجملها أن تمهد الطريق لإنهاء الانقسام وفي نفس الوقت معالجة أزمة المشروع الوطني، بتوافر الإرادة السياسية الحقيقية والشراكة الفاعلة التي من شأنها أن تفتح أفقا واسعا أمام الاتفاق والتوافق على مجمل القضايا والتحديات التي تعصف بالقضية الفلسطينية، خاصة أن ما يجمع الفلسطينيين أكثر مما يفرقهم، ولا يمكن أن يتم ذلك من دون الوصول إلى اتفاق شامل لكافة قضايا الخلاف.

أزمة المشروع الوطني الفلسطيني

في ظل الحالة الراهنة التي نعيشها وبالأخص استمرار حالة الانقسام وغياب ثقافة الشراكة السياسية وما ترك ذلك من تداعيات وتحولات في البنية الاجتماعية والثقافية والسياسية للمجتمع الفلسطيني، لعل من الجدير البحث في تساؤلات عدة أبرزها: ما هو المشروع الوطني الفلسطيني؟ وهل لدينا مشروع فلسطيني وثوابت وطنية متوافق ومتفق عليها وطنيا؟ وأين تكمن جذور أزمة المشروع الوطني الفلسطيني؟

في الحديث حول المشروع الوطني الفلسطيني لا يمكن تجاهل ما وصلت إليه القضية الفلسطينية بشكل عام من حيث إنسداد أفق مسار التسوية السلمية التي تتبناه منظمة التحرير الفلسطينية، بالمقابل تعطل مسار المقاومة والذي تتبناه حركتي حماس والجهاد الاسلامي، علاوة على تعثر تطبيق اتفاقيات المصالحة، بالإضافة الى تراجع دور م.ت.ف وغياب مؤسساتها، وحالة الانقسام السائدة، واستمرار الاحتلال الاسرائيلي في الضفة والقطاع، وفي ظل غياب ثقة

المواطن الفلسطيني بالقيادات السياسية، كل ذلك من شأنه أن يمثل تحدياً حقيقياً أمام المشروع الوطني الفلسطيني¹.

في ظل الأوضاع الفلسطينية الراهنة، لا يوجد مشروع وطني فلسطيني واضح ومتفق عليه، إنما الموجود هو عبارة عن مشاريع فصائلية ليست ضمن استراتيجية وطنية موحدة، الأمر الذي يستلزم إعادة تعريف وإحياء المشروع الوطني الفلسطيني ببرنامجه ومنطلقاته وأأسسه وأدواته وآليات تحقيقه، على أساس أن يمثل المشروع الوطني قاسماً مشتركاً للجميع، بالإضافة لتوحيد الرؤية الفلسطينية وفقاً لوثيقة الوفاق الوطني والعمل عليها².

هنالك العديد من العوامل الداخلية والتي كان لها الأثر في ضعضة وتفكيك المشروع الوطني الفلسطيني والتشكيك به لعل أبرزها: ظهور حركتي حماس والجهاد الإسلامي نهاية عام 1987م بمشروع إسلامي مغاير لمرتكزات المشروع الوطني الفلسطيني ومن خارج المنظمة، اتفاق أوسلو وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية والتي واقعتها الراحل لا يؤشر على أنها تمثل المشروع الوطني ولا حتى بديلاً عنه، إضافة إلى استمرار حالة الانقسام وما أحدث من فصل سياسي وقانوني وجغرافي بين الضفة وغزة، وترهل وتراجع الأحزاب السياسية لا سيما تنظيم فتح والتي حملت المشروع الوطني وعجزها عن التفاعل وحشد الشعب الفلسطيني في مواجهة أزمات المشروع الوطني، ناهيك عن تعامل الفاعلين السياسيين مع العديد من أزمات المشروع الوطني كأزمة الإنقسام وأزمة المقاومة وأزمة المفاوضات وغيرها، بشكل منفصل وكأن كلا منها تمثل موضوعاً منفصلاً بحد ذاته، الأمر الذي يعكس غياب الإيمان بالمشروع الوطني والعجز عن تحمل استحقاقاته³.

¹ مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات: أزمة المشروع الوطني الفلسطيني والآفاق المحتملة. إبراهيم شرقية وآخرون. بيروت، 2013. ص9

² جامعة القدس المفتوحة، عمادة البحث والدراسات العليا: مؤتمر المشروع الوطني الفلسطيني: واقع وتطلعات. 2013. ص14

³ أبراش، إبراهيم: المشروع الوطني الفلسطيني بين الشعارات والواقع، على الموقع الإلكتروني: <http://www.pcr-shate.com> تاريخ الدخول 2015/9/1

من جانب آخر، لا يمكن التغاضي عن العوامل الموضوعية وانعكاسها سلباً على المشروع الوطني الفلسطيني، من حيث استمرار التأثير الخارجي الإقليمي والإسرائيلي والدولي والذي ما زال يلعب دوراً فاعلاً في التأثير في القرار الفلسطيني، إذ لا يخفى دور كل من مصر وسورية والأردن وقطر وإيران وتركيا والسعودية على صانع القرار الفلسطيني. وأما من الناحية الإسرائيلية، فإن دخول منظمة التحرير في اتفاق أوسلو وما نتج عنه من ترتيبات على الأرض منذ 1993 جعل الجانب الإسرائيلي "الحاضر الغائب" في كثير من الأحيان في صناعة القرار لدى قيادات السلطة والمنظمة، الأمر الذي قاد لاحقاً بأن يصبح السلوك الإسرائيلي المحتمل عاملاً أساسياً في مفاوضات المصالحة وترتيب البيت الفلسطيني. من جانب آخر، فإن الموقف الغربي وخصوصاً الأمريكي كان له الأثر الواضح على مسار القضية الفلسطينية، من حيث الدعم الأمريكي للاحتلال الإسرائيلي، وكذلك التدخل لفروض شروط الرباعية على حماس والقوى الفلسطينية، بما في ذلك الاعتراف بالكيان الإسرائيلي وبالاتفاقيات الموقعة من قبل منظمة التحرير ووقف المقاومة المسلحة¹.

وفي ختام المبحث الحالي للدراسة، والذي تناول السياقات السياسية الفلسطينية الذاتية والموضوعية، وأبرز القضايا الاستراتيجية في السياق الفلسطيني، نخلص إلى أن اجترح نموذج في العدالة الانتقالية في الحالة الفلسطينية يستدعي الأخذ بعين الاعتبار السياقات الذاتية والموضوعية في النظام السياسي الفلسطيني بما فيها القضايا الاستراتيجية. إن من شأن تجاوز هذه السياقات أن يأتي بنموذج قاصر على الاستجابة لخصوصية البيئة السياسية الفلسطينية، مما سيشكل عائقاً أمام تطبيقه، ويمكن اعتبار تعثر لجنة المصالحة المجتمعية التي جاء القرار بشأنها في اتفاق القاهرة 2009 في أدائها لمهامها، ما هو إلا مثالا لعدم إمكانية التقدم بأي ملف من الملفات دون الأخذ بعين الاعتبار السياق السياسي والنظر إلى الأمور بشمولية، والعمل على الوصول إلى اتفاق شامل يقدم أجوبة شافية لكافة المشاكل والعقبات على طريق تحقيق الوحدة الوطنية والبناء الديمقراطي والتحرر والاستقلال.

¹ مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات: أزمة المشروع الوطني الفلسطيني والآفاق المحتملة. إبراهيم شرقية وآخرون. بيروت. المرجع السابق، ص 11 وص 12

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

يتضمن هذا الفصل وصفا للطريقة والإجراءات التي تم اتباعها في تحديد مجتمع الدراسة وعينتها، واستخدام أداة الدراسة، إضافة إلى وصف تصميم الدراسة والطرق الإحصائية المتبعة في تحليل البيانات.

منهج الدراسة

تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة، ذلك لمناسبته طبيعة هذه الدراسة، والمنهج الوصفي التحليلي يلائم هذا النوع من الدراسات، حيث يتم استنتاج معلومات عن المجتمع بأكمله من خلال إجابات عينة الدراسة التي تكون ممثلة للمجتمع الذي اختيرت منه، بحيث يتم اختيارها بالطريقة العشوائية المنظمة أو الطريقة العشوائية الطبقية أو الطريقة العشوائية القصدية.

أداة الدراسة

استخدم في جمع بيانات هذه الدراسة استبيانين وثلاث صحف مقابلة، وذلك على النحو الآتي:

1. الاستبيان الموجه لأساتذة علم السياسة وعلم الاجتماع في الجامعات الفلسطينية وذلك في كل من المحافظات الشمالية والمحافظات الجنوبية. وقد اشتمل الاستبيان في صورته النهائية على ثلاثة أجزاء (المعلومات الشخصية، ومجالات السياقات الاجتماعية السياسية، والسياقات الاجتماعية- السياسية ذات الأولوية)

تم تحديد المقياس الثلاثي الوارد في الجدول (1) في التعامل مع نتائج التحليل لكافة فقرات الاستبيان الإيجابية، في حين الفقرات المصاغة سلبا في الاستبيان وهي على وجه التحديد الفقرات ذات الأرقام (6، 11، 22، 40) فقد تم اعتبار حصولها على متوسط حسابي عال ضمن

المقياس الثلاثي أنها تمثل قيمة معرّقة في حين حصولها على متوسط حسابي متدن يمثل قيمة داعمة.

جدول (1): المقياس الثلاثي في تحليل إجابات استبيان السياقات الاجتماعية- السياسية من وجهة نظر أساتذة علم السياسة وعلم الاجتماع

تعريف المقياس الثلاثي	
معرّقة	1 - 2.49
متوسطة	2.50 - 3.49
داعمة	3.50 - 5

2. الاستبيان الثاني (فعالية السياق السياسي الفلسطيني من وجهة نظر أعضاء المجلس التشريعي). وقد اشتمل الاستبيان في صورته النهائية على ثلاثة أجزاء (المعلومات الشخصية، ومجالات السياق السياسي، والسياقات السياسية ذات الأولوية في اجترح نموذج فلسطيني في العدالة الانتقالية).

وتم تحديد المقياس الثلاثي الوارد في الجدول (2) في التعامل مع نتائج التحليل لكافة فقرات الاستبيان السلبية، في حين الفقرات المصاغة إيجاباً في الاستبيان وهي على وجه التحديد الفقرة ذات الرقم (9) فقد تم اعتبار حصولها على متوسط حسابي عال ضمن المقياس الثلاثي أنها تمثل قيمة معرّقة وحصولها على متوسط حسابي متدن أنها تمثل قيمة داعمة.

جدول (2) المقياس الثلاثي في تحليل إجابات استبيان فعالية السياقات السياسية من وجهة نظر أعضاء المجلس التشريعي

تعريف المقياس الثلاثي	
داعمة	1 - 2.49
متوسطة	2.50 - 3.49
معرّقة	3.50 - 5

3. المقابلة الموجهة لمدرّاء مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني الناشطة في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان ومجال تنمية وتأهيل المجتمع، وذلك في المحافظات الشمالية والمحافظات الجنوبية.

4. المقابلة الموجهة لأعضاء لجنة المصالحة المجتمعية في المحافظات الشمالية والمحافظات الجنوبية.

5. المقابلة الموجهة لأعضاء المجلس التشريعي في المحافظات الشمالية والمحافظات الجنوبية.

وقد اعتمدت الباحثة بالإضافة إلى خبرتها العملية الخاصة، في بناء أدوات الدراسة على الأسس الآتية:

1. تحليل الدراسات السابقة العربية والأجنبية التي تناولت موضوع العدالة الانتقالية مع التركيز على البحوث التي اهتمت بالسياقات الاجتماعية والسياسية.

2. مراجعة بعض المراجع العلمية العربية والأجنبية للاطلاع على ما كتب عن العدالة الانتقالية من حيث تعريفها ومبرراتها واستراتيجياتها وآلياتها وأهدافها وتحدياتها، بالإضافة للاطلاع على السياق الاجتماعي والسياسي الفلسطيني، في استخلاص العناصر اللازمة لهذه الدراسة.

صدق الأداة (الاستبيان)

تم عرض الاستبيانين على مجموعة من المحكمين المختصين، وإبداء الرأي في فقرات الاستبيانين من حيث صياغة الفقرات، ومدى مناسبتها، إما بالموافقة أو تعديل صياغتها أو حذفها لعدم أهميتها، ولقد تم الأخذ برأي الأغلبية في عملية تحكيم الفقرات، بحيث أصبح الاستبيانان في صورتها النهائية، وتم توزيع الاستبيانين على أساتذة علم السياسية وعلم الاجتماع في الجامعات الفلسطينية في المحافظات الشمالية والجنوبية، وتوزيعهما على أعضاء المجلس التشريعي في المحافظات الشمالية والجنوبية، وذلك ضمن عينة البحث التي تم اختيارها في هذه الدراسة.

مجتمع الدراسة (الاستبيانات)

- استبيان السياقات الاجتماعية-السياسية

تكون مجتمع الدراسة لهذا الاستبيان من جميع أساتذة علم السياسية وعلم الاجتماع في خمس جامعات فلسطينية في المحافظات الشمالية والجنوبية والبالغ عددهم 92 أستاذ/ة جامعياً/ة. وللاطلاع على تفاصيل المجتمع وفقاً للمتغيرات يمكن الرجوع إلى ملحق رقم (1).

- استبيان فعالية السياق السياسي الفلسطيني

تكون مجتمع الدراسة لهذا الاستبيان من جميع أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني في المحافظات الشمالية والجنوبية والبالغ عددهم 132 نائباً/ة. وللاطلاع على تفاصيل المجتمع وفقاً للمتغيرات يمكن الرجوع إلى ملحق رقم (2).

عينة الدراسة (الاستبيانات)

عينة الدراسة (استبيان السياقات الاجتماعية-السياسية)

تكونت عينة الدراسة الحالية من (34) من أساتذة علم السياسة وعلم الاجتماع، من مجتمع الدراسة وتم ذلك ضمن خمس جامعات فلسطينية، ثلاث منها في المحافظات الشمالية واثنين في المحافظات الجنوبية، تم اختيارها بالطريقة العشوائية القصدية، واشتملت العينة على مجموعة من المتغيرات (الجنس، الجامعة، الموقع الجغرافي، الحالة التنظيمية) والملحق رقم (3) يبين توزيع عينة الدراسة حسب متغيراتها.

يلاحظ أن هناك تفوقاً في عينة الدراسة الخاصة بأساتذة علم السياسية على عينة الدراسة الخاصة بأساتذة علم الاجتماع، ومرد ذلك كون غالبية المجالات التي احتوت عليها الاستبانة تبحث بدرجة أعلى ظواهر سياسية بارتباطاتها الاجتماعية.

عينة الدراسة (استبيان فعالية السياق السياسي الفلسطيني)

تكونت عينة الدراسة الحالية من (66) من أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني من مجتمع الدراسة، وتم ذلك ضمن سبع كتل برلمانية تم اختيارها بالطريقة العشوائية القصدية، واشتملت العينة على متغيرات (الجنس، الكتلة النيابية، الموقع الجغرافي)، والملحق رقم (4) يبين توزيع عينة الدراسة حسب متغيراتها.

ثبات الأداة (الاستبيان)

تم التحقق من ثبات أداة الدراسة بطريقة الاتساق الداخلي وبحساب معادلة الثبات كرومباخ ألفا، والجدولين رقم (7) و(8) يبينان معاملات الثبات، لكل استبيان من الاستبيانين التي اشتملت عليها الدراسة. حيث بلغ معامل الثبات للاستبيان الأول ككل (0.81) وهو معامل ثبات عال يفي بأغراض البحث العلمي، كما بلغ معامل الثبات للاستبيان الثاني (0.86) وهو معامل ثبات عال يفي بأغراض البحث العلمي.

جدول (3): درجة ثبات استبيان السياقات الاجتماعية- السياسية الداعمة والأخرى المعرّقة لبناء نموذج فلسطيني في العدالة الانتقالية.

المتغير	العدد	عدد الفقرات	قيمة ألفا
ثبات أداة الدراسة	34	43	0.81

جدول (4): درجة ثبات استبيان فاعلية السياق السياسي الفلسطيني في مجال بناء نموذج فلسطيني في العدالة الانتقالية.

المتغير	العدد	عدد الفقرات	قيمة ألفا
ثبات أداة الدراسة	66	35	0.86

المقابلة

وهي وسيلة مساندة في هذه الدراسة، تم توظيفها في جمع المعلومات الرئيسية، كالمراجع السابقة، والاستبيان، فقد استخدمت لتحقيق غرضين أساسيين هما: تغطية النقص الذي لم يوضحه الاستبيان، وتقديم تفسير لبعض الحالات التي عكسها الاستبيان، والمثيرة للنقاش.

تم بناء وتطوير ثلاث سجلات مقابلات، حيث تحدد سجل هدف كل مقابلة من المقابلات الثلاث على النحو التالي:

سجل المقابلة الأول: هدفت هذه المقابلة إلى تحديد أدوار المجتمع المدني في تحقيق العدالة الانتقالية من وجهة نظر مؤسسات المجتمع المدني. واشتمل سجل المقابلة على ثلاثة أجزاء (البيانات الشخصية، أدوار متوقع للمجتمع المدني، أولويات دور المجتمع المدني في العدالة الانتقالية).

سجل المقابلة الثاني: وهدفت إلى تحديد حدود المسؤولية المؤسساتية والوطنية في تطبيق العدالة الانتقالية من وجهة نظر لجنة المصالحة المجتمعية. واشتمل سجل المقابلة الثاني على ثلاثة أجزاء (البيانات الشخصية للمستجيب، حدود المسؤولية المؤسساتية في تطبيق العدالة الانتقالية، حدود المسؤولية الوطنية في تطبيق العدالة الانتقالية فلسطينياً).

سجل المقابلة الثالث: وهدفت إلى تحديد القيم الواجب تثبيتها والأخرى الواجب تحويلها قبل البدء بتطبيق نموذج في العدالة الانتقالية بسياقها الفلسطيني من وجهة نظر أعضاء المجلس التشريعي. واشتمل سجل المقابلة الثالث على ثلاثة أجزاء (البيانات الشخصية للمستجيب، الثابت والمتحول في السياق الفلسطيني في القضايا الوطنية، الثابت والمتحول في السياق الفلسطيني في قضايا البيئة الخارجية).

صدق الأداة (المقابلة)

تم عرض أسئلة سجلات المقابلة الثلاثة على مجموعة من المحكمين المختصين، حيث طلب منهم إبداء الرأي في أسئلة سجلات المقابلة الثلاثة من حيث صياغة الفقرات، ومدى مناسبتها، إما بالموافقة، أو تعديل صياغتها أو حذفها لعدم أهميتها، ولقد تم الأخذ برأي الأغلبية في عملية تحكيم أسئلة الأداة، بحيث أصبحت أسئلة سجلات المقابلة الثلاثة في صورتها النهائية، وتم إجراء المقابلات مع عينة من مؤسسات المجتمع المدني الناشطة في مجال الديمقراطية

وحقوق الإنسان، ومجتمع لجنة المصالحة المجتمعية، وعينة من أعضاء المجلس التشريعي والذين لم يشاركوا في تعبئة استبيان فعالية النظام السياسي.

وقد اشتملت أسئلة سجلات المقابلة في صورتها النهائية على أجزاء، وفقا للتالية:

مجتمع الدراسة (المقابلة)

تكون مجتمع الدراسة للمقابلة من التالي:

سجل المقابلة الأول: تكون مجتمع الدراسة من جميع مدراء مؤسسات المجتمع المدني العاملة في حقوق الإنسان وأخرى العاملة في مجال الديمقراطية في المحافظات الشمالية والمحافظات الجنوبية.

سجل المقابلة الثاني: تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء لجنة المصالحة المجتمعية المنبثقة عن اتفاق القاهرة عام 2011 والبالغ 21 عضوا.

سجل المقابلة الثالث: تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء المجلس التشريعي في المحافظات الشمالية والمحافظات الجنوبية والبالغ عددهم 132 نائبا ونائبة.

عينة الدراسة (المقابلة)

عينة الدراسة لسجل المقابلة الأول

تكونت عينة الدراسة لسجل المقابلة الأول من (10) مديري مؤسسات مجتمع مدني في المحافظات الشمالية والجنوبية، وتم اختيارهم بالطريقة العشوائية القصدية، واشتملت العينة على متغيرات (مجال عمل المؤسسة، الموقع الجغرافي)، والملحق رقم (5) يبين عينة الدراسة لسجل المقابلة الأول حسب متغيراتها.

عينة الدراسة لسجل المقابلة الثاني

تم اختيار العينة بطريقة عشوائية مقصودة بحيث تكونت العينة من ممثل عن كل تنظيم سياسي أو فصيل عضو في لجنة المصالحة المجتمعية، والملحق رقم (6) يبين عينة الدراسة لسجل المقابلة الثاني حسب متغيراتها.

عينة الدراسة لسجل المقابلة الثالث

تكونت عينة الدراسة الحالية من (16) عضو مجلس تشريعي، (10) أعضاء من المحافظات الشمالية و(5) أعضاء من المحافظات الجنوبية، علماً أنه تم اختيار هؤلاء الأعضاء ممن لم يشاركوا في تعبئة استبيان فعالية النظام السياسي الفلسطيني، واشتملت العينة على متغيرات (الجنس، الكتلة البرلمانية، الموقع الجغرافي) وتم توزيع عينة الدراسة على المتغيرات كما يتضح في الملحق رقم (7).

إجراءات الدراسة

بعد التأكد من صدق أدوات الدراسة وثباتها قامت الباحثة بالإجراءات التالية:

- إعداد أدوات الدراسة بصورتها النهائية.
- توزيع أفراد عينة الدراسة.
- توزيع أدوات الدراسة على عينة الدراسة ومجتمعها بعد أخذ الموافقات الرسمية من الجهات الرسمية في السنة الدراسية 2015م، وذلك من خلال زيارة الباحثة لمكاتب ومقرات أفراد عينة ومجتمع الدراسة للمحافظات الشمالية، واستخدام البريد الإلكتروني وإجراء المقابلات عبر سكايب مع أفراد العينة والمجتمع في المحافظات الجنوبية، وذلك لتعذر حصول الباحثة على تصريح لزيارة المحافظات الجنوبية.
- جمع البيانات البحثية من استبانات وسجلات مقابلة، وتفرغها في جداول خاصة من أجل معالجتها إحصائياً باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS .

- استخراج النتائج وتحليلها ومناقشتها، ومقارنتها مع الدراسات السابقة واقتراح التوصيات المناسبة.

تصميم الدراسة

هذه الدراسة وصفية تحليلية هدفت إلى معرفة فعالية السياقات الاجتماعية - السياسية وفعالية السياق السياسي الفلسطيني في مجال اجتراف نموذج فلسطيني في العدالة الانتقالية، وشملت الدراسة تبعاً لأدواتها مجموعة من المتغيرات المستقلة (Independent variables)، والملاحق (8)، (9)، (10)، (11)، (12) تتضمن المتغيرات الخاصة بكل أداة من أدوات الدراسة ومستويات كل متغير.

كما تمثلت المتغيرات التابعة (Dependent variables) في استجابات المبحوثين حول الأسئلة الواردة في أدوات الدراسة المختلفة.

المعالجات الإحصائية

من أجل معالجة البيانات استخدم برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وذلك باستخدام المعالجات الإحصائية التالية:

- 1- المتوسطات الحسابية.
- 2- اختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين (Independent t-test)
- 3- تحليل التباين الأحادي (ANOVA) واختبار شيفيه (Scheffe) للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، واختبار توكي لمعرفة مصدر الفروق الإحصائية.
- 4- اختبار كرومباخ ألفا لتحديد ثبات أدوات الدراسة.
- 5- معاملات الارتباط بيرسون لقياس الصدق الداخلي لأدوات الدراسة.

الفصل الرابع

النتائج والتوصيات

الفصل الرابع

النتائج والتوصيات

توطئة

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد السياقات الاجتماعية التي تشكل رافعا لتحقيق نموذج فلسطيني في العدالة الانتقالية وأخرى المعرّقة، وذلك من وجهة نظر أساتذة علم السياسة وعلم الاجتماع العاملين والعاملات في الجامعات الفلسطينية، بالإضافة إلى تحديد أثر كل من الجامعة، والحالة التنظيمية، والموقع الجغرافي على تحديد واقع هذه السياقات.

وهدفت الدراسة إلى الكشف عن مدى فعالية السياق السياسي الفلسطيني بواقعه الحالي في مجال بناء نموذج فلسطيني في العدالة الانتقالية، وذلك من وجهة نظر أعضاء المجلس التشريعي في المحافظات الشمالية والجنوبية، بالإضافة إلى تحديد أثر كل من الجنس، والكتلة النيابية، والموقع الجغرافي على تحديد فعالية السياق السياسي.

كما هدفت الدراسة إلى تحديد الثابت والمتحول في السياق الفلسطيني الذي بدوره يشكل رافعة أو معيقا لتحقيق العدالة الانتقالية، بالإضافة إلى تحديد حدود المسؤولية المؤسسية والوطنية في تطبيق العدالة الانتقالية في فلسطين، والأدوار التي يمكن أن تتناط بالمجتمع المدني في تحقيق العدالة الانتقالية في فلسطين.

تكونت الدراسة من أربعة فصول، حيث تناول الفصل الأول خطة الدراسة بما تضمنه من مقدمة الدراسة ومشكلتها وأسئلتها والدراسات السابقة العربية والاجنبية والتعقيب حولها، وفرضيات الدراسة وأهميتها وأهدافها ومنهجها وحدودها والتعريف الإجرائي لمصطلحاتها.

أما الفصل الثاني للدراسة، فقد تضمن الإطار النظري والمفاهيمي لها، حيث تناول في مبحثه الأول العدالة الانتقالية من حيث النشأة والمفهوم والتطور والأهداف والمبررات والاستراتيجيات والفرق بينها وبين العدالة التقليدية. وفي مبحثه الثاني تناول هذا الفصل، السياقات الاجتماعية الفلسطينية والعدالة الانتقالية، وتناول مبحثه الثالث، السياقات السياسية

الفلسطينية والعدالة الانتقالية، بما تتضمنه من سياقات سياسية ذاتية وموضوعية وقضايا استراتيجية في السياق السياسي الفلسطيني.

تناول الفصل الثالث للدراسة، الطريقة والجراءات، من حيث منهج الدراسة، وأداتها وصدقها، ومجتمع الدراسة وعينتها وثبات الأداة، وإجراءاتها، وتصميمها والمعالجات الإحصائية.

وأخير تناول الفصل الرابع نتائج الدراسة وتوصياتها، متضمنا نتائج أسئلة الدراسة وفرضياتها بشكل عام، وأبرز ما توصلت إليه الدراسة بشكل خاص والتي تمكنت الباحثة من خلالها اجترح نموذج فلسطيني في العدالة الانتقالية، ومن ثم عرض التوصيات.

وبعد عملية جمع البيانات، عولجت إحصائيا باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وفيما يلي عرض للنتائج التي توصلت إليها الدراسة:

أولاً: النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة

أ. النتائج المتعلقة بالسؤال الأول للدراسة والذي نصه:

ما السياقات الاجتماعية الفلسطينية الداعمة والأخرى المعرقلة في مجال اجترح وتطبيق نموذج في العدالة الانتقالية؟

للإجابة عن السؤال استخدمت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة ولكل مجال ونتائج الجداول (5) و (6) و (7) و (8) و (9) و (10) تبين ذلك، بينما يبين الجدول (11) الدرجة الكلية لفعالية السياقات الاجتماعية، ويعرض الجدول (12) ترتيب هذه السياقات حسب الأولوية في مجال بناء نموذج في العدالة الانتقالية بسياقه الفلسطيني.

- مجال الأسرة الفلسطينية

جدول (5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة لواقع سياق الأسرة الفلسطينية.

الرقم	الفقرات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	التنشئة الأسرية السياسية تقدم للأبناء معلومات واضحة حول مكونات النظام السياسي الفلسطيني بسلطاته الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية.	34	2.00	0.92	معرقلة
2	التنشئة الأسرية السياسية تتيح للأبناء فهم خلفية ودوافع الانقسام بشكل موضوعي.	34	2.14	1.18	معرقله
3	التنشئة الأسرية السياسية تقدم للأبناء معلومات ومعارف سياسية تمكنهم من فهم المواقف السياسية للأحزاب والفصائل الفلسطينية.	34	2.20	1.20	معرقله
4	التنشئة الأسرية السياسية تعزز وترسخ قيم التسامح وتقبل الآخر.	34	1.82	0.96	معرقلة
5	التنشئة الأسرية السياسية تعزز روح المواطنة والانتماء الوطني.	34	2.08	1.26	معرقله
6	التنشئة الأسرية السياسية للأبناء ترسخ الشخصية والفردانية.	34	3.61	1.32	معرقلة
7	التنشئة الأسرية السياسية المقدمة للأبناء قائمة على تقديم القضايا ضمن حلول وسط وموضوعية	34	2.00	0.95	معرقلة
	الدرجة الكلية لواقع سياق الأسرة الفلسطينية		2.26	0.86	معرقلة

يتضح من الجدول (5) أن السياقات الاجتماعية من وجهة نظر أساتذة علم السياسة وعلم الاجتماع على مجال الأسرة الفلسطينية كانت معرقلة على كافة فقرات المجال.

وفيما يتعلق بالدرجة الكلية للسياقات الاجتماعية على مجال الأسرة كانت معرقلة حيث

بلغ المتوسط الحسابي (2.26)

تعزى النتيجة أعلاه إلى مجموعة من العوامل أبرزها: غياب دور الأسرة وسلطة الكبير على مستوى الأسرة والمجتمع المحلي بموضوعة التنشئة السياسية. يضاف إلى ذلك أن الأسرة في المجتمع الفلسطيني بشكل عام فاقدة الثقة بالنظام السياسي وبالأحزاب والقوى الوطنية وبكل التطورات السياسية والحالة السياسية للواقع الفلسطيني، فالانقسام ما زال قائماً، واتفاقيات المصالحة لم تطبق، الأمر الذي أدى إلى تشوه العلاقة بين الأسرة والنظام السياسي والحياة السياسية بشكل عام، وجعل الأسر تعزف عن المشاركة بها وبما يستجد من تطورات على الساحة الفلسطينية، أيضاً فالانقسام أوقع الأسرة الفلسطينية رهينة الاستقطابات والتجاذبات السياسية مما جعلها بموقع تعجز عن تقديم معلومات سياسية حيادية وموضوعية للأبناء، ناهيك عن كثرة الحملات الإعلامية السلبية بين الأحزاب. يضاف إلى ما سبق أن السلوك السياسي للمؤسسة الرسمية أثناء الانقسام مركز على ثقافة الاستقطاب الحاد، مما جعل الأسرة إما مشبعة بالتأييد أو المعارضة التامة، فالأسرة إما أنها تابعة للنظام وبالتالي تخضع لماكينته الإعلامية، وتعكس ما تتغذى به من فكر، وإما أنها معارضة وبالتالي فهي مستهدفة من النظام، وهذا الوضع يقود إلى حالة من عدم الموضوعية والحياد في تنشئتها للأبناء.

- مجال الثقافة السياسية ومظاهرها في السياق الفلسطيني

جدول (6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة لواقع سياق الثقافة السياسية ومظاهرها في السياق الفلسطيني.

الرقم	الفقرات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
8	الأفراد في المجتمع الفلسطيني يمتلكون القدرة على نقد الأطراف المعطلة لتطبيق اتفاقيات المصالحة.	34	2.50	1.05	متوسطة
9	الأفراد في المجتمع الفلسطيني يشعرون أنهم قادرون على تحديد أزمات وتحديات المشروع الوطني الفلسطيني.	34	3.50	1.08	داعمة
10	الأفراد في المجتمع الفلسطيني يمتلكون آليات ضغط على الأطراف السياسية لإنهاء الانقسام وتحقيق الوحدة الوطنية.	34	2.08	0.93	معرقلة
11	الأفراد في المجتمع الفلسطيني يشعرون أن الأحزاب هي صاحبة القرار السياسي فقط	34	3.23	0.98	معرقلة
12	الأحزاب السياسية الفلسطينية في حالة تمكنها من الضغط على الأطراف لتطبيق اتفاقيات المصالحة، وإنهاء الانقسام.	34	1.94	0.98	معرقلة
13	العلاقة بين الأفراد في المجتمع الفلسطيني والنظام السياسي الفلسطيني تمتاز بالثقة.	34	1.73	0.96	معرقلة
14	النظام السياسي الفلسطيني يعزز ثقافة قائمة على التجديد للقيادات.	34	2.02	0.96	معرقلة
15	الثقافة السياسية السائدة تدعم مبدأ التداول السلمي للسلطة.	34	2.50	1.05	متوسطة
	الدرجة الكلية لواقع سياق الثقافة السياسية		2.37	0.54	معرقلة

يتضح من الجدول (6) أن السياقات الاجتماعية من وجهة نظر أساتذة علم السياسة وعلم

الاجتماع على مجال الثقافة السياسية ومظاهرها في السياق الفلسطيني كانت معرقلة على

الفقرات ذات الأرقام (10)، (11)، (12)، (13)، (14) حيث كان المتوسط الحسابي للإجابة عليها أقل من 2.50، وكانت متوسطة على الفقرات ذات الأرقام (8)، (15) حيث كان المتوسط الحسابي للإجابة عليها 2.50، وكانت داعمة على الفقرة رقم (9) حيث كان المتوسط الحسابي للإجابة عليها 3.50.

وفيما يتعلق بالدرجة الكلية للسياقات الاجتماعية على مجال الثقافة السياسية ومظاهرها كانت معرقة حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.37).

تعزى النتيجة أعلاه والمتمثلة بتراجع الثقافة السياسية الفلسطينية واعتبارها معرقة، إلى حدوث تحول بل تشوه في الثقافة السياسية في المجتمع الفلسطيني جراء الانقسام وما تركه من آثار سلبية طالت كافة جوانب البنى السياسية والاجتماعية والسياسية وانعكاسات ذلك على الثقافة السياسية، حيث تعززت بفعل الانقسام ثقافة التحزب والعنف والتخوين والتكفير والقمع والإقصاء، وبروز العمل السياسي الفردي، وغياب المؤسسة الجامعة، وظهور مشاهد تعبر عن تراجع قيم الديمقراطية عل من أبرزها انتهاك الحريات العامة للأفراد، وانتهاك مبدأ الفصل بين السلطات والتداول السلمي للسلطة، وغياب مبدأ سيادة القانون، كما غياب ثقافة الشراكة السياسية وثقافة التجديد للقيادات وغيرها. كل ذلك أدى إلى تراجع الثقة في النظام السياسي بكل مكوناته وعزوف الأفراد عن المشاركة السياسية، والشك في الاقتدار السياسي لهذا النظام، الأمر الذي أدى لتراجع في مظاهر الثقافة السياسية الفلسطينية.

- مجال الإسلام السياسي والتحول الديمقراطي

جدول (7): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة لواقع سياق الإسلام السياسي والتحول الديمقراطي في السياق الفلسطيني

الرقم	الفقرات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
16	الخطاب السياسي الديني في السياق الفلسطيني يعزز قيم التسامح.	34	1.85	1.13	معرفة
17	الخطاب السياسي الديني في السياق الفلسطيني يعزز قيم التداول السلمي للسلطة.	34	2.02	0.96	معرفة
18	الخطاب السياسي الديني في السياق الفلسطيني يساهم في تنشئة سياسية للأفراد قائمة على تقبل الآخر.	34	2.17	1.02	معرفة
19	الخطاب السياسي الديني في السياق الفلسطيني يعزز احترام حقوق الإنسان وحياته العامة.	34	1.97	0.99	معرفة
20	الخطاب السياسي الديني في السياق الفلسطيني يعزز قيم المشاركة السياسية.	34	2.00	0.95	معرفة
21	الخطاب السياسي الديني في السياق الفلسطيني يدعم إنجاز وحدة وطنية حقيقية قائمة على الشراكة السياسية.	34	1.97	0.86	معرفة
22	هناك تعارض بين الإسلام السياسي في السياق الفلسطيني وإنجاز التحول الديمقراطي.	34	2.97	1.35	متوسطة
	الدرجة الكلية لسياق الإسلام السياسي والتحول الديمقراطي		2.16	0.71	معرفة

يتضح من الجدول (7) أن السياقات الاجتماعية من وجهة نظر أساتذة علم السياسة وعلم الاجتماع على مجال الإسلام السياسي والتحول الديمقراطي في السياق الفلسطيني كانت معرفة

على الفقرات ذات الأرقام (16)، (17)، (18)، (19)، (20)، (21) حيث كان المتوسط الحسابي للإجابة عليها أقل من 2.50، وكانت متوسطة على الفقرة ذات الرقم (22) حيث كان المتوسط الحسابي للإجابة عليها 2.97.

وفيما يتعلق بالدرجة الكلية للسياقات الاجتماعية على مجال الإسلام السياسي والتحول الديمقراطي كانت معرقة حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.16)

تعزى النتيجة أعلاه إلى تنامي ظاهرة الاستقطاب السياسي التي خلفها الانقسام والتي أدت إلى تعزيز سياسات الإقصاء والاحتواء وإغلاق منابر الحوار والمشاورات الوطنية، هذا في ظل غياب مبادرات عملية تسعى لمد الجسور لإجراء المصالحة التاريخية بين مختلف التيارات العلمانية والليبرالية واليسارية والإسلامية. ناهيك على أن الأحزاب السياسية الفلسطينية التي تمثل الاتجاه الديني وعلى رأسها حماس، لم تمد لها جسور للشراكة السياسية ولا فرصا للحوار والتشاور العادل بسبب تنامي سياسات الإقصاء. ومن الملاحظ من خلال تتبع الحالة الفلسطينية، بأن التطرف لم يقتصر فقط على الخطاب السياسي الديني بل طال أيضا الخطاب السياسي العلماني حيث تبرز فيه وبوضوح ثقافة الإقصاء والاحتواء، وسد الطرق نحو الشراكة السياسية الفاعلة.

مع أن الخطاب السياسي الديني كان واضحا من خلال النتائج أعلاه إلا أنه معرقل لاجتراح وتطبيق نموذج فلسطين في العدالة الانتقالية، كما لوحظ أن المبحوثين لم يروا تعارضا ما بين الإسلام السياسي وإنجاز التحول الديمقراطي، وهذا يدل ويؤكد على أن المشكلة ليست بالخطاب السياسي الديني، وإنما بغياب الجهود الوطنية الصادقة والساعية لمد جسور الثقة والحوار بين التيارات المختلفة نتيجة للانقسام وتبعاته وازدياد الحملات الإعلامية والتصيد في الساحة الفلسطينية وانقسام الأفراد ووقوعهم في الاستقطابات السياسية، ما سبق يدل على وجود أمل بتعايش التيارات الإسلامية والليبرالية والعلمانية إذا ما زالت عوامل تطرف الخطاب السياسي الديني الأمر الذي من شأنه المساهمة في دعم إنجاز التحول الديمقراطي.

- مجال ثقافة المقاومة

جدول (8): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة لواقع سياق ثقافة المقاومة في السياق الفلسطيني

الرقم	الفقرات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
23	غياب توافق حول برامج المقاومة وأدواتها يعيق تحقيق وحدة وطنية حقيقية.	34	2.26	1.10	معرفة
24	وجود برنامجين لتحقيق الأهداف الوطنية أحدهما قائم على التسوية والآخر قائم على المقاومة، من شأنه إعاقة مسيرة إنهاء الانقسام وتحقيق وحدة وطنية حقيقية قائمة على الشراكة السياسية.	34	2.14	1.13	معرفة
25	تعزيز ثقافة المقاومة، يعزز من وحدة المجتمع الفلسطيني.	34	3.61	1.18	داعمة
26	أدب المقاومة (المسرح، الشعر، الأغاني الوطنية) يعزز قيم إيجابية من نوع المواطنة والانتماء الوطني وقيم التسامح.	34	3.61	1.12	داعمة
27	التوافق المجتمعي حول المقاومة يعزز فرص التوافق السياسي حول إنهاء الانقسام وتحقيق الوحدة الوطنية.	34	3.67	1.09	داعمة
	الدرجة الكلية لواقع سياق ثقافة المقاومة		3.06	0.63	متوسطة

يتضح من الجدول (8) أن السياقات الاجتماعية- السياسية من وجهة نظر أساتذة علم السياسة وعلم الاجتماع على مجال ثقافة المقاومة في السياق الفلسطيني كانت معرفة على الفقرات ذات الأرقام (23)، (24) حيث كان المتوسط الحسابي للإجابة عليها أقل من 2.50، وكانت داعمة على الفقرات ذات الرقم (25)، (26) حيث كان المتوسط الحسابي للإجابة عليها أعلى من (3.50).

وفيما يتعلق بالدرجة الكلية للسياقات الاجتماعية على مجال ثقافة المقاومة كانت متوسطة

حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.06)

إن من شأن التوافق على المقاومة تعزيز فرص تطبيق النموذج الفلسطيني في العدالة الانتقالية. تناولت وثيقة الوفاق الوطني "وثيقة الأسرى" موضوع المقاومة والتوافق حولها، كما تناولت اتفاقيات المصالحة هذا الموضوع لأهميته في تحقيق المصالحة والوفاق الوطني، كما باركت هذه الاتفاقيات ما ورد في وثيقة الوفاق الوطني حول المقاومة والآليات المقترحة للتوافق بشأنها.

وتعزى نتيجة تراجع ثقافة المقاومة، إلى الفشل في تطبيق اتفاقيات المصالحة بشكل عام وعدم التوافق على شكل وآليات المقاومة بشكل خاص، الأمر الذي أدى إلى نشوء مجموعة من المظاهر أدت لتراجع ثقافة المقاومة، أبرزها: وجود برنامجين متناقضين: أحدهما قائم على التسوية السياسية والآخر قائم على المقاومة، وغياب منظور قائم على التوفيق بين البرنامجين والتوافق على برنامج وطني واضح ومحدد الأهداف والآليات والوسائل ومن ضمنها التوافق حول أشكال وآليات المقاومة. الأمر الذي أدى إلى تشوهات في ثقافة المقاومة وغياب الفهم الواضح لها.

- مجال المجتمع المدني الفلسطيني

جدول (9): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة لواقع سياق المجتمع المدني في السياق الفلسطيني

الرقم	الفقرات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
28	منظمات المجتمع المدني الفلسطيني تساهم في تعزيز ثقافة التداول السلمي للسلطة.	34	2.85	1.39	متوسطة
29	منظمات المجتمع المدني الفلسطيني تساهم في تعزيز ثقافة التسامح وتقبل الآخر.	34	2.97	1.46	متوسطة
30	منظمات المجتمع المدني الفلسطيني تلعب دورا بارزا في إصلاح مؤسسات النظام السياسي.	34	2.97	0.83	متوسطة
31	برامج منظمات المجتمع الفلسطيني تتبع أجندة الأحزاب والتنظيمات.	34	3.05	0.81	متوسطة
32	منظمات المجتمع المدني الفلسطيني تراعي الأولويات الفلسطينية، وغير تابعة للتمويل الخارجي في رسم برامجها.	34	2.76	1.10	متوسطة
33	منظمات المجتمع المدني الفلسطيني مستقلة ومتحررة من الاستقطابات والتجاذبات السياسية.	34	2.14	0.92	معرفة
34	منظمات المجتمع المدني الفلسطيني تتضمن آليات قادرة على ممارسة دور ضاغط باتجاه إنهاء الانقسام.	34	2.26	1.05	معرفة
35	أعتقد أن المجتمع المدني الفلسطيني مؤهل للمساهمة في تطبيق العديد من آليات واستراتيجيات العدالة الانتقالية.	34	2.70	1.11	متوسطة
	الدرجة الكلية لواقع سياق المجتمع المدني		2.71	0.66	متوسطة

يتضح من الجدول (9) أن السياقات الاجتماعية من وجهة نظر أساتذة علم السياسة وعلم الاجتماع على مجال المجتمع المدني في السياق الفلسطيني كانت معرقة على الفقرات ذات الأرقام (33)، (34) حيث كان المتوسط الحسابي للإجابة عليها أقل من 2.50، وكانت متوسطة على الفقرات ذات الرقم (28)، (29)، (30)، (31)، (32)، (35)، حيث كان المتوسط الحسابي للإجابة عليها ما بين 2.50-3.49

وفيما يتعلق بالدرجة الكلية للسياقات الاجتماعية على مجال المجتمع المدني كانت متوسطة حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.71)

تاريخيا لعب المجتمع المدني الفلسطيني دورا وطنيا طليعيا في الحياة السياسية والاجتماعية الفلسطينية لا سيما في تعزيز صمود الشعب الفلسطيني، وهو مؤهل بالأصل لأن يلعب دورا محوريا في تطبيق النموذج الفلسطيني في العدالة الانتقالية، ومرد ذلك مجموعة من الأسباب لعل من أبرزها: السجل الوطني الحافل للمجتمع المدني وما لعبه من أدوار خاصة قبل اتفاقية أوسلو وإنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، والعدد الضخم لمنظمات المجتمع المدني وتنوع عمل واختصاص هذه المؤسسات وفقا لقطاعات مختلفة، الكوادر المهنية والفنية المتخصصة العاملة في هذه المنظمات خاصة في مجال التأهيل ومجال الديمقراطية وحقوق الإنسان التي هي بحد ذاتها تعد أهدافا للعدالة الانتقالية.

إلا أن المجتمع المدني الفلسطيني وعلى الرغم من قيامه بالعديد من المبادرات لإنهاء الانقسام، إلا أن جهدا ملموسا لم يجد طريقا، وذلك لمجموعة من الأسباب عل من أبرزها: حالة التدهور السياسي في الساحة الفلسطينية نتيجة للانقسام، وفي ظل عجز الأحزاب والقوى الوطنية المختلفة عن الضغط باتجاه إنهائه وتحقيق الوحدة الوطنية المنشودة، والتأثر السلبي لمنظمات المجتمع المدني بالنظام السياسي الجديد وبالحالة السياسية المرافقة له بما فيها الانقسام، الأمر الذي وضعها رهينة الاستقطابات والتجاذبات السياسية.

إن الواقع المذكور أعلاه قد أثر على رأي النخبة والمجتمع الفلسطيني فيما يتعلق بالمجتمع المدني وفعاليته، الأمر الذي يفسر حصوله كسياق على درجة متوسطة في مجال دعم اجتراف وتطبيق العدالة الانتقالية في السياق الفلسطيني، لكن وبنفس الوقت تشير هذه النتيجة الى أنه لا زال هناك أمل في المجتمع المدني، ولا زال يعول عليه الدور الحاسم في مواجهة أزمات المجتمع الفلسطيني إذا ما استعاد عافيته وتمكن من التحرر من الاستقطابات والتجاوزات السياسية الأمر الذي سيجعله يجد مبررات وألوية قصوى في الضغط الفاعل لإنهاء الانقسام، وحتى يتمكن المجتمع المدني من لعب هذا الدور الحاسم لا بد له من إعادة النظر في مصادر التمويل وسياساته وشروطه، للتأكد من أن برامجه وأهدافه وألوياته تصب في خانة المصلحة والألوية الوطنية العليا.

وتتفق نتائج هذه الدراسة مع دراسة (عبد القادر، 2008) بعنوان العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في السودان، والتي توصلت إلى ضرورة وأهمية تدخل المجتمع المدني في تطبيق العدالة الانتقالية، حيث يناط له أدوار تتصل وعمليات تقصي الحقائق، انطلاقاً من أن مؤسسات المجتمع المدني في أكثر مرونة واستجابة للحاجيات المجتمعية وحاجات الضحايا من جانب، وإقامة علاقة مباشرة مع الضحايا من جانب آخر.

- مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان

جدول (10): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة لواقع سياق الديمقراطية وحقوق الإنسان في السياق الفلسطيني

الرقم	الفقرات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
36	النظام السياسي الفلسطيني يؤمن بالشراكة السياسية فكرياً ومنهجياً وممارسة.	34	2.44	0.99	معرفة
37	النظام السياسي الفلسطيني يؤسس لبيئة تتيح التداول السلمي للسلطة.	34	2.50	1.08	متوسطة
38	النظام السياسي الفلسطيني يؤسس لبيئة قائمة على التسامح وتقبل الآخر.	34	2.55	1.10	متوسطة
39	النظام السياسي الفلسطيني يؤسس لبيئة واقعية تحترم فيها حقوق وحريات الإنسان	34	2.32	1.17	معرفة
40	في المجتمع الفلسطيني تغلب الثقافة التحزبية الفئوية على الثقافة الحزبية.	34	3.55	1.59	معرفة
41	المجتمع السياسي الفلسطيني قائم على الحق بالاختلاف والاعتراف بالآخر.	34	2.35	1.06	معرفة
42	المؤسسات الحقوقية الفلسطينية قادرة على توفير البيئة الحقوقية والقانونية الداعمة لتطبيق نموذج للعدالة الانتقالية.	34	2.91	1.28	متوسطة
43	المؤسسات الحقوقية الفلسطينية يمكن أن تلعب دوراً في تطبيق استراتيجيات العدالة الانتقالية.	34	2.85	1.30	متوسطة
	الدرجة الكلية لواقع سياق الديمقراطية وحقوق الإنسان		2.68	0.57	متوسطة

يتضح من الجدول (10) أن السياقات الاجتماعية من وجهة نظر أساتذة علم السياسة وعلم الاجتماع على مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان في السياق الفلسطيني كانت معرفة على

الفقرات ذات الأرقام (26)، (39)، (40)، (41) حيث كان المتوسط الحسابي للإجابة عليها أقل من 2.50، وكانت متوسطة على الفقرات ذات الرقم (37)، (38)، (42)، (43) حيث كان المتوسط الحسابي للإجابة عليها أعلى من (3.50).

وفيما يتعلق بالدرجة الكلية للسياقات الاجتماعية على مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان كانت متوسطة حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.68)

يشار إلى إن اتفاقيات المصالحة الموقعة قد أولت عناية خاصة بموضوع الديمقراطية وحقوق الإنسان ودورها في تحقيق المصالحة الوطنية، حيث أشارت هذه الاتفاقيات إلى تشكيل لجنة خاصة بالحريات يناط لها مهمة متابعة أوضاع الحريات الخاصة والعامة، واتخاذ الإجراءات التي من شأنها وقف الانتهاكات الحاصلة تمهيدا لخلق مناخ ديمقراطي داعم للوحدة الوطنية وبنفس الوقت داعم للعدالة الانتقالية.

إن عدم تطبيق اتفاقيات المصالحة بشكل عام وتعطل عمل لجنة الحريات العامة بشكل خاص، واستمرار حالة الانقسام، كل ذلك أدى إلى تراجع ملحوظ في قيم وثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان في سياقها الفلسطيني، ومن مظاهر هذا التراجع: غياب ثقافة الشراكة السياسية فكرا ونهجاً وممارسة في النظام السياسي بكافة مكوناته، وهذا واضح من خلال سياسات الإقصاء التي تمارسها الأطراف السياسية اتجاه بعضها البعض، بالإضافة إلى ذلك، عجز النظام السياسي الفلسطيني عن تأسيس بيئة ديمقراطية تحترم وتضمن فيها حقوق الإنسان وحرياته العامة والخاصة، وما استمرار حالات الاعتقالات السياسية التعسفية إلا دليل واضح على استمرار نهج سياسة الإقصاء والعنف، وما يرافقها من ثقافة التخوين والتشكيك والتكفير وغيرها. يضاف لما سبق، تنامي ظاهرة الاستقطاب السياسي الحاد الناجمة عن الانقسام، والتي أدت إلى غلبة وطغيان الثقافة التحزبية والتعصبية على الثقافة الحزبية وثقافة التعددية.

وتعزو الباحثة حصول سياق الديمقراطية وحقوق الإنسان على درجة متوسطة تبعاً لفعاليتها، إلى عدم تطبيق اتفاقيات المصالحة مما أدى لتراجع البيئة الديمقراطية وحقوق الإنسان.

بالإضافة إلى ما سبق تجدر الإشارة إلى أن نتائج الدراسة تشير إلى أن مجتمع الدراسة لا يزال يراهن على المؤسسات الحقوقية لتعلب دورا حاسما وأساسيا في تعزيز وإرساء أصول الحياة الديمقراطية ومسيرة احترام حقوق الإنسان وحياته العامة، سعيا لمواجهة أزمة تراجع القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان التي خلفها كل من الانقسام وواقع النظام السياسي الفلسطيني بشتى أزماته وإخفاقاته.

جدول (11): الدرجة الكلية لواقع السياقات الاجتماعية الفلسطينية الداعمة والمعرّقة في مجال بناء نموذج للعدالة الانتقالية

الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	المتغير
معرّقة	0.37	2.47	34	السياقات الاجتماعية الفلسطينية

يتضح من الجدول السابق أن الدرجة الكلية للسياقات الاجتماعية الفلسطينية الداعمة والمعرّقة في مجال بناء نموذج في العدالة الانتقالية، كانت معرّقة بمتوسط حسابي 2.47.

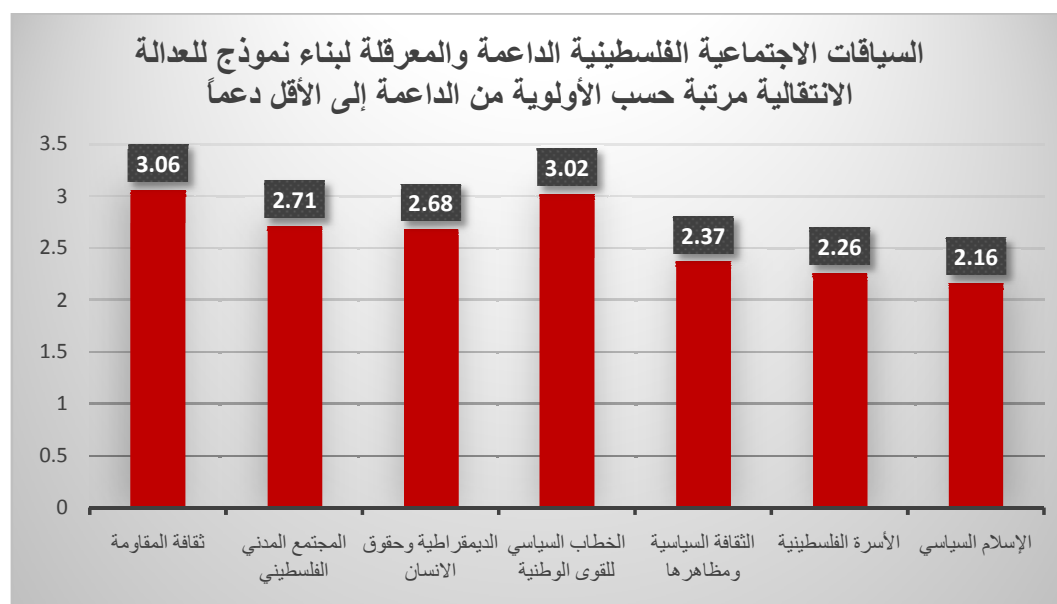
وتعزى النتيجة أعلاه، إلى اعتبار الباحثين أن كلا من سياقات (الأسرة الفلسطينية، الثقافة السياسية، الإسلام السياسي والتحول الديمقراطي) بأنها سياقات معرّقة لاجتراح وتطبيق نموذج فلسطيني في العدالة الانتقالية، ومرد هذه النتيجة أن الانقسام ألقى بظلاله السلبية القاتمة على تلك السياقات الثلاثة، مما أدى إلى تراجع خطير بها يهدد أي دور مستقبلي لها خاصة في لعب أدوار مهمة في العدالة الانتقالية.

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (خالد نصر السيد ونيفين محمد توفيق، 2012) التي حملت عنوان العدالة الانتقالية، دراسة وصفية تحليلية. والتي خلصت إلى أن العدالة الانتقالية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار العقبات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمؤسسية التي تمنع مصر الدولة والمجتمع من تحقيق العدالة الانتقالية كما ينبغي.

جدول (12): السياقات الاجتماعية الداعمة والمعرّقة لبناء نموذج في العدالة الانتقالية (مرتبة حسب الأولوية من الداعمة إلى الأقل دعماً أو عرّقة)

الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	السياقات الاجتماعية
متوسطة	0.63	3.06	34	ثقافة المقاومة
متوسطة	0.66	2.71	34	المجتمع المدني الفلسطيني
متوسطة	0.57	2.68	34	الديمقراطية وحقوق الإنسان
متوسطة	2.22	3.02		الخطاب السياسي للفصائل والقوى الأخرى غير قوى الإسلام السياسي
معرّقة	0.54	2.37	34	الثقافة السياسية ومظاهرها في السياق الفلسطيني
معرّقة	0.86	2.26	34	الأسرة الفلسطينية
معرّقة	0.71	2.16	34	الإسلام السياسي والتحول الديمقراطي

يتضح من الجدول السابق أن السياقات الداعمة لبناء نموذج في العدالة الانتقالية بدرجة متوسطة هي ثقافة المقاومة، والمجتمع المدني، والديمقراطية وحقوق الإنسان، والخطاب السياسي للفصائل والقوى الأخرى غير قوى الإسلام السياسي، أما السياقات المعرّقة لتطبيق العدالة الانتقالية فهي الإسلام السياسي والتحول الديمقراطي، يتلواها الأسرة الفلسطينية، ثم الثقافة السياسية ومظاهرها في السياق الفلسطيني. وتظهر هذه النتيجة في الشكل رقم (1)



شكل (1): السياقات الاجتماعية الفلسطينية الداعمة والمعرّقة لبناء نموذج فلسطيني في العدالة الانتقالية مرتبة حسب الأولوية من الداعمة إلى الأقل دعماً

وتعزو الباحثة تلك النتيجة في ترتيب الأولويات للسياقات الواردة أعلاه، بأنه وفي ضوء حالة من الانقسام السياسي استمر ما يزيد على سبع سنوات أدى إلى تراجع في الثقافة السياسية ومظاهرها، ناهيك عن الاستقطابات والتجاذبات السياسية التي وقعت بها الأسرة الفلسطينية، إضافة لانعكاسات تعثر الحوار الوطني الفلسطيني، وتعثر الوصول إلى إنهاء فعلي للانقسام، وتجليات ذلك في تراجع الخطاب السياسي الإسلامي، وعدم الثقة في النظام السياسي والأحزاب والقوى الوطنية وغياب ثقافة المشاركة السياسية، وسيادة سياسات الإقصاء، وعزوف الأحزاب والأفراد في المجتمع الفلسطيني عن الحياة السياسية، نتيجة لما سبق ترى الباحثة بأن ترتيب أولوية السياقات الاجتماعية الداعمة لاجتراح وتطبيق نموذج فلسطيني في العدالة الانتقالية كما ظهرت في الجدول أعلاه، جاء منطقياً، فالأفراد في المجتمع ما زالوا يراهنون ويعولون على السياقات التي ممكن أن تكون جامعة، وهذا ما يبرر تمسكهم بثقافة المقاومة، وجعلها أولى الأولويات كسياق داعم ومعزز لاجتراح النموذج، يليها المجتمع المدني في حال أصبح فاعلاً وتعزز دوره وتحرر من الاستقطابات السياسية والتمويل الخارجي، وفي المرتبة الثالثة يأتي سياق الديمقراطية وحقوق الإنسان الذي يعول فيه على المؤسسات الحقوقية بأن تلعب الدور الحاسم في مواجهة أزمة القضية الفلسطينية لأنه جزء أصيل من المجتمع المدني.

ب. النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني للدراسة الذي نصه:

ما فاعلية السياق السياسي الفلسطيني في مجال اجتراح وتطبيق نموذج في العدالة الانتقالية؟

للإجابة عن السؤال استخدمت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة ولكل مجال ونتائج الجداول (13) و (14) و (15) تبين ذلك، بينما يبين الجدول (16) الدرجة الكلية لفاعلية السياق السياسي، كما يعرض الجدول (17) ترتيب أكثر مجالات السياقات السياسية الذاتية حسب الأولوية في مجال بناء وتطبيق نموذج في العدالة الانتقالية بسياقه الفلسطيني، ويعرض الجدول (18) أكثر السياقات السياسية التي العمل عليها يجب أن يحتل الأولوية في إنجاح فرص اجتراح وتطبيق نموذج فلسطيني في العدالة الانتقالية.

- مجال السياقات الذاتية في النظام السياسي الفلسطيني
جدول (13): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة لفعالية السياق السياسي الفلسطيني في مجال بناء وتطبيق نموذج في العدالة الانتقالية من وجهة نظر أعضاء المجلس التشريعي على مجال السياقات الذاتية في النظام السياسي الفلسطيني

الرقم	الفقرات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
أ	منظمة التحرير الفلسطينية				
1	عدم انخراط كافة القوى الوطنية والسياسية في إطار م.ت.ف. يعد أمرا معرقلا لإنهاء الانقسام وتحقيق وحدة وطنية حقيقية.	66	4.30	0.63	معرقلة
2	عدم التوافق على برنامج وطني موحد يعيق تحقيق شراكة سياسية قادرة على انجاز وحدة وطنية حقيقية.	66	4.28	0.48	معرقلة
3	عدم التوافق على ميثاق وطني لمنظمة التحرير الفلسطينية يعيق فرص الشراكة السياسية والتمثيل لكل الفلسطينيين.	66	3.96	0.94	معرقلة
4	عدم تفعيل الإطار القيادي المؤقت لمنظمة التحرير الفلسطينية يعيق تطبيق اتفاقيات المصالحة وإنهاء الانقسام.	66	4.18	0.95	معرقلة
ب	مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية (الحكومة والمؤسسات)				
5	تقيد السلطة الوطنية بالتزامات أوصلو يعد أمرا معرقلا للتوافق على برنامج وطني موحد ومن ثم إنهاء الانقسام.	66	4.09	0.95	معرقلة
6	عدم توحيد وتفعيل الأجهزة الأمنية ما بين الضفة وغزة، يعد أمرا معيقا لتطبيق اتفاقيات المصالحة وإنهاء الانقسام.	66	4.00	0.72	معرقلة
7	عدم توحيد وتفعيل الأجهزة المدنية ما بين الضفة وغزة، يعد أمرا معيقا لتطبيق اتفاقيات المصالحة وإنهاء الانقسام.	66	4.00	0.72	معرقلة

الرقم	الفقرات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
8	مؤسسات ودوائر حكومية تعمل وفق مبدأ التحزبية تعد أمرا معرقلا لاجتراح نموذجاً فلسطينياً للعدالة الانتقالية.	66	4.39	0.49	معرقلة
9	تطبيق اتفاقيات المصالحة وإنهاء الانقسام يتطلب توفر حكومة وحدة وطنية ممثلة لكل القوى السياسية الفلسطينية.	66	4.30	0.60	داعمة
ج	مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية (السلطة القضائية)				
10	البيئة الاجتماعية السياسية لا تحترم مبادئ سيادة القانون، الأمر الذي يعطل من إمكانية تطبيق نموذج للعدالة الانتقالية.	66	3.95	1.02	معرقلة
11	غياب هيئة قضائية مستقلة، في مجال التحقيق في الانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان، يعد أمراً معرقلاً لاجتراح وتطبيق نموذج للعدالة الانتقالية.	66	4.03	0.87	معرقلة
12	غياب قانون خاص بالعدالة الانتقالية يحول دون اجتراح وتطبيق نموذج للعدالة الانتقالية.	66	3.75	0.89	معرقلة
د	المجلس التشريعي الفلسطيني				
13	انقسام المجلس التشريعي وتعطله يعد أمراً معيقاً لتطبيق اتفاقيات المصالحة وإنهاء الانقسام.	66	4.39	0.60	معرقلة
14	عدم إجراء انتخابات جديدة للمجلس التشريعي يعد أمراً معرقلاً لتطبيق اتفاقيات المصالحة وإنهاء الانقسام.	66	3.74	0.89	معرقلة
15	غياب قوانين خاصة بالعدالة الانتقالية يعد أمراً معيقاً لاجتراح وتطبيق نموذج للعدالة الانتقالية.	66	3.78	0.88	معرقلة

الرقم	الفقرات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
16	غياب توحيد القوانين والمراسيم التي صدرت من السلطتين في الضفة الغربية وقطاع غزة، يعد أمرا معرقلا لاجتراح وتطبيق نموذج للعدالة الانتقالية.	66	3.87	0.85	معرقلة
هـ	الأحزاب السياسية الفلسطينية				
17	الأحزاب السياسية الفلسطينية غير فاعلة في دفع عملية الحوار الوطني، الأمر الذي يعيق فرص تطبيق اتفاقيات المصالحة وإنهاء الانقسام.	66	3.95	0.84	معرقلة
18	العلاقة بين التنظيمات والأحزاب غير القائمة على أساس الوحدة والاجماع والتوافق يعد أمرا معيقا لتحقيق شراكة سياسية حقيقية.	66	4.03	0.82	معرقلة
19	عجز الأحزاب السياسية عن طرح برامج ورؤى جديدة تتلاءم والوضع الفلسطيني، يعد أمرا معيقا في مواجهة أزمة الانقسام.	66	3.90	0.94	معرقلة
20	تدني مشاركة الأحزاب السياسية في صنع القرار السياسي يعد أمرا معرقلا لبناء نظام سياسي ديمقراطي.	66	3.96	1.02	معرقلة
21	غياب الأسس الديمقراطية في بناء ونهج وممارسات الأحزاب السياسية، يعد أمرا معرقلا لبناء ثقافة سياسية قوامها التسامح، والتداول السلمي للسلطة.	66	4.18	0.69	معرقلة
22	الانقسام الحزبي البيني يعطل تطبيق اتفاقيات المصالحة، خاصة عمل لجنة المصالحة المجتمعية.	66	3.96	0.76	معرقلة
	الدرجة الكلية لفعالية السياقات السياسية الذاتية		3.87	0.44	معرقلة

يتضح من الجدول السابق أن فعالية السياق السياسي الفلسطيني في مجال بناء وتطبيق نموذج في العدالة الانتقالية على مجال السياقات السياسية الذاتية كانت معرقة على كافة فقرات المجال.

وفيما يتعلق بالدرجة الكلية لفعالية السياق السياسي الفلسطيني في مجال بناء وتطبيق نموذج في العدالة الانتقالية على مجال السياقات السياسية الذاتية كانت أيضا معرقة حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (3.87).

تناولت اتفاقيات المصالحة الموقعة بين الأطراف الفلسطينية في مجملها، كافة مكونات السياقات السياسية الذاتية الفلسطينية (م.ت.ف، المجلس التشريعي، الحكومة والمؤسسات) وحددت سياسات وآليات لإصلاحها وتفعيلها، إلا أن تطبيق هذه الاتفاقيات وما ورد فيها من بنود خاصة وإصلاح النظام السياسي الفلسطيني لم ير النور، واستمرت حالة الانقسام وما تبعها من تدهور في السياقات السياسية والاجتماعية، وتراجع فرص توفير بيئة سياسية مطلوبة وحاضنة لتطبيق نموذج فلسطيني في العدالة الانتقالية.

ومع استمرار حالة الانقسام وعدم تطبيق اتفاقيات المصالحة نشأت وتعمقت مجموعة من الظواهر عل من أبرزها: ضياع وانحراف البوصلة الوطنية نتيجة السعي للالتزام بما أمّلته اتفاقية أوسلو من التزامات على الجانب الفلسطيني، وإيمان قيادة النظام السياسي أن هذا هو الطريق الوحيد المتاح للتحرر الوطني وتحقيق تسوية سياسية ولا يوجد طريق آخر. هذا النهج أدى إلى تراجع منظمة التحرير الفلسطينية واحتكار القرارات الوطنية بيد نظام سياسي متفرد إلى درجة أصبحت فيه م.ت.ف.بندا في ميزانية الحكومة الفلسطينية، وتغول الحكومة الفلسطينية على صلاحيات ومهام المنظمة. كما أن تقيد السلطة الوطنية الفلسطينية (الحكومة والمؤسسات) بالتزامات أوسلو أدى إلى تدهور خطير في المشروع الوطني، وأدى إلى تأزم واضح في الساحة الداخلية الوطنية نتيجة لنشوء برنامجين: الأول قائم على التسوية السياسية والآخر قائم على المقاومة. علاوة على استمرار حالة الانقسام والذي أدى إلى شلل في بنية السلطة الوطنية الفلسطينية حيث طال هذا الانقسام الأجهزة الأمنية والمدنية والقضائية، كما أدى إلى تدهور

وتراجع خطير في الثقافة السياسية التي أصبحت قائمة على التخوين والتكفير وإقصاء الآخر، ناهيك عن تعطل المجلس التشريعي الفلسطيني جراء الانقسام، وتدهور وتمزق الشرعيات والتمثيل، وتعطل مختلف جوانب الحياة الديمقراطية، يضاف إلى ذلك تراجع ملحوظ في دور الأحزاب السياسية الفلسطينية وتأثيرها في الحياة السياسية الديمقراطية، وفي مجال قدرتها على ممارسة ضغوط باتجاه إنهاء الانقسام، فهذا الوضع الكارثي الذي وصلت إليه السياقات السياسية الذاتية للنظام السياسي الفلسطيني نتيجة للعوامل سابقة الذكر، أدت إلى نتيجة مفادها أن السياقات السياسية الذاتية للنظام السياسي بوضعها القائم معرقة وغير داعمة في مجال اجتراح نموذج فلسطيني في العدالة الانتقالية.

ما سبق يتفق ونتائج دراسة (نجاح العلي، 2013) التي حملت عنوان، دور وسائل الإعلام العراقية في إشاعة مفهوم العدالة الانتقالية.

حيث خلصت إلى أن وصفة العدالة الانتقالية وحدها لن تكون شافية لإصلاح الأوضاع وإعادة الحقوق وانتهاج سبيل التطور الديمقراطي، ما لم تترافق مع اعتبار العدالة الانتقالية مساراً متواصلاً لتحقيق المصالحة الوطنية والسلم الأهلي والمجتمعي والقضاء على بؤر التوتر والعنف، وصولاً إلى إنجاز مهمات الإصلاح المؤسسي والتحول الديمقراطي.

- مجال السياقات الموضوعية في النظام السياسي الفلسطيني

جدول (14): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة لفعالية السياقات الموضوعية في النظام السياسي الفلسطيني

الرقم	الفقرات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
23	غياب القرار الوطني المستقل، يعد أمرا معرقلا لتطبيق اتفاقيات المصالحة وإنهاء الانقسام.	66	4.42	0.58	معرقلة
24	ارتهان النظام السياسي الفلسطيني ومكوناته بسياسات التحالفات العربية والإقليمية، يعد أمرا معرقلا لتحقيق الوحدة الوطنية.	66	4.33	0.75	معرقلة
25	التشوهات في شكل العلاقة الواجب أن تكون بين النظام السياسي الفلسطيني وإسرائيل، يمكن اعتبارها أمرا معيقا لإنهاء الانقسام.	66	4.10	0.80	معرقلة
26	استمرار تقيد النظام السياسي الفلسطيني بمتطلبات والتزامات أوسلو، يعد أمرا معيقا لتطبيق اتفاقيات المصالحة وتحقيق الوحدة الوطنية.	66	4.21	1.08	معرقلة
27	استمرار التفرد الأمريكي في إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية، يعد أمرا معيقا لإنجاز وحدة وطنية قوامها الشراكة السياسية.	66	4.12	0.93	معرقلة
28	نظام سياسي فلسطيني غير متحرر من التبعية الاقتصادية وغير معتمد على اقتصاد مقاوم، يعد أمرا معيقا لتحقيق أهداف المشروع الوطني وتحقيق الوحدة الوطنية.	66	4.39	0.67	معرقلة
	الدرجة الكلية لفعالية السياقات السياسية الموضوعية		4.05	0.59	معرقلة

يتضح من الجدول السابق أن فعالية السياق السياسي الفلسطيني في مجال بناء وتطبيق نموذج في العدالة الانتقالية على مجال السياقات السياسية الموضوعية كانت معرقة على كافة فقرات المجال.

وفيما يتعلق بالدرجة الكلية لفعالية السياق السياسي الفلسطيني في مجال بناء وتطبيق نموذج في العدالة الانتقالية على مجال السياقات السياسية الموضوعية كانت أيضا معرقة حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.05)

تعزيز النتيجة أعلاه، إلى استمرار النظام السياسي الفلسطيني المراهنة على برنامج التسوية السلمية، الأمر الذي جعله مقيدا ومكبلا بالعديد من الالتزامات الدولية وعرضة للاحتراز السياسي والمالي الخارجي، الأمر الذي أتاح فرص التدخلات الخارجية في القرار الفلسطيني بما لا يخدم المصالح العليا للشعب الفلسطيني. إن عدم وجود خيارات وبدائل متنوعة بيد النظام السياسي الفلسطيني أدى إلى تدخلات عميقة من قبل المتنفيين دوليا وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية في القرار الفلسطيني، ناهيك عن ذلك، تدخلات الاحتلال الإسرائيلي وتأثيره على النظام السياسي الفلسطيني نتيجة لتشوه العلاقة الواجب أن تكون بين شعب محتل وقوة احتلال. يضاف إلى ما سبق، فإن من شأن الارتهاان لسياسة الخيار الواحد أن يقود باستمرار إلى تعزيز التبعية الاقتصادية، التي ستعزز باستمرار فرص ازدياد التدخلات الخارجية وبالتالي سلب القرار الفلسطيني من الاستقلالية.

- مجال قضايا استراتيجية في السياق السياسي الفلسطيني

جدول (15): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة لفعالية السياق السياسي الفلسطيني على مجال قضايا استراتيجية في السياق السياسي الفلسطيني

الرقم	الفقرات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
أ	الانقسام				
29	غياب الإرادة السياسية لدى أطراف الانقسام لتطبيق اتفاقيات المصالحة وتحقيق الوحدة الوطنية، يعد أمراً معرقلاً لاجتراح وتطبيق نموذج للعدالة الانتقالية.	66	4.10	0.52	معرقلة
30	الاستمرار في نهج إدارة الانقسام لا حله، يعد أمراً معرقلاً لفرص نجاح اجترح وتطبيق نموذج في العدالة الانتقالية.	66	4.09	0.54	معرقلة
31	عدم تنفيذ اتفاقيات المصالحة على أرض الواقع يعيق فرص اجترح وتطبيق نموذج للعدالة الانتقالية.	66	4.27	0.51	معرقلة
ب	أزمة المشروع الوطني				
32	غياب ميثاق وطني متوافق عليه من كافة القوى الوطنية والتيارات السياسية، يعد أمراً معرقلاً لاجترح وتطبيق نموذج للعدالة الانتقالية.	66	4.12	0.54	معرقلة
33	غياب حوار وطني يسعى لإنجاز المصالحة التاريخية بين التيارات الإسلامية والقومية والليبرالية واليسارية في الساحة الفلسطينية، يعيق اجترح نموذج للعدالة الانتقالية.	66	4.07	0.61	معرقلة
34	غياب مشروع وطني متوافق عليه حول الأولويات والمسارات والبدائل والخيارات، يعد أمراً معرقلاً لاجترح وتطبيق نموذج للعدالة الانتقالية.	66	4.24	0.52	معرقلة
35	غياب مؤسسة وطنية واحدة جامعة تعبر عن كافة فئات وقطاعات وتجمعات الشعب الفلسطيني وتمثلها، يعد أمراً معرقلاً لاجترح وتطبيق نموذج للعدالة الانتقالية.	66	3.83	0.95	معرقلة
36	التفرد في قيادة المشروع الوطني يقوض فرص اجترح نموذج فلسطيني في العدالة الانتقالية	66	4.28	0.972	معرقلة
	الدرجة الكلية		4.04	0.37	معرقلة

يتضح من الجدول السابق أن فعالية السياق السياسي الفلسطيني في مجال بناء وتطبيق نموذج في العدالة الانتقالية على مجال قضايا استراتيجية في السياق السياسي الفلسطيني كانت معرقة على كافة فقرات المجال.

وفيما يتعلق بالدرجة الكلية لفعالية السياق السياسي الفلسطيني في مجال بناء وتطبيق نموذج في العدالة الانتقالية على مجال قضايا استراتيجية في السياق السياسي الفلسطيني كانت أيضا معرقة حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.04)

النتيجة أعلاه يمكن أن تفسر في ضوء الواقع السياسي الذي يعيشه النظام السياسي والقضية الفلسطينية بالوقت الحالي، من حيث استمرار الانقسام حتى يومنا هذا وغياب الإرادة السياسية لتطبيق اتفاقيات المصالحة وإنهاء الانقسام، الأمر الذي انعكس على قدرة النظام السياسي الفلسطيني لمواجهة تحديات وأزمات المشروع الوطني التآكل، من حيث غياب ميثاق وطني جامع، وبرنامج وطني مبني على قواسم مشتركة، بالإضافة لغياب مؤسسة وطنية فاعلة م ت ف.

جدول (16): الدرجة الكلية لفعالية السياق السياسي الفلسطيني في مجال بناء وتطبيق نموذج في العدالة الانتقالية

الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	المتغير
معرفة	0.40	3.95	66	درجة الفاعلية

ويتضح من الجدول السابق أن درجة تدني فعالية السياق السياسي الفلسطيني في مجال بناء نموذج في العدالة الانتقالية من وجهة نظر أعضاء المجلس التشريعي كانت درجة كبيرة بمتوسط حسابي 3.95.

تري الباحثة أن تدني وتراجع النظام السياسي الفلسطيني أمر طبيعي في ضوء مجموعة من العوامل من حيث تنازع وصراع التيارات المختلفة، ناهيك عن الخلاف على الأولويات والمسارات، ما إذا كانت الأولوية لمسار المقاومة المسلحة أم لمسار التسوية السلمية، يضاف إلى ما سبق، أزمة العمل المؤسسي، وأزمة انعدام وجود مظلة مؤسسية واحدة للعمل الوطني، إذ أن

هناك فصيل فلسطيني واحد هو (فتح) يتولى إدارة منظمة التحرير الفلسطينية منذ 45 عاماً، بينما لم تدخل حماس والجهاد الإسلامي اللتان تمثلان قطاعات واسعة من الشعب الفلسطيني في عضوية المنظمة، بالتالي لم تعد المنظمة تعبر عن الإرادة الحقيقية للشعب الفلسطيني، ناهيك عن استمرار التأثير الخارجي الإقليمي والدولي والإسرائيلي والذي ما زال لاعبا مؤثرا في صناعة القرار الفلسطيني والتأثير على البيت الفلسطيني الداخلي، هذا الأمر أدى إلى تراجع وتدني فعالية السياقات السياسية الفلسطينية بأبعادها الثلاثة، في ظل هذا الوضع القائم، لا يمكن المراهنة على السياقات السياسية الفلسطينية في دعم اجترار وتطبيق نموذج في العدالة الانتقالية في السياق الفلسطيني.

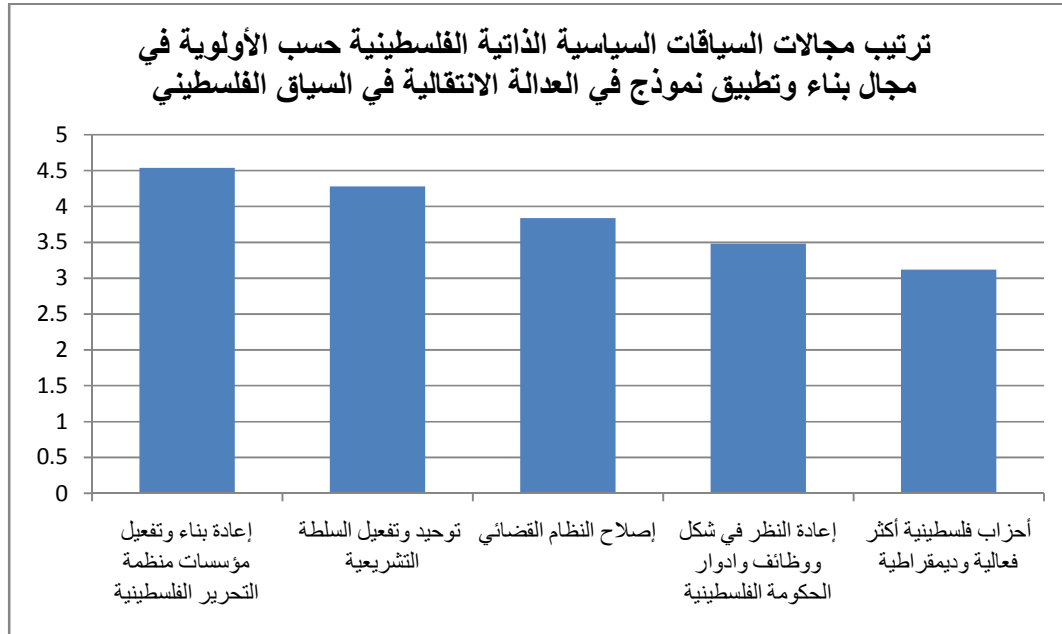
جدول (17): ترتيب مجالات السياقات السياسية الذاتية حسب الأولوية في مجال بناء وتطبيق نموذج في العدالة الانتقالية في السياق الفلسطيني

الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	الفقرات
كبيرة	0.88	4.54	66	إعادة بناء وتفعيل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية
كبيرة	1.13	4.28	66	توحيد وتفعيل السلطة التشريعية (المجلس التشريعي)
كبيرة	1.20	3.84	66	إصلاح النظام القضائي
متوسطة	1.05	3.48	66	إعادة النظر في شكل ووظائف وأدوار الحكومة الفلسطينية
متوسطة	1.73	3.12	66	أحزاب فلسطينية أكثر فعالية وديمقراطية

يتضح من الجدول السابق أن إعادة بناء وتفعيل مؤسسات منظمة التحرير، وتوحيد وتفعيل المجلس التشريعي، وإصلاح النظام القضائي، هي من السياقات السياسية الذاتية التي تحتل الأولوية في نجاح فرص اجترار وتطبيق نموذج فلسطيني في العدالة الانتقالية، بينما إعادة النظر في شكل ووظائف الحكومة الفلسطينية، وأحزاب فلسطينية أكثر فعالية وديمقراطية قد احتلت درجة متوسطة تبعا لدرجة الأولوية.

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (العاطي، 2013) بعنوان: سبل تطبيق العدالة الانتقالية فلسطينياً، والتي أوصت بضرورة استقلال النظام القضائي وفصل السلطات واحترام حقوق الإنسان وإعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني على أسس الديمقراطية والمشاركة العادلة، وضمان تفعيل مؤسسات الرقابة والمحاسبة.

وتظهر هذه النتيجة في الشكل رقم (2)



شكل (2): ترتيب مجالات السياقات السياسية الذاتية الفلسطينية حسب الأولوية في مجال بناء وتطبيق نموذج فلسطيني في العدالة الانتقالية

وترى الباحثة أن السياقات السياسية الذاتية التالية: المجلس التشريعي، إصلاح النظام القضائي، إعادة النظر في شكل ووظائف وأدوار الحكومة الفلسطينية، تحقيق أحزاب فلسطينية أكثر فعالية وديمقراطية، لا يمكن تفعيلها إلا من خلال إعادة بناء وتفعيل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، وهذا ما يفسر أن هذا السياق السياسي الذاتي قد احتل الأولوية العظمى في نجاح اجترح وتطبيق العدالة الانتقالية في السياق الفلسطيني.

**جدول (18) السياقات السياسية الفلسطينية ذات الأولوية لجهة العمل عليها لتعزيز فرص
اجتراف وتطبيق نموذج في عدالة الانتقالية في السياق الفلسطيني**

السياقات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
السياقات السياسية الذاتية	66	2.31	0.87	متوسطة
السياقات السياسية الموضوعية	66	1.88	0.78	متوسطة
سياقات أزمات وتحديات المشروع الوطني	66	1.84	0.88	متوسطة

ويتضح من الجدول السابق أن جميع السياقات الفلسطينية تؤثر في نجاح فرص اجتراف وتطبيق نموذج في العدالة الانتقالية بدرجة متوسطة لكن أكثرها أولوية السياقات السياسية الذاتية وأقلها أهمية سياقات أزمات المشروع الوطني الفلسطيني.

وترى الباحثة أن النتيجة جاءت منطقية حيث لا يمكن التأثير ومواجهة السياقات الموضوعية والقضايا الاستراتيجية للنظام السياسي الفلسطيني خاصة البيت الداخلي (السياقات الذاتية) قاصرة وغير مفعلة، فالعامل الذاتي هو الأساس الواجب التركيز عليه في مواجهة التحديات الفلسطينية، وهو الذي يقود في حال تفعيله وتمكينه من تقوية وتمكين السياقات السياسية الأخرى.

ثانياً: النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة

أ.النتائج المتعلقة بفرضية الدراسة الرئيسية

السياقات الاجتماعية الفلسطينية حاضنة لبناء نموذج عدالة انتقالية داعم لإنجاز وحدة فلسطينية قوامها البناء الديمقراطي والتحرر الوطني، بينما السياق السياسي الفلسطيني يعرقل بناء هذا النموذج.

إنه وبعد استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية يتضح من نتائج الدراسة أن الدرجة الكلية للسياقات الاجتماعية الفلسطينية الداعمة والمعرفة في مجال بناء نموذج في العدالة الانتقالية، كانت معرفة بمتوسط حسابي 2.47.

وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى اعتبار عدم فاعلية مجموعة من السياقات أهمها: الأسرة الفلسطينية، والثقافة السياسية، والإسلام السياسي والتحول الديمقراطي، في مجال دعم اجتراف وتطبيق نموذج فلسطيني في العدالة الانتقالية، ومرد هذه النتيجة يعزى إلى أن الانقسام قد ألقى بظلاله السلبية القائمة على تلك السياقات الثلاثة، مما أدى إلى تراجع قلبي خطير بها يهدد أي دور مستقبلي لها، خاصة في لعب أدوار داعمة في العدالة الانتقالية.

ما سبق يثبت عدم صحة القسم الأول من الفرضية الذي افترض أن السياقات الاجتماعية الفلسطينية حاضنة لبناء نموذج عدالة انتقالية داعم لإنجاز وحدة فلسطينية قوامها البناء الديمقراطي والتحرر الوطني.

وباستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية يتضح من نتائج الدراسة أن الدرجة الكلية لفعالية السياق السياسي الفلسطيني كانت معرقة بدرجة كبيرة بمتوسط حسابي 3.95

وتعزى هذه النتيجة في تراجع فعالية النظام السياسي الفلسطيني إلى مجموعة من العوامل من حيث تنازع التيارات المختلفة، ناهيك عن الخلاف على الأولويات والمسارات، ما إذا كانت الأولوية لمسار المقاومة المسلحة أو المدنية أم لمسار التسوية السلمية، يضاف إلى ما سبق أزمة العمل المؤسسي، وأزمة انعدام وجود مظلة مؤسسية واحدة للعمل الوطني.

وما سبق يثبت صحة الجزء الثاني من الفرضية الذي افترض أن السياقات السياسية الفلسطينية معرقة لإمكانية اجتراف وتطبيق نموذج عدالة انتقالية داعم لإنجاز وحدة فلسطينية قوامها البناء الديمقراطي والتحرر الوطني.

ب. النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة الفرعية

الفرضية الأولى

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha=0.05$ في مدى فعالية السياق السياسي الفلسطيني في مجال بناء نموذج في العدالة الانتقالية تعزى لمتغير الكتلة النيابية.

نتائج ت

جدول (19): نتائج اختبارات للفروق في فاعلية السياق السياسي الفلسطيني تعزى لمتغير الكتلة البرلمانية

الكتلة النيابية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة ت	الدلالة الإحصائية
الإصلاح والتغيير	40	4.21	0.24	60	3.985	0.00
كتلة فتح	22	3.92	0.31			

يتضح من الجدول السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha = 0.05$ في مدى فعالية السياق السياسي الفلسطيني في مجال بناء نموذج للعدالة الانتقالية تعزى الكتلة النيابية، وكانت الفروق بين الإصلاح والتغيير وكتلة فتح لصالح كتلة الإصلاح والتغيير بمتوسط حسابي 4.21، مقابل كتلة فتح 3.92

تعزى النتيجة أعلاه إلى اختلاف البرامج بين الكتلتين، فكتلة فتح وفي إطار برنامج التسوية تتجنب إجراء أي تغيير فعلي في السياقات السياسية من شأنها المس بالالتزامات تجاه هذا المسار، وهذا ما يفسر التردد في تحقيق الشراكة السياسية والتردد في الحاجة لبناء وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية، لذا ترى كتلة فتح أن تدني فعالية السياق السياسي أقل مما يراه ابن حماس، بينما حماس تعتقد أن تدني فعالية السياق السياسي هي بدرجة أكبر وأشد ومرد ذلك إلى أن آثار التدني بفعالية السياق السياسي للنظام الفلسطيني بتجلياته ومظاهره يعاني منها أبناء قطاع غزة أكثر من أبناء الضفة الغربية، بكل ما يقاسيه القطاع من أزمات وكوارث جمة لا سيما تلك التي خلفها العدوان الأخير على غزة 2014 م واستمرار الحصار وتراجع الخدمات الصحية والمجتمعية والتعليم والسكن والكهرباء وغيرها، كما يعاني من آثار تدني فعالية السياق السياسي للنظام الفلسطيني، كتلة التغيير والإصلاح لحاجتها أن تكون جزءا من النظام السياسي الفلسطيني ومؤسساته خاصة وقد أظهرت الانتخابات الأخيرة عام 2006م تفوقها.

الفرضية الثانية

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha=0.05$ في الثابت والمتحول في السياق الفلسطيني في تحقيق عدالة انتقالية تعزى لمتغير الكتلة النيابية.

نتائج اختبارات

جدول (20): نتائج اختبارات للفروق في الثابت والمتحول في السياق الفلسطيني في بناء نموذج فلسطيني في العدالة الانتقالية تعزى لمتغير الكتلة البرلمانية

الكتلة الانتخابية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة ت	الدلالة الإحصائية
التغيير والإصلاح	6	1.02	0.05	10	-4.331	0.006
كتلة فتح	6	1.46	0.24			

يتضح من الجدول السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha=0.05$ في الثابت والمتحول في السياق الفلسطيني في تحقيق عدالة انتقالية تعزى لمتغير الكتلة النيابية، وكانت الفروق بين كتلة فتح والإصلاح والتغيير، لصالح كتلة فتح بمتوسط حسابي 1.46 مقابل كتلة الإصلاح والتغيير 1.02

وتعزى تلك النتيجة، إلى عدم رغبة كتلة فتح بأي تحويلات في السياقات السياسية خاصة من شأنها المساس بمراهناتها على مسار التسوية والالتزامات والامتيازات المترتبة على هذه المراهنة.

الفرضية الثالثة

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha=0.05$ في السياقات الاجتماعية الفلسطينية الداعمة والمعرفة في مجال بناء نموذج في العدالة الانتقالية (سياق ثقافة المقاومة) تعزى الموقع الجغرافي.

نتائج اختبار ت

جدول (21) نتائج اختبار ت للفروق في السياقات الاجتماعية الداعمة والمعرفة في مجال بناء نموذج في العدالة الانتقالية (سياق ثقافة المقاومة) تعزى الموقع الجغرافي

الحالة التنظيمية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيم ت	الدلالة الإحصائية
محافظات شمالية	22	2.89	0.48	32	2.293	0.02
محافظات جنوبية	12	3.38	0.76			

يتضح من الجدول السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha=0.05$ في السياقات الاجتماعية الفلسطينية الداعمة والمعرفة في مجال بناء نموذج في العدالة الانتقالية (سياق ثقافة المقاومة) تعزى لمتغير الموقع الجغرافي، وكانت الفروق لصالح المحافظات الجنوبية بمتوسط حسابي 3.38 ، مقابل المحافظات الشمالية بمتوسط حسابي 2.89.

تعزى هذه النتيجة إلى أن المقاومة بأفضل مصادرها وإمكانياتها وصورها موجودة بقطاع غزة، والمواطن بغزة كانت له فرصة الانخراط فيها والتعرف عليها من قرب لا سيما وأن القطاع شهد حروبا صعبة ومتكررة مع الاحتلال الإسرائيلي، أبلت فيه المقاومة بلاء حسنا خاصة في الحرب الأخيرة على القطاع 2014م. من جانب آخر نرى بأن ثقافة المقاومة في المحافظات الشمالية معرفة أكبر، وذلك بسبب برنامج التسوية السلمية الذي يتبناه النظام السياسي في المحافظات الشمالية، وسياسات التنسيق الأمني، الأمر الذي قاد إلى تراجع ثقافة المقاومة في الضفة الغربية واعتبارها عاملا معيقا لاجتراح وتطبيق نموذج فلسطيني في العدالة الانتقالية.

ثالثا: النتائج المتعلقة بأسئلة مقابلات الدراسة

أ. النتائج المتعلقة بسؤال المقابلة الأول الذي نصه:

ما القيم الواجب تثبيتها والأخرى الواجب تحويلها قبل البدء بتطبيق نموذج في العدالة

الانتقالية بسياقه الفلسطيني؟

تمت استجابة المقابلون (أعضاء مجلس تشريعي) وكانت إجاباتهم على هذا السؤال على النحو الآتي:

للإجابة عن السؤال استخدمت النسب المئوية لكل فقرة ولكل مجال ونتائج الجدول (22) تبين ذلك.

جدول (22): النسب المئوية للقيم الواجب تثبيتها والأخرى الواجب تحويلها قبل البدء بتطبيق نموذج في العدالة الانتقالية بسياقه الفلسطيني من وجهة نظر أعضاء المجلس التشريعي

القيم/ السياقات/ المؤسسات		تثبيتها		تحويلها	
		العدد	%	العدد	%
المؤسسات غير الرسمية					
الأسرة والمدرسة في السياق الفلسطيني		8	%50	8	%50
المجتمع المدني		4	%25	12	%75
المؤسسات الرسمية					
م.ت.ف		4	%25	12	%75
شكل ووظائف السلطة الفلسطينية		4	%25	12	%75
القضايا الوطنية					
شكل وآليات المقاومة		1	%6.2	15	%93.8
الانقسام		0	%0	16	%100
حكومة الوفاق الوطني		5	%31.2	11	%68.8
المشروع الوطني		7	%43.7	9	%56.3
الإرادة السياسية		8	%50	8	%50
الوضع الحالي للإطار القيادي المؤقت		5	%31.2	11	%68.8
قضايا البيئة الخارجية					
التزامات أو سلو		0	%0	16	%100
التدخلات العربية والإقليمية		2	%12.5	14	%87.5
استقلال القرار الفلسطيني		8	%50	8	%50
شكل العلاقة مع إسرائيل		1	%6.2	15	%93.8

أوضح الجدول السابق إجابات أعضاء المجلس التشريعي ذات الصلة والسياقات الواجب تحويلها والأخرى الواجب تثبيتها، فيما أوضح سؤال المقابلة مظاهر التحويل الواجب إجراؤها ضمن كل سياق أكدت النتائج الحاجة لتحويله، حسب الآتي:

- يرغب 50% من أعضاء المجلس التشريعي تثبيت الأسرة والمدرسة في السياق الفلسطيني، مقابل 50% يرغبون بتحويلها.

يتضح وجود وجهتي نظر متعادلتين في الإجابة عن سؤال المقابلة في هذا المجال، حيث نقاط ومظاهر التحويل المطلوبة لمن نادى بالتحويل: على الأسرة تنشئة الأبناء على قيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان التي تصب في قيم العدالة الانتقالية وتثقيف الأبناء حولها، وعلى المدرسة إعادة النظر في المناهج التربوية والتعليمية، وإعداد المعلمين وتدريبهم على مفاهيم وقيم العدالة الانتقالية، كما على المدرسة أن تعالج قضايا من نوع الصراعات الحزبية.

- يرغب 25% من أعضاء المجلس التشريعي تثبيت المجتمع المدني، مقابل 75% يرغبون بتحويلها

وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى مجموعة من العوامل الذاتية والموضوعية التي أثرت في الدور المناط بمؤسسات المجتمع المدني والمناداة بتحويل القيم الخاصة بها في ظل الأزمات والتحديات التي تواجهها القضية الفلسطينية، حيث كانت وفقا لسؤال المقابلة أبرز مظاهر التحويل المطلوب إجراؤها: تحررها من التمويل الخارجي وأجندات المانحين، وملائمتها ببرامجها وأولوياتها لأولويات القضية الفلسطينية، والعمل مع كافة فئات وأطياف الشعب الفلسطيني دون الاقتصار على فئة معينة، وأن تكون لمؤسسات المجتمع المدني دور حقيقي وضابط باتجاه مواجهة التحديات الوطنية، وتشكيل جسم حيادي يشرف ويراقب بشكل مباشر على مؤسسات المجتمع المدني ضمن انتخابات ديمقراطية حرة ونزيهة.

وتلك النتيجة جاءت منسجمة ومنطقية مع النتيجة التي حصل عليها مجال المجتمع المدني في استبانة السياقات الاجتماعية-السياسية الداعمة والمعرقة لاجتراف وتطبيق نموذج في

العدالة الانتقالية في السياق الفلسطيني، من وجهة نظر أستاذة علم السياسة وعلم الاجتماع في الجامعات الفلسطينية في كلا المحافظتين الشمالية والجنوبية، حيث أفادت النتيجة أن مجال المجتمع المدني قد حصل على درجة متوسطة في مجال دعم تطبيق العدالة الانتقالية فلسطيناً، الأمر الذي يؤكد على النتيجة المفسرة أعلاه، من حيث أن المجتمع المدني ما زال يراهن عليه في حال استعاد عافيته وصب جل أهدافه وبرامجه وأولوياته في سبيل تحقيق المشروع الوطني والوحدة الوطنية، إضافة لأدوار مهمة له في تطبيق العدالة الانتقالية، الأمر الذي لم يجعله عنصراً معرقلاً.

- يرغب 25% من أعضاء المجلس التشريعي تثبيت م.ت.ف، مقابل 75% يرغبون تحويلها. ترى الباحثة أن هذه النتيجة جاءت منطقية وتتماشى مع الأصوات التي تتعالى منذ سنوات والداعية إلى إصلاح وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية، وتأكيد اتفاقيات المصالحة على ضرورة الإسراع بإنجاز هذا الأمر.

وفيما يتصل وأبرز مظاهر التحول المطلوب إجراؤها في منظمة التحرير الفلسطينية، من وجهة نظر أعضاء المجلس التشريعي، ووفقاً لإجاباتهم على سؤال المقابلة، فقد تجلت بالآتي: إعادة بناء وتفعيل المنظمة على أسس وطنية ديمقراطية وبميثاق جديد يمثل كافة أطراف وتيارات الشعب الفلسطيني، وانتخاب مؤسساتها التشريعية والتنفيذية، وأن تصبح إطاراً جامعاً يضم ويمثل كافة أبناء الشعب الفلسطيني وكافة التيارات والفصائل الوطنية، ومشاركة الفئات الشابة فيها وتوسيع قاعدة الانضمام إليها لتكون أكثر شمولية.

- يرغب 25% من أعضاء المجلس التشريعي تثبيت شكل ووظائف السلطة الفلسطينية، مقابل 75% يرغبون تحويلها.

وترى الباحثة النتيجة أعلاه منطقية وذات دلالات واسعة وعميقة في كشف الستار عن الواقع الحقيقي للسلطة الوطنية الفلسطينية بمؤسساتها ونهجها وممارساتها، خاصة بعد سنوات من الانقسام السياسي والإداري، وبعد تتصل سرائيل من التزامات أو سلو.

وفيما يتعلق بأبرز مظاهر التحول المطلوبة في شكل ووظائف السلطة الفلسطينية، من وجهة نظر أعضاء المجلس التشريعي، وكما جاءت في المقابلة التي تم إجراؤها فقد تجلت بالآتي: أن تمثل الحكومة برنامجا كفاحيا، وفك الارتباط والالتزام بالاتفاقيات المبرمة مع الاحتلال الإسرائيلي، وأن تنتهج آليات عمل قائمة على أساس المشاركة وتراعي مصالح الشعب الفلسطيني والوطن، والاتفاق على دور جديد لها ينحصر في إدارة الشأن الفلسطيني الداخلي في الضفة الغربية وقطاع غزة وترك زمام الأمر الوطني العام للمنظمة، وإعادة النظر في دور ووظائف الحكومة، واستقلاليتها وعدم انحيازها لأي طرف سياسي سواء في المحافظات الشمالية أو الجنوبية.

والنتيجة أعلاه جاءت منسجمة مع النتيجة التي حصل عليها مجال السياقات السياسية الذاتية للنظام السياسي الفلسطيني خاصة سياق الحكومة في استبانة مدى فعالية السياقات السياسية في مجال بناء وتطبيق نموذج في العدالة الانتقالية في السياق الفلسطيني، من وجهة نظر أعضاء المجلس التشريعي، من حيث اعتبار الحكومة سياقاً ذاتياً معرقلاً.

- يرغب 6.2% من أعضاء المجلس التشريعي تثبيت شكل وآليات المقاومة، مقابل 93.8% يرغبون تحويلها.

ترى الباحثة أن هذه النتيجة تظهر التمسك بالمقاومة كسياق داعم لاجتراح وتطبيق نموذج في العدالة الانتقالية، وفي نفس الوقت ضرورة محاولة البحث عن آليات وسياسات وتحويلات من شأنها أن تعزز من حضورها الفاعل في الساحة الفلسطينية. وفيما يتصل وأبرز مظاهر التحول كما ظهرت في سؤال المقابلة فقد كانت: الاتفاق على مشروع مقاومة باستراتيجية وطنية موحدة وبأهداف وأدوات ومرجعية موحدة وواضحة، والاتفاق والتنسيق على المستوى السياسي بين كافة التيارات والقوى السياسية الوطنية حول المقاومة، والاتفاق على برنامج سياسي موحد ومنظم، وأن تشمل المقاومة كافة القطاعات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والدبلوماسية والعسكرية وكافة المناطق في المجتمع الفلسطيني.

- يرغب 0% من أعضاء المجلس التشريعي تثبيت الانقسام، مقابل 100% يرغبون تحويله.

وفيما يتعلق بأبرز مظاهر التحول المطلوبة في حالة الانقسام، من وجهة نظر أعضاء المجلس التشريعي، فقد تجلت بالآتي: تطبيق الاتفاقيات وتحقيق الوحدة الوطنية، وتغليب المصلحة الوطنية العليا على المصلحة الحزبية، وانتهاج سياسات المشاركة والقبول بالآخر، وأن تصبح كافة التيارات السياسية العلمانية والليبرالية والإسلامية مكتملة لبعضها البعض في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، وتوفير الإرادة السياسية لتحقيق كل ما سبق.

والنتيجة أعلاه تأتي منسجمة مع النتيجة التي أفادت بأن الانقسام هو أكبر عامل معرقل لاجتراح وتطبيق عدالة انتقالية في السياق الفلسطيني، تلك النتيجة التي كانت واضحة في استبانة فعالية السياقات السياسية الفلسطينية في مجال اجترح وتطبيق نموذج فلسطيني في العدالة الانتقالية، من وجهة نظر أعضاء المجلس التشريعي.

- يرغب 31.2% من أعضاء المجلس التشريعي تثبيت حكومة الوفاق الوطني، مقابل 68.8% يرغبون تحويلها.

وترى الباحثة رغبة غالبية أعضاء المجلس التشريعي بتحويل حكومة الوفاق الوطني، ورفض واقعها الحالي، بأنها نتيجة منطقية في ظل استمرار الانقسام، وفي ظل حكومة وفاق وطني لم تقم بمهامها خاصة ذات الصلة ومواجهة نتائج العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة 2014م وتوحيد المؤسسات والتحضير للانتخابات.

وفيما يتعلق بأبرز مظاهر التحول المطلوبة في حكومة الوفاق الوطني، من وجهة نظر أعضاء المجلس التشريعي، فقد تجلت بالآتي: استبدالها بحكومة وحدة وطنية، تؤدي المهام الموكلة لها بموضوعية واستقلالية ودون التحيز لأي جهة أو طرف سياسي.

- يرغب 43.7% من أعضاء المجلس التشريعي تثبيت المشروع الوطني، مقابل 56.3% يرغبون تحويلها.

وفيما يتعلق بأبرز مظاهر التحول المطلوبة في المشروع الوطني الفلسطيني، من وجهة نظر أعضاء المجلس التشريعي: إعادة تعريف المشروع الوطني الفلسطيني وبالاتفاق على القواسم المشتركة، وإعادة النظر في أدوات تحقيق المشروع الوطني، على أن تصب أهدافها في التحرر من الاحتلال، تبني مشروع وطني باستراتيجية موحدة لكافة الفصائل والقوى السياسية الوطنية، إعادة النظر في مسار وطريق المفاوضات كأداة لتحقيق المشروع الوطني.

- يرغب 50% من أعضاء المجلس التشريعي تثبيت الإرادة السياسية، مقابل 50% يرغبون تحويلها.

وفيما يتعلق بأبرز مظاهر التحويل المطلوبة في الإرادة السياسية من وجهة نظر أعضاء المجلس التشريعي: توفر الإرادة السياسية لتحقيق مشاركة سياسية حقيقية، وتوفير إرادة سياسية لتطبيق شامل لاتفاقيات المصالحة الوطنية، وتوفير الإرادة السياسية للتوافق على برنامج وطني متضمنا آليات تحقيق الأهداف وعدم التفرد في اتخاذ القرارات في الشأن الوطني.

- يرغب 31.2% من أعضاء المجلس التشريعي تثبيت الوضع الحالي للإطار القيادي المؤقت، مقابل 68.8% يرغبون تحويلها.

وتعزى هذه النتيجة إلى أن الإطار القيادي المؤقت هو الآلية التي تم التوافق عليها في اتفاق المصالحة القاهرة 2011 لإنجاز مهام إعادة بناء وتفعيل م.ت.ف بما يضمن شراكة الكل الفلسطيني.

وفيما يتعلق بأبرز مظاهر التحول المطلوبة في الإطار القيادي المؤقت، من وجهة نظر أعضاء المجلس التشريعي، فقد تجلت بالآتي: تفعيل عمل الإطار القيادي ومهامه وضمان اجتماعاته وفق آلية تضمن انتظام عمله، واتخاذ القرارات فيه واعتبارها قرارات ملزمة للجميع أن يضم الطاقات الشابة القادرة على التميز والإبداع، وأن يعمل الإطار على إعادة بناء وتفعيل م.ت.ف وفق استراتيجيات وآليات متفق عليها وطنيا، وألا يكون قرار ومستقبل الإطار القيادي المؤقت بيد شخص واحد متنفذ فيه.

والنتيجة أعلاه جاءت منسجمة ومنطقية مع النتيجة التي حصلت عليها الفقرة (4) ذات الصلة بالإطار القيادي المؤقت، ضمن مجال السياقات السياسية الذاتية في النظام السياسي الفلسطيني في استبانة مدى فعالية السياقات السياسية في مجال بناء وتطبيق نموذج في العدالة الانتقالية في السياق الفلسطيني، من وجهة نظر أعضاء المجلس التشريعي.

- يرغب 0% من أعضاء المجلس التشريعي تثبیت التزامات أوسلو، مقابل 100% يرغبون تحويلها.

تعزى النتيجة أعلاه الى ما آلت إليه الأوضاع الفلسطينية جراء اتفاق أوسلو وملحقها باريس الاقتصادي الذي ضرب عصب التنمية في المجتمع الفلسطيني بمجالاتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، خاصة مع تنصل إسرائيل لالتزاماتها وفقا لاتفاق أوسلو الانتقالي، وانسداد أفق مسار التسوية.

وفيما يتعلق بأبرز مظاهر التحول المطلوبة في اتفاق أوسلو، من وجهة نظر أعضاء المجلس التشريعي، فقد تجلت بالآتي: فك الارتباط بأوسلو، وإعادة صياغة شروطها إن تعذر التنصل منها، وصياغة استراتيجية وطنية قادرة على تحقيق الأهداف خارج إطار أوسلو.

- يرغب 12.5% من أعضاء المجلس التشريعي تثبیت التدخلات العربية والإقليمية، مقابل 87.5% يرغبون تحويلها.

تعزى النتيجة أعلاه باعتبار التدخلات العربية والإقليمية عاملا يجب تحويله ورفض واقعه الحالي، إلى مجموعة من العوامل لعل أبرزها: أن بقاء ارتهان النظام السياسي للتدخلات العربية والإقليمية والدولية من شأن ذلك تعزيز تبعية النظام السياسي وسلبه القرار الوطني المستقل، الأمر الذي من شأنه حرف بوصلة النظام السياسي الفلسطيني عن تحقيق أهداف المشروع الوطني خدمة لإرضاء مصالح الأطراف الخارجية البعيدة كل البعد عن المصلحة الوطنية العليا للشعب الفلسطيني.

وفيما يتعلق بأبرز مظاهر التحول المطلوبة في التدخلات العربية والإقليمية، من وجهة نظر أعضاء المجلس التشريعي فقد كانت: العمل على تحويل التدخلات العربية والإقليمية بأن تصب في مصلحة ومتطلبات القضية الفلسطينية، التحرر من التدخلات العربية والإقليمية خاصة في موضوع تحقيق الوحدة الوطنية، وابتعاد الأحزاب الفلسطينية عن سياسة التحالفات الخارجية، والتحرر من المال السياسي والبحث عن بدائل وطنية.

- يرغب 6.2% من أعضاء المجلس التشريعي تثبتت شكل العلاقة مع إسرائيل، مقابل 93.8% يرغبون تحويلها.

تعزى النتيجة أعلاه، إلى مجموعة من العوامل أبرزها تتصل إسرائيل من التزامات أوصلو، وإمعانها في سياسة الاستيطان، وتكريس الاحتلال، وانغلاق أفق أي تسوية سياسية ممكنة مع هذا الكيان، الأمر الذي يتطلب إعادة صياغة العلاقة شكلا ومضمونا مع الاحتلال الإسرائيلي.

والنتيجة أعلاه جاءت منسجمة مع النتيجة التي حصل عليها مجال السياقات السياسية الموضوعية في النظام السياسي الفلسطيني في استبانة مدى فعالية السياقات السياسية في مجال بناء وتطبيق نموذج في العدالة الانتقالية في السياق الفلسطيني، من وجهة نظر أعضاء المجلس التشريعي التي تمثلت بالتأكيد على ضرورة إعادة النظر في شكل العلاقة مع الاحتلال الإسرائيلي.

وفيما يتعلق بأبرز مظاهر التحول المطلوبة في شكل العلاقة مع إسرائيل، من وجهة نظر أعضاء المجلس التشريعي: وقف التنسيق الأمني مع إسرائيل، وإنهاء الالتزامات والاتفاقات مع إسرائيل، والتعامل مع إسرائيل على أنها دولة احتلال تجدر مقاومتها، ووقف مسار التفاوض مع إسرائيل، واستبداله بمسار المقاومة، وتحميل إسرائيل كلفة الاحتلال.

ب. النتائج المتعلقة بسؤال المقابلة الثاني الذي نصه:

ما حدود المسؤولية المؤسساتية والوطنية في تطبيق العدالة الانتقالية في السياق

الفلسطيني؟

تمت استجابة المقابلين وكانت إجاباتهم على هذا السؤال على النحو الآتي:

أولاً: حدود المسؤولية المؤسساتية

- الحكومة الفلسطينية

جدول (23): المتوسطات الحسابية والدرجة لحدود مسؤولية الحكومة الفلسطينية في تطبيق نموذج في العدالة الانتقالية من وجهة نظر أعضاء لجنة المصالحة المجتمعية

الدرجة	المتوسط الحسابي	الادوار
كبيرة	3.73	تفعيل عمليات إعادة إعمار قطاع غزة
كبيرة	3.60	تعويض ضحايا الانتهاكات السابقة الناجمة عن الانقسام
متوسطة	3.13	مراقبة آليات واستراتيجيات تطبيق العدالة الانتقالية
متوسطة	3.13	تقديم ضمانات عدم تكرار انتهاكات حقوق الإنسان مستقبلاً
متوسطة	3.00	إعادة تأهيل ضحايا الانتهاكات السابقة الناجمة عن الانقسام
متوسطة	2.93	تنفيذ الأحكام الصادرة من القضاء فيما يتصل بالانتهاكات السابقة للحقوق الإنسان والناجمة عن الانقسام
قليلة	2.26	تخليد ذكرى ضحايا الانتهاكات السابقة والناجمة عن الانقسام
متوسطة	3.11	الدرجة الكلية لحدود مسؤولية الحكومة في تطبيق العدالة الانتقالية

ويتضح من الجدول السابق أن حدود مسؤولية الحكومة الفلسطينية في مجال تطبيق

العدالة الانتقالية من وجهة نظر أعضاء لجنة المصالحة المجتمعية كانت كبيرة على الفقرات ذات

الأرقام (1)، (2)، وكانت متوسطة على الفقرات ذات الأرقام (3)، (4)، (5)، (6) وقليلة على

الفقرة رقم (7)

وفيما يتعلق بالدرجة الكلية لحدود دور الحكومة الفلسطينية في تطبيق استراتيجيات

العدالة الانتقالية فكان متوسط بدرجة بلغت 3.11

جاءت النتيجة أعلاه منطقية في ظل التحولات السياسية-الاجتماعية التي عايشها الشعب الفلسطيني، حيث تؤكد هذه النتيجة بأنه يقع على عاتق الحكومة دورا أكبر في اجترار وتطبيق نموذج في العدالة الانتقالية في مسألتين رئيسيتين هما: إعادة إعمار قطاع غزة، وتعويض ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان السابقة جراء الانقسام. وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى استمرار عجز الحكومة الفلسطينية الحالية عن إعادة إعمار قطاع غزة جراء العدوان الإسرائيلي عام 2014م، وبالتالي حرمان الأفراد من الشعب الفلسطيني في القطاع من العيش بكرامة وحرية، وبالتمتع بأقل حقوق الإنسان التي ممكن أن تلبي لهم من مأكل وملبس وسكن وخدمات صحية وتعليمية واجتماعية وغيرها، الأمر الذي يفترض أن يتربع على رأس أولويات حكومة التوافق الوطني باعتبارها الجسم المسؤول عن رسم الخطط الاستراتيجية والوطنية وبما يستجيب لأولوية حل التحديات والأزمات التي يعاني منها الشعب الفلسطيني، وبما يصب بالمصلحة الوطنية، من جانب آخر تعبر مسألة تعويض ضحايا الانتهاكات لحقوق الإنسان جراء الانقسام ضمن حدود الدور الكبير الذي يفترض أن تلعبه الحكومة لما له من بعد وطني سياسي اجتماعي يحتاج لجهة سياسية فاعلة ومستقلة لتعويض الضحايا ماديا ومعنويا، والاعتذار لهم وغيرها من آليات التعويض. وهذا الدور الملقى على الحكومة يستلزم منها إعادة تفعيل نفسها وإعادة النظر في نهجها وسياساتها على أن تكون حكومة وحدة وطنية جامعة تسعى لإنهاء الانقسام والمساهمة في تحقيق المشروع الوطني الفلسطيني. في حين أظهرت النتيجة بأن لا يجب أن يكون للحكومة دور في مسألة تخليد ذكرى ضحايا الانتهاكات السابقة والناجمة عن الانقسام، الأمر الذي تراه الباحثة منطقيا وتعزوه إلى البعد المعنوي لها حيث أن آلية تخليد الذكرى هي من الآليات التي يفترض أن تقوم على تنفيذها أعلى سلطة سياسية في الدولة ألا وهي منظمة التحرير الفلسطينية.

- المجلس التشريعي

جدول (24): المتوسطات الحسابية والدرجة لحدود مسؤولية المجلس التشريعي في تطبيق نموذج في العدالة الانتقالية من وجهة نظر أعضاء لجنة المصالحة المجتمعية

الدرجة	المتوسط الحسابي	الأدوار
كبيرة	3.53	سن قوانين خاصة بالعدالة الانتقالية بما ينسجم وخصوصية السياق الفلسطيني
متوسطة	3.46	الإشراف على تنفيذ استراتيجيات العدالة الانتقالية فلسطينيا
متوسطة	3.46	تفعيل الدور الرقابي في مجال الالتزام والتشريعات الخاصة بحقوق الإنسان وحياته العامة
متوسطة	3.13	تفعيل ومتابعة ورش الحوار الوطني والمشاورات الوطنية
متوسطة	3.13	متابعة إجراءات وآليات الإصلاح المؤسسي
متوسطة	3.34	الدرجة الكلية لحدود مسؤولية المجلس التشريعي في تطبيق العدالة الانتقالية

يتضح من الجدول السابق أن حدود مسؤولية المجلس التشريعي في مجال تطبيق العدالة الانتقالية من وجهة نظر أعضاء لجنة المصالحة المجتمعية كانت كبيرة على الفقرة رقم (1)، ومتوسطة على الفقرات ذات الأرقام (2)، (3)، (4)، (5)

تعزى النتيجة أعلاه إلى أن المجلس التشريعي هو الجهة المناط بها سن القوانين الخاصة بالعدالة الانتقالية التي بدورها تحتاج توفر جهاز تشريعي فاعل ومستقل توكل له مهام تشريع القوانين الخاصة بالعدالة الانتقالية، وبما يتناغم وخصوصية السياقات السياسية والاجتماعية الفلسطينية، فالعدالة الانتقالية لا يمكن أن ترى النور بلا قانون خاص بها، الأمر الذي يبرر ويعزز الدور الرئيس والأعظم للمجلس التشريعي بأن يسن القوانين والتشريعات الخاصة بها، بشرط أن يكون فاعلا ومستقلا، كل ما سبق يشدد على ضرورة توافر مجلس تشريعي فلسطيني مستقل يعول عليه بالمساهمة في مجال العدالة الانتقالية في السياق الفلسطيني.

- الجهاز القضائي

جدول (25): المتوسطات الحسابية والدرجة لحدود مسؤولية الجهاز القضائي في تطبيق نموذج في العدالة الانتقالية من وجهة نظر أعضاء لجنة المصالحة المجتمعية

الدرجة	المتوسط الحسابي	الادوار
كبيرة	3.60	تقصي الحقائق في الانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان الناجمة عن الانقسام
كبيرة	3.53	إصدار أحكام قضائية حول الانتهاكات التي حصلت بدوافع شخصية أو اجتماعية
متوسطة	3.06	محاسبة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان السابقة لحقوق الإنسان والناجمة عن الانقسام
متوسطة	3.06	إصدار أحكام قضائية حول الانتهاكات التي حصلت بدوافع حزبية سياسية
متوسطة	2.73	التحقق في الانتهاكات السابقة من حيث دوافعها سواء كانت سياسية أو مدنية أو مدنية أو شخصية
متوسطة	2.66	تطبيق الاستراتيجيات القانونية للعدالة الانتقالية فلسطينياً
متوسطة	3.11	الدرجة الكلية لحدود مسؤولية الجهاز القضائي في تطبيق العدالة الانتقالية

الجدول السابق يوضح أن حدود مسؤولية الجهاز القضائي في مجال تطبيق العدالة الانتقالية من وجهة نظر أعضاء لجنة المصالحة المجتمعية كانت كبيرة على الفقرات ذات الأرقام (1)، (2) ومتوسطة على الفقرات ذات الأرقام (3)، (4)، (5)، (6)

وتعزى هذه النتيجة إلى الدور المتخصص الذي يمكن أن تلعبه الهيئة القضائية في مجال تطبيق العدالة الانتقالية من حيث إجراء التحقيقات والمحاسبة والمساءلة وتقصي الحقائق، الأمر الذي يستوجب توافر جهاز قضائي وسلطة قضائية مستقلة توكل إليها أدوارا في العدالة الانتقالية تتصل والآليات أعلاه.

ثانياً: حدود المسؤولية الوطنية

- منظمة التحرير الفلسطينية

جدول (26): المتوسطات الحسابية والدرجة لحدود مسؤولية م.ت.ف في تطبيق نموذج في العدالة الانتقالية من وجهة نظر أعضاء لجنة المصالحة المجتمعية

الدرجة	المتوسط الحسابي	الأدوار
كبيرة	3.93	توفير المصادر المالية والمعنوية الكفيلة بتعويض الضحايا وذويهم
كبيرة	3.60	تقديم الغطاء السياسي الداعم لتطبيق استراتيجيات العدالة الانتقالية
متوسطة	3.20	تشكيل لجنة تقصي الحقائق للانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان جراء الانقسام
متوسطة	3.00	تنظيم وإدارة ورش الحوار الوطني
متوسطة	2.73	وضع برامج تعويض لضحايا الانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان الناجمة عن الانقسام
قليلة	2.20	وضع برنامج تخليد ذكرى ضحايا الانقسام
قليلة	2.13	محاسبة مرتكبي الانتهاكات السابقة عبر لجنة متخصصة
متوسطة	2.97	الدرجة الكلية لحدود مسؤولية م.ت.ف في تطبيق العدالة الانتقالية

ويتضح من الجدول السابق أن حدود مسؤولية م.ت.ف في مجال تطبيق العدالة الانتقالية من وجهة نظر أعضاء لجنة المصالحة المجتمعية كانت كبيرة على الفقرات ذات الأرقام (1)، (2) ومتوسطة على الفقرات ذات الأرقام (3)، (4)، (5)، وقليلة على الفقرات ذات الأرقام (6)، (7)

وتعني النتيجة أعلاه أن منظمة التحرير الفلسطينية لها الدور الأكبر في مجالات محددة تتصل واجتراح وتطبيق نموذج فلسطيني في العدالة الانتقالية لعل أبرزها: توفير المصادر المالية والمعنوية الكفيلة بتعويض الضحايا وذويهم، وتقديم الغطاء السياسي الداعم لتطبيق استراتيجيات العدالة الانتقالية بدرجة كبيرة، وتعزى هذه النتيجة إلى أن م.ت.ف هي أعلى سلطة في النظام السياسي الفلسطيني وهي القادرة على تقديم الغطاء السياسي الداعم لاجتراح وتطبيق نموذج في العدالة الانتقالية.

وفيما يتعلق بالدرجة الكلية لحدود دور م.ت.ف في تطبيق العدالة الانتقالية فكان

متوسطة بدرجة بلغت 2.97

وتعزى هذه النتيجة إلى الحاجة لإعادة بناء وتفعيل مؤسسات منظمة التحرير لتتمكن من

إعادة دورها بفعالية.

- أدوار متوقعة للأحزاب الفلسطينية

جدول (27): المتوسطات الحسابية والدرجة لحدود مسؤولية الأحزاب الفلسطينية في تطبيق نموذج في العدالة الانتقالية من وجهة نظر أعضاء لجنة المصالحة المجتمعية

الأدوار	المتوسط الحسابي	الدرجة
تعزيز قيم الانتماء الوطني	4.46	كبيرة
تعزيز قيم الوحدة الوطنية	4.40	كبيرة
تعزيز قيم التسامح وتقبل الآخر	4.13	كبيرة
تفعيل وإدارة ورش الحوار الوطني	4.00	كبيرة
تعزيز قيم التداول السلمي للسلطة	3.86	كبيرة
دعم عمليات الإصلاح الإداري	3.53	كبيرة
المساهمة في عملية تقصي الحقائق حول الانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان والناجمة عن الانقسام	3.33	متوسطة
الدرجة الكلية لحدود مسؤولية الأحزاب في تطبيق العدالة الانتقالية	3.96	كبيرة

يتضح من الجدول السابق أن حدود مسؤولية الأحزاب الفلسطينية في مجال تطبيق

العدالة الانتقالية من وجهة نظر أعضاء لجنة المصالحة المجتمعية كانت كبيرة على الفقرات ذات

الأرقام (1)، (2)، (3)، (4)، (5)، (6) ومتوسطة على الفقرة ذات رقم (7).

تحدد النتيجة أعلاه مسؤولية كبيرة للأحزاب في اجترح وتطبيق نموذج فلسطيني في

العدالة الانتقالية في مجالات محددة أبرزها: تعزيز قيم الانتماء الوطني، وتعزيز قيم الوحدة

الوطنية، وتعزيز قيم التسامح وتقبل الآخر، ذلك كون الأحزاب الفلسطينية مكون أصيل من

مكونات السياقات السياسية الذاتية للنظام السياسي الفلسطيني، وجزء لا يتجزأ من الحياة السياسية الفلسطينية باعتبار المجتمع الفلسطيني يمتاز بالتعدد والتنوع الحزبي، الأمر الذي إن أحسن التعامل معه كان مؤشراً دالاً على البناء الديمقراطي، أضف إلى ذلك ما تحتاجه العدالة الانتقالية في تطبيق استراتيجياتها إلى توافر أحزاب سياسية وطنية تغلب المصلحة الوطنية العليا على المصالح الحزبية، تؤدي أدواراً مهمة في إرساء وتعزيز القيم القائمة عليها العدالة الانتقالية من تسامح وانتفاء وطني وتقبل الآخر، إضافة لتسهيل عملية الحوار والمشاورات الوطنية وغيرها من الأدوار.

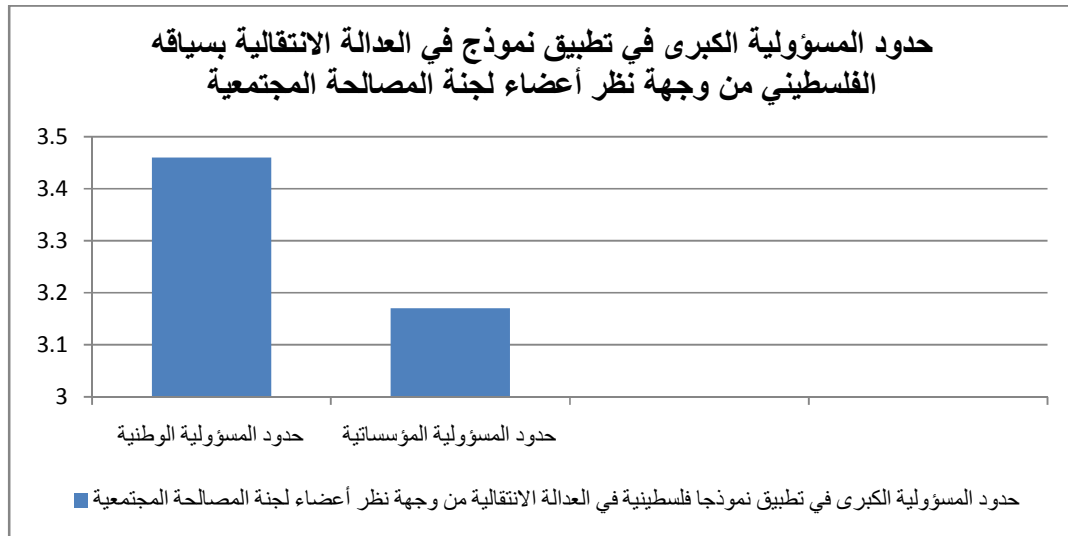
وفيما يتعلق بالدرجة الكلية لحدود دور الأحزاب الفلسطينية في تطبيق العدالة الانتقالية فكانت كبيرة بدرجة بلغت 3.96

جدول (28): حدود المسؤولية الأكبر في تطبيق نموذج في العدالة الانتقالية بسياقه الفلسطيني من وجهة نظر أعضاء لجنة المصالحة المجتمعية

حدود المسؤولية	العدد	المتوسط الحسابي
حدود المسؤولية الوطنية	15	3.46
حدود المسؤولية المؤسسية	15	3.17

ويتضح من الجدول السابق أن حدود المسؤولية الوطنية لها دور أكبر بمتوسط حسابي 3.46 في تحقيق العدالة الانتقالية في المجتمع الفلسطيني من حدود المسؤولية المؤسسية بمتوسط حسابي 3.17

وتظهر هذه النتيجة في الشكل رقم (3)



شكل (3): حدود المسؤولية الكبرى في تطبيق نموذج فلسطيني في العدالة الانتقالية من وجهة نظر أعضاء لجنة المصالحة المجتمعية

النتيجة أعلاه جاءت منطقية من حيث أن تطبيق استراتيجيات العدالة الانتقالية تتطلب أدواراً واستراتيجيات وطنية أكبر منها في مجال المسؤولية المؤسسية، كون أن الأبعاد والمضامين القائمة عليها العدالة الانتقالية والأهداف التي وضعت لأجلها هي تصب في الخانة الوطنية وتحقيق المصلحة الوطنية والتي هي أعمق وأبعد بكثير من الأبعاد المؤسسية، فالأبعاد الوطنية هي المؤسسة للبناء السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي، ذلك كون الأبعاد الوطنية هي الأكثر ارتباطاً بالحياة السياسية للمجتمع وأكثر انخراطاً بالأزمات والقضايا الوطنية التي تطرأ، وهي الأقرب لفهم تلك الأزمات ووضع الحلول المناسبة لها، كما يفترض أن تكون هي الأقرب للجماهير ولكافة فئات المجتمع. يضاف إلى ذلك، أن البناء الديمقراطي الذي تسعى العدالة الانتقالية إلى تحقيقه هو بالأساس يفترض أن يكون أكثر التصاقاً بالجهات الوطنية الرسمية وغير الرسمية بأن تتحمل المسؤولية فيه، وتأخذ الدور المناسب فيه.

ج. النتائج المتعلقة بسؤال المقابلة الثالث، والذي نصه:

ما الأدوار التي يمكن أن تتناط بالمجتمع المدني الفلسطيني في تحقيق العدالة الانتقالية في السياق الفلسطيني؟

تمت استجابة المقابلون وكانت إجاباتهم على هذا السؤال على النحو الآتي:

جدول (29): الأدوار التي يمكن أن تناط بالمجتمع المدني في تحقيق العدالة الانتقالية في السياق الفلسطيني من وجهة نظر مدراء مؤسسات المجتمع المدني مرتبة حسب الأهمية من الأكثر إلى الأقل أهمية

الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الأدوار
كبيرة	.48	4.70	نشر وتعزيز ثقافة التسامح وتقبل الآخر
كبيرة	.51	4.60	نشر وتعزيز ثقافة احترام حقوق الإنسان والديمقراطية
كبيرة	.70	4.50	نشر وتعزيز ثقافة احترام القانون
كبيرة	.91	4.20	نشر وتعزيز ثقافة التداول السلمي للسلطة
كبيرة	.78	4.20	الضغط باتجاه إنهاء الانقسام وتحقيق الوحدة الوطنية
كبيرة	1.10	4.10	المساهمة في إصلاح مؤسسات النظام السياسي الفلسطيني
كبيرة	.94	4.00	المساهمة في تطبيق استراتيجيات وآليات العدالة الانتقالية
كبيرة	1.31	3.80	غرس وتعميم قيم الحوار والمشاورات الوطنية
كبيرة	1.03	3.80	نشر وتعزيز ثقافة المشاركة السياسية
كبيرة	1.63	3.70	نشر وتعزيز ثقافة المواطنة

ويتضح من الجدول السابق أن جميع الأدوار التي يمكن أن تناط بالمجتمع المدني الفلسطيني في مجال تطبيق العدالة الانتقالية بسياقها الفلسطيني قد حصلت على درجة كبيرة، وأكثرها الأدوار التالية: نشر وتعزيز ثقافة التسامح وتقبل الآخر، ونشر وتعزيز ثقافة احترام حقوق الإنسان والديمقراطية، ونشر وتعزيز ثقافة احترام القانون. وأقلها تحقيقاً للعدالة الانتقالية هي الأدوار التالية: نشر وتعزيز ثقافة المواطنة، نشر وتعزيز ثقافة المشاركة السياسية، غرس وتعميم قيم الحوار والمشاورات الوطنية.

تعزى النتيجة أعلاه إلى أن اجترح وتطبيق نموذج في العدالة الانتقالية يتطلب توفر مجموعة من القيم لعل أبرزها نشر وتعزيز ثقافة التسامح وتقبل الآخر، ونشر وتعزيز ثقافة

احترام حقوق الإنسان والديمقراطية، ونشر وتعزيز ثقافة احترام القانون، وهذه القيم تقع في صلب عمل وأدوار مؤسسات المجتمع المدني.

د. النتائج المتعلقة بسؤال المقابلة الرابع، والذي نصه:

في أي مرحلة من مراحل العدالة الانتقالية ترون فيها دوراً أكثر أولوية للمجتمع المدني الفلسطيني؟

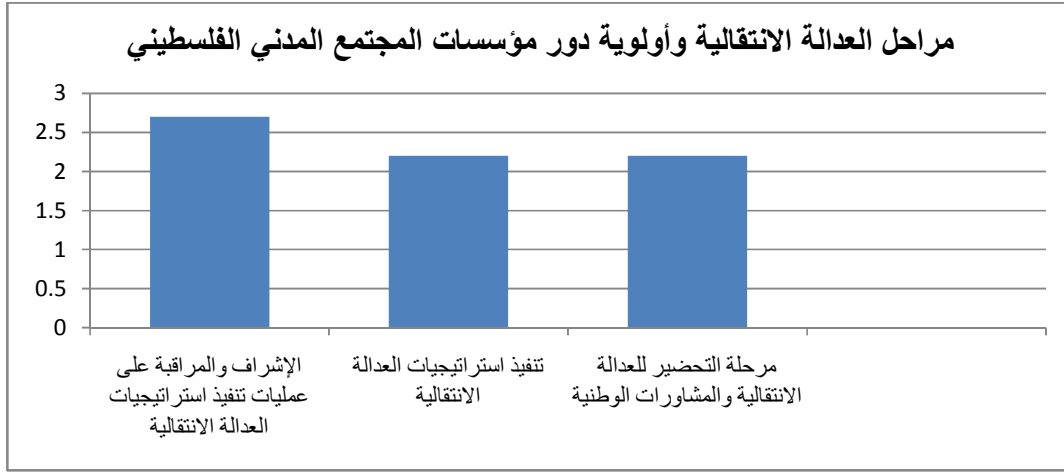
تمت استجابة المقابلون وكانت إجاباتهم على هذا السؤال على النحو الآتي:

جدول (30): مراحل العدالة الانتقالية وأولوية دور مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني

الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	مراحل العدالة الانتقالية
كبيرة	.67	2.70	الإشراف والمراقبة على عمليات تنفيذ استراتيجيات العدالة الانتقالية
متوسطة	.63	2.20	تنفيذ استراتيجيات العدالة الانتقالية
متوسطة	1.03	2.20	مرحلة التحضير للعدالة الانتقالية والمشاورات الوطنية

ويتضح من الجدول السابق أن أولوية دور المجتمع المدني في تحقيق العدالة الانتقالية كان في مرحلة الإشراف والمراقبة على عمليات تنفيذ استراتيجيات العدالة الانتقالية، وأقلها أولوية، في مرحلة التحضير للعدالة الانتقالية والمشاورات الوطنية.

وتظهر هذه النتيجة في الشكل رقم (4)



شكل (4): مراحل العدالة الانتقالية وأولوية دور مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني.

النتيجة أعلاه منسجمة مع الدور المناط بالمجتمع المدني في مجال تطبيق العدالة الانتقالية في السياق الفلسطيني، انطلاقاً من أن العدالة الانتقالية تتطلب توافر جهة وطنية مستقلة ونزيهة ومحيدة، قوامها الأسس الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان يناط لها لعب دور الإشراف والرقابة على عمليات تنفيذ استراتيجيات العدالة الانتقالية لضمان مبادئ النزاهة والشفافية والعدالة في التطبيق، الأمر الذي من شأنه الحد من فرص العودة مستقبلاً إلى مربع النزاع، وهذا من شأنه أن يعمل على تحقيق ثقة المواطنين بنهج العدالة الانتقالية كطريق لمعالجة تركبة صعبة وثقيلة من انتهاكات حقوق الإنسان وماض أليم لم تطوى صفحته بعد، ومن جانب آخر يعتبر داعم ودافع باتجاه تعزيز فرص نجاح العدالة الانتقالية والبناء الديمقراطي والانتقال إلى مستقبل أفضل.

رابعاً: أبرز ما توصلت إليه الدراسة بناء على نتائج أسئلة الدراسة وفرضياتها

على ضوء ما تقدم من نتائج متعلقة بالإجابة على أسئلة الدراسة وفرضياتها، يمكن استخلاص أبرز ما توصلت إليه الدراسة ووفقاً للمبحوثين، وذلك على النحو التالي:

1. إن دور مؤسسات المجتمع المدني في النموذج الفلسطيني للعدالة الانتقالية ووفقاً للمبحوثين يتمثل في مساهمة هذه المؤسسات في التمهيد للبيئة الاجتماعية والسياسية التي يتطلبها تنفيذ

هذا النموذج، وأن الدور الأكبر لهذه المؤسسات يتمثل في الإشراف والمراقبة على تنفيذ آليات واستراتيجيات العدالة الانتقالية.

2. إن دور الحكومة الفلسطينية في النموذج الفلسطيني للعدالة الانتقالية ووفقا للمبشرين، محدد بشكل أساسي في مجال العمل على إعادة إعمار قطاع غزة وتعويض ضحايا الانتهاكات الناجمة عن الانقسام.

3. إن دور منظمة التحرير الفلسطينية في النموذج الفلسطيني للعدالة الانتقالية ووفقا للمبشرين، محدد بشكل أساسي في العمل على توفير المصادر المالية والمعنوية الكفيلة بتعويض ضحايا الانتهاكات وذويهم، بالإضافة الى تقديم الغطاء السياسي الداعم لتطبيق استراتيجيات العدالة الانتقالية.

4. يرى المبشرين أن دور المجلس التشريعي في النموذج الفلسطيني للعدالة الانتقالية محدد بشكل أساسي بسن القوانين الخاصة بالعدالة الانتقالية بسياقها الفلسطيني.

5. إن دور السلطة القضائية في النموذج الفلسطيني للعدالة الانتقالية ووفقا للمبشرين محدد بتقصي الحقائق في الانتهاكات السابقة لحقوق الانسان وإصدار الأحكام القضائية حولها.

6. إن دور الاحزاب السياسية والقوى الوطنية في النموذج الفلسطيني للعدالة الانتقالية ووفقا للمبشرين، محدد بشكل رئيسي بعملها في مجال تعزيز قيم الانتماء الوطني، وتعزيز قيم الوحدة الوطنية، وتفعيل ورش الحوار الوطني والمصالحة الوطنية، ودعم عمليات الإصلاح الاداري.

7. إن تمايز السياق الفلسطيني عن باقي السياقات العربية والاقليمية والتي طبقت نماذج مختلفة في العدالة الانتقالية، هذا التمايز يضيف بعدا جديدا على الاهداف التي يمكن ان تحققها العدالة الانتقالية ووفقا للمجتمعات والبيئات السياسية والاجتماعية المختلفة. حيث انه في معظم تجارب العدالة الانتقالية للمجتمعات المختلفة هدفت العدالة الانتقالية الى مغادرة الماضي والبناء الديمقراطي، في حين تشير نتائج الدراسة الحالية أن العدالة الانتقالية في سياقها الفلسطيني

ووفقا للنموذج المقترح في حال تم تطبيقه ستحقق هدفا إضافيا يتمثل بتعزيز قدرة الفلسطينيين - من حيث هم شعب محتل- على مواجهة التحديات وتحقيق الأهداف الوطنية وعلى رأسها التحرر الوطني والاستقلال بالإضافة الى انجاز مهمة التحول الديمقراطي.

تباعا لما سبق، وفي ضوء غياب نموذج فلسطيني متكامل في العدالة الانتقالية، يراعي السياقات الاجتماعية والسياسية، قوامه الوحدة الوطنية وداعما للتحرر الوطني والبناء الديمقراطي، وفي ضوء عجز لجنة المصالحة المجتمعية عن استكمال مهامها نظرا للتحديات التي وقفت أمام أداء مهامها، وفي ضوء التمهيص والتحليل لما أسفرت عنه الدراسة من نتائج، تجترح الباحثة نموذجا فلسطينيا في العدالة الانتقالية، حيث قامت الباحثة بتطويره مستعينة بنتائج الدراسة وأدبياتها، وتألف النموذج المقترح من أربعة محاور رئيسة يمكن عرضه على النحو الآتي:

النموذج الفلسطيني المقترح في العدالة الانتقالية

يتألف النموذج الفلسطيني المقترح في العدالة الانتقالية، ووفقا لنتائج الدراسة، من أربعة محاور رئيسة على النحو الآتي:

المحور الأول: التحضير لتطبيق النموذج الفلسطيني في العدالة الانتقالية.

المحور الثاني: تطبيق النموذج الفلسطيني في العدالة الانتقالية متضمنا الإشراف والمتابعة.

المحور الثالث: الدليل الإجرائي لتطبيق استراتيجيات العدالة الانتقالية في السياق الفلسطيني.

المحور الرابع: الهيكل التنظيمي للنموذج الفلسطيني في العدالة الانتقالية.

المحور الأول: مرحلة التحضير لتطبيق النموذج الفلسطيني في العدالة الانتقالية

أ. الهدف العام:

السياقات الاجتماعية والسياسات السياسية حاضنة وداعمة لتطبيق النموذج الفلسطيني في العدالة الانتقالية.

ب. خطة العمل

الأهداف الخاصة	إجراءات العمل	جهة التنفيذ
مجتمع مدني يراعي في عمله وبرامجه المصلحة الوطنية العليا من جانب، وداعم لمسيرة تطبيق العدالة الانتقالية في سياقها الفلسطيني من جانب آخر.	إطلاق ورش عمل وطنية تسعى إلى الاتفاق بين التيارات السياسية الوطنية والإسلامية على ميثاق شرف ينأى بمنظمات المجتمع المدني عن التجاذبات والاستقطابات السياسية ويعزز من استقلاليتها.	منظمات المجتمع المدني وبمشاركة فاعلة من الأحزاب والقوى الوطنية والإسلامية المختلفة.
	إعادة نظر مؤسسات المجتمع المدني ببرامجها بما ينسجم والأولويات والاحتياجات الوطنية وتوفير مصادر تمويل وطنية قادرة على تحديد هذه الأولويات.	مؤسسات المجتمع المدني
	تشكيل لوبي من مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني ضاغط باتجاه تحقيق الوحدة الوطنية.	مؤسسات المجتمع المدني
	تشكيل ائتلاف من مؤسسات مجتمع مدني متخصصة، تقوم مهامها على تمكين المجتمع المدني من ممارسة دوره بفاعلية في تطبيق العدالة الانتقالية في السياق الفلسطيني.	مؤسسات المجتمع المدني
برنامج وطني سياسي متوافق عليه، متضمنا آليات تحقيق الأهداف الوطنية (التوافق على آليات وأشكال المقاومة)	إطلاق ورش حوار وطني تسعى لتعزيز مكانة المقاومة وثقافتها وفعاليتها في خدمة المسار السياسي وتحقيق الأهداف الوطنية من خلال التوافق على برنامج سياسي موحد متضمنا آليات تحقيق أهداف البرنامج الوطني عبر التوافق على أشكال المقاومة وآلياتها بأزمنة وأماكن مختلفة.	-القوى الوطنية والإسلامية. - المستقلون.
منظمة تحرير فلسطينية داعمة وحاضنة لتطبيق النموذج الفلسطيني في العدالة الانتقالية.	ضمان انتظام اجتماعات الإطار القيادي المؤقت لمنظمة التحرير الفلسطينية وتمكينه لأدائه مهامه المتفق عليها في اتفاقيات المصالحة.	رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

الاهداف الخاصة	إجراءات العمل	جهة التنفيذ
حكومة فلسطينية داعمة لإجراءات العدالة الانتقالية	إعادة النظر في شكل ووظائف الحكومة الفلسطينية بما يخدم تحقيق الأهداف الوطنية، والتوافق على تشكيل حكومة وحدة وطنية قادرة على دعم إنجاز وحدة وطنية حقيقية.	- اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. - الإطار القيادي المؤقت.
	التوافق على سياسات توحيد وتفعيل الأجهزة الأمنية والمدنية على أسس مهنية ووطنية بما يدعم تطبيق اتفاقيات المصالحة، وتنفيذ السياسات الخاصة بهذا الشأن.	- اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. - الإطار القيادي المؤقت. - الحكومة الفلسطينية.
سياقات موضوعية في النظام السياسي الفلسطيني حاضنة وداعمة لتطبيق النموذج الفلسطيني في العدالة الانتقالية	التوافق على استراتيجية وطنية بديلة قادرة على تحقيق الأهداف الوطنية وتتجاوز اتفاق أوسلو ومتطلباته والتزاماته.	- اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. - الإطار القيادي المؤقت. - المستقلون. - المجتمع المدني.
	التوافق الوطني الفلسطيني على استقلالية القرار الوطني والنأي عن التحالفات العربية والإقليمية التي لا تخدم المصلحة الوطنية العليا.	- اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. - الإطار القيادي المؤقت.
	صياغة العلاقة مع الاحتلال على أساس يحترم التوافقات والمصالح والأهداف الوطنية.	- اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. - الإطار القيادي المؤقت.

الاهداف الخاصة	إجراءات العمل	جهة التنفيذ
القضايا الاستراتيجية الوطنية في السياق السياسي الفلسطيني ممهدة وداعمة لتطبيق النموذج الفلسطيني في العدالة الانتقالية.	إنهاء الانقسام وتحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية وفقا لاتفاقيات المصالحة الموقعة بين الأطراف السياسية.	- طرفي الانقسام بشكل أساسي. - دور ضاغط لكافة القوى الوطنية والمجتمع المدني والمستقلون لتحقيق ذلك.
	إطلاق حوار وطني يسعى لإنجاز المصالحة التاريخية بين التيارات الإسلامية والقومية والليبرالية واليسارية في الساحة الفلسطينية	

المحور الثاني: تطبيق النموذج الفلسطيني في العدالة الانتقالية متضمنا الإشراف والمتابعة

أ. الهدف العام:

تطبيق استراتيجيات العدالة الانتقالية فلسطينيا.

ب. البنية التنظيمية الداعمة لتطبيق استراتيجيات العدالة الانتقالية فلسطينيا:

حسن تطبيق استراتيجيات العدالة الانتقالية فلسطينيا يتطلب توفير مجموعة من العناصر، وتتحدد مسؤولية توفير عناصر هذه البنية تبعا للجهات الفلسطينية الرسمية وغير الرسمية كما يتضح في الجدول الآتي:

الجهة	المسؤولية/ الأدوار
م.ت.ف - الإطار القيادي المؤقت	- تقديم الغطاء السياسي الداعم لتطبيق استراتيجيات العدالة الانتقالية. - إنشاء لجنة تنفيذية عليا من قبل الإطار القيادي المؤقت لتطبيق النموذج الفلسطيني للعدالة الانتقالية، تتشكل اللجنة بحيث يكون في عضويتها (أعضاء لجنة تنفيذية، الأحزاب، ممثلين عن المجتمع المدني، مستقلون، ممثلين عن السلطة التشريعية والقضائية) وتسمى هذه اللجنة: "الهيئة الفلسطينية المستقلة للعدالة الانتقالية". - إنشاء لجنة عليا من قبل الإطار القيادي المؤقت للإشراف والمراقبة على عمل الهيئة الفلسطينية المستقلة للعدالة الانتقالية ولجانها الفرعية المتخصصة تضم في عضويتها (أعضاء لجنة تنفيذية، الأحزاب، ممثلين عن المجتمع المدني، مستقلون، ممثلين عن السلطة التشريعية والقضائية) وتسمى هذه اللجنة: "اللجنة العليا للإشراف والمتابعة".
الأحزاب والقوى الوطنية والإسلامية	المساهمة في إطلاق ورش حوار وطني مستمرة حول العدالة الانتقالية ومبرراتها وأهميتها في السياق الفلسطيني.
السلطة التنفيذية	- تفعيل عملية إعادة بناء ما خلفه العدوان الإسرائيلي في قطاع غزة. - توفير وتخصيص الموارد المالية واللوجستية اللازمة لعمل الهيئة المستقلة للعدالة الانتقالية.
السلطة التشريعية	- إصدار تشريع خاص يسمى "قانون العدالة الانتقالية"، يتضمن فلسفة وأهداف العدالة الانتقالية في سياقها الفلسطيني، كما يحدد القانون الهيئة التنفيذية والإشرافية واللجان الخاصة بها والمهام والصاحيات والإزامية قراراتها.
الجهاز القضائي	إصلاح الجهاز القضائي وتشكيل لجنة قضائية متخصصة في العدالة الانتقالية ومستقلة، تعنى بتطبيق استراتيجيات العدالة الانتقالية ذات الصلة.

الجهة	المسؤولية/ الأدوار
المجتمع المدني	- المساهمة في إطلاق ورش حوار وطني مستمرة حول العدالة الانتقالية ومبرراتها وأهميتها في السياق الفلسطيني. - المساهمة في تطوير وتنفيذ ورش عمل وندوات داعمة للسياقات الاجتماعية والسياسية الداعمة والمعززة لتطبيق استراتيجيات العدالة الانتقالية في السياق الفلسطيني. - تشكيل حملات حشد ومناصرة تسعى لدعم تطبيق استراتيجيات العدالة الانتقالية، وتقديم واقتراح الحلول العملية للصعوبات والتحديات التي ترافق عملية التطبيق.
المستقلون	- المساهمة والمشاركة في حملات حشد ومناصرة تسعى لدعم تطبيق استراتيجيات العدالة الانتقالية، وتقديم واقتراح الحلول العملية للصعوبات والتحديات التي ترافق عملية التطبيق.

ج. الأدوار والمسؤوليات في تطبيق استراتيجيات العدالة الانتقالية فلسطينيا

أولا : الهيئة الفلسطينية المستقلة للعدالة الانتقالية

استراتيجيات العدالة الانتقالية	الأدوار والمسؤوليات
تقصي الحقائق	- تشكيل لجنة مهنية مستقلة لتقصي الحقائق وتحديد مهامها.
المحاسبة والقصاص وضمانات عدم التكرار	- إنشاء محكمة جنائية متخصصة للمحاسبة والقصاص في قضايا الانتهاكات ، وتسمى (المحكمة المتخصصة في قضايا العدالة الانتقالية)
التعويض وجبر الضرر وإعادة التأهيل	- إنشاء لجنة يناط بها أعمال التعويض وجبر الضرر، وإعادة التأهيل تسمى "لجنة التعويض وجبر الضرر"، وتمارس اللجنة عملها ومهامها وفقا لقانون خاص يشرعه المجلس التشريعي، ووفقا للجان عمل متخصصة في إطار لجنة التعويض وجبر الضرر. - مساهمة أعضاء اللجنة التنفيذية في برامج رد الاعتبار للضحايا وتخليد ذكراهم.
التطهير والإصلاح المؤسسي	- تشكيل لجنة خاصة بالتطهير والإصلاح المؤسسي
المصالحة الوطنية المجتمعية	- تشكيل لجنة السلم الأهلي والمصالحة. - الإشراف على تنظيم عقد مؤتمرات وجلسات المصالحات المجتمعي.

ثانيا: اللجنة العليا للإشراف والمراقبة

يناط باللجنة العليا للإشراف والمراقبة أعمال الإشراف والمراقبة على أعمال الهيئة الفلسطينية المستقلة للعدالة الانتقالية وعمل لجانها المتخصصة من حيث التزامها بالقانون الفلسطيني الخاص في العدالة الانتقالية والنزاهة والشفافية في إجراءات العمل. ينشئ الإطار القيادي المؤقت هذه اللجنة وتضم في عضويتها (أعضاء لجنة تنفيذية، الأحزاب، ممثلين عن المجتمع المدني، مستقلون، ممثلين عن السلطة التشريعية والقضائية). يحدد القانون الفلسطيني في العدالة الانتقالية مرجعية اللجنة ومهامها ودرجة الإلزامية في توصياتها.

ثالثا: الأحزاب والقوى الوطنية والإسلامية:

الأدوار والمسؤوليات	استراتيجيات العدالة الانتقالية
- المساهمة في عضوية لجنة تقصي الحقائق	تقصي الحقائق
- حث أفرادها على التعاون مع المحكمة من حيث تلبية الاستدعاءات في حال حدوثها والالتزام بالخضوع لقراراتها.	المحاسبة والقصاص وضمانات عدم التكرار
- المشاركة في عضوية اللجنة العليا للتعويض وجبر الضرر.	التعويض وجبر الضرر
- المشاركة في برامج رد الاعتبار وتخليد الذكرى للضحايا.	وإعادة التأهيل
- العضوية في لجنة التطهير والإصلاح المؤسسي.	التطهير والإصلاح المؤسسي
- حث أفرادها ودفعهم للالتزام بقرارات لجنة التطهير.	
- المشاركة في جلسات ومؤتمرات المصالحة الوطنية والمجتمعية.	المصالحة الوطنية المجتمعية

رابعاً: السلطة التنفيذية (الحكومة)

الأدوار والمسؤوليات	استراتيجيات العدالة الانتقالية
- توفير مصادر تمويل عمل اللجنة.	تقصي الحقائق
- توفير الموارد المالية والاحتياجات اللوجستية التي تضمن حسن سير عمل المحكمة المتخصصة.	المحاسبة والقصاص
- تنفيذ القرارات الصادرة عن المحكمة المتخصصة.	و ضمانات عدم التكرار
- المساهمة في تمويل وتنفيذ برامج التعويض وإعادة التأهيل وجبر الضرر.	التعويض وجبر الضرر
- العضوية في لجنة التعويض وجبر الضرر وذلك من خلال ممثلين عن الوزارات التالية: (وزارة المالية، وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة العمل، وزارة الأشغال العامة والإسكان، وزارة الصحة).	وإعادة التأهيل
- إعادة بناء وهيكلة المؤسسات المدنية والأمنية بما ينسجم وتوصيات لجنة التطهير والإصلاح المؤسسي، وبما يحترم قواعد الشفافية والنزاهة واحترام حقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية وسيادة القانون وبما تتضمنه عملية الإصلاح تلك، من مراجعة للوائح والتشريعات وتعديلها بما يدعم السلم السياسي والمجتمعي والبناء الديمقراطي.	التطهير والإصلاح المؤسسي
- توفير الاحتياجات المادية واللوجستية التي من شأنها تمكين اللجنة من أداء مهامها.	
- مشاركة ممثل عن ديوان الموظفين العام في عمل اللجنة.	
- توفير المصادر والموارد اللوجستية التي تمكن من عقد مؤتمرات وجلسات المصالحة الوطنية والمجتمعية.	المصالحة الوطنية المجتمعية

خامسا: السلطة التشريعية

الأدوار والمسؤوليات	استراتيجيات العدالة الانتقالية
- المساهمة في عضوية اللجنة بصفة إشراف ومراقبة	تقصي الحقائق
- سن قانون خاص بالمحكمة الجنائية المتخصصة، حيث يشمل القانون صلاحيات المحكمة والإزامية قراراتها.	المحاسبة والقصاص و ضمانات عدم التكرار
- إصدار تشريع خاص بعمل لجنة التعويض وجبر الضرر.	التعويض وجبر الضرر
- المشاركة في عضوية لجنة التعويض.	وإعادة التأهيل
- سن قانون خاص ناظم لعمل لجنة التطهير والإصلاح المؤسسي متضمنا مهام اللجنة وآليات عملها والإزامية توصياتها.	التطهير والإصلاح المؤسسي
- المشاركة في عضوية لجنة السلم الأهلي والمصالحة الوطنية المجتمعية.	المصالحة الوطنية المجتمعية
- المشاركة في مؤتمرات وجلسات المصالحة الوطنية والمجتمعية.	

سادسا: الجهاز القضائي

الأدوار والمسؤوليات	استراتيجيات العدالة الانتقالية
- العضوية في لجنة تقصي الحقائق	تقصي الحقائق
- إجراء الأحكام في الانتهاكات التي حصلت بدوافع شخصية أو اجتماعية والمحالة للجهاز القضائي من قبل المحكمة المتخصصة في قضايا العدالة الانتقالية.	المحاسبة والقصاص و ضمانات عدم التكرار

سابعاً: المجتمع المدني

الأدوار والمسؤوليات	استراتيجيات العدالة الانتقالية
- المساهمة في عضوية لجنة تقصي الحقائق	تقصي الحقائق
- العضوية في المحكمة المتخصصة.	المحاسبة والقصاص و ضمانات عدم التكرار
- العضوية في اللجنة العليا للتعويض وجبر الضرر. - مساهمة مؤسسات المجتمع المدني المتخصصة في تنفيذ برامج إعادة التأهيل.	التعويض وجبر الضرر وإعادة التأهيل
- العضوية في لجنة التطهير والإصلاح المؤسسي. - تطوير وتنفيذ برامج تأهيل وتدريب للموظفين تهدف إلى التزامهم بمبادئ الشفافية والنزاهة واحترام حقوق الإنسان وتعزيز بيئة الممارسات الديمقراطية.	التطهير والإصلاح المؤسسي
- تنظيم ورش عمل توعوية حول أهمية اتمام المصالحة الوطنية المجتمعية ودور ذلك في تحقيق الأهداف الوطنية وتحقيق السلم الأهلي. - المشاركة في عضوية لجان الإشراف والمتابعة - المشاركة في مؤتمرات وجلسات المصالحة الوطنية المجتمعية.	المصالحة الوطنية المجتمعية

ثامناً: المستقلون

الأدوار والمسؤوليات	استراتيجيات العدالة الانتقالية
- العضوية في لجنة تقصي الحقائق	تقصي الحقائق
- العضوية في المحكمة المتخصصة.	المحاسبة والقصاص و ضمانات عدم التكرار
- العضوية في اللجنة العليا للتعويض وجبر الضرر.	التعويض وجبر الضرر وإعادة التأهيل

استراتيجيات العدالة الانتقالية	الأدوار والمسؤوليات
التطهير والإصلاح المؤسسي	- المشاركة في عضوية لجنة التطهير والإصلاح المؤسسي.
المصالحة الوطنية المجتمعية	- المشاركة في جلسات ومؤتمرات المصالحة الوطنية المجتمعية.

تاسعا: العشائر ومجالس العائلات

استراتيجيات العدالة الانتقالية	الأدوار والمسؤوليات
المصالحة الوطنية المجتمعية	- المشاركة في عضوية لجنة المصالحة الوطنية والمجتمعية.
	- لعب دور داعم لإتمام المصالحة ما بين أسر الضحايا وأسر الجناة.

المحور الثالث: الدليل الإجرائي لتطبيق إستراتيجيات العدالة الانتقالية في السياق الفلسطيني

أولاً: استراتيجية تقصي الحقائق

الجهة المسؤولة عن التنفيذ	المهام	المخرجات
لجنة مهنية مستقلة لتقصي الحقائق يشكلها الإطار القيادي المؤقت وتألّف اللجنة من عضوية (الأحزاب، ممثلين عن المجلس القضائي، ممثلين عن المجتمع المدني، مستقلون متخصصون)	- البحث وتسجيل وحصر وتوثيق الانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان. - كتابة التقارير والتوصيات اللازمة لجهات الاختصاص "المحكمة الجنائية المختصة بقضايا العدالة الانتقالية".	- تقرير شامل خاص بالانتهاكات وحقيقة ما جرى.

ثانيا: المحاسبة والقصاص وضمانات عدم التكرار

الجهة المسؤولة عن التنفيذ	المهام	المخرجات
محكمة جنائية متخصصة في قضايا العدالة الانتقالية يشكلها الإطار القيادي المؤقت، وتتألف المحكمة من أعضاء متخصصين وذو خبرة ممثلين للجهات التالية (ممثلين عن الأحزاب، ممثلين عن السلطة التنفيذية، ممثلين عن السلطة التشريعية، ممثلين عن السلطة القضائية، ممثلين عم المجتمع المدني، مستقلون)	- إجراء المحاكمات الجنائية للمسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان. - التحقيق والمساءلة لمرتكبي الجرائم السابقة. - محاسبة مسؤولين الانتهاكات السابقة لحقوق الانقسام وإصدار الأحكام اللازمة لمرتكبي الجرائم بدوافع سياسية. - تحويل الانتهاكات التي ارتكبت بدوافع شخصية أثناء الأحداث إلى المحاكم النظامية. • يشار إلى أن التجربة المغربية قد أسقطت آلية القصاص واكتفت بالمكاشفة وتقديم ضمانات عدم التكرار	- قرارات وأحكام قضائية قانونية سارية التنفيذ فيما يتصل ومرتكبي الجرائم السابقة بدوافع سياسية. - قائمة بالقضايا الجنائية المحولة.

ثالثا: التعويض وجبر الضرر وإعادة التأهيل

الجهة المسؤولة عن التنفيذ	المهام	المخرجات
يشكل الإطار القيادي المؤقت "لجته التعويض وجبر الضرر وإعادة التأهيل"، وتقوم اللجنة بتشكيل لجان فرعية متخصصة تابعة لها لتمكينها من أداء مهامها. وتتشكل لجنة التعويض وجبر الضرر وإعادة التأهيل من عضوية (الأحزاب والقوى الوطنية والإسلامية، الحكومة- الوزارات ذات الاختصاص، السلطة التشريعية، المجتمع المدني، مستقلون)	- تعويض الضحايا وأسرهم وجبر ما لحق بهم من أضرار. - تنفيذ برامج خاصة تسعى إلى إعادة تأهيل الضحايا. - تنفيذ آليات تسعى لتخليد ذكرى الضحايا.	- برامج جبر ضرر وتعويض تم تنفيذها - برامج إعادة تأهيل للضحايا نفذت، أبرزها الخدمات النفسية والطبية والاجتماعية والقانونية. - أشكال عديدة لتخليد الذكرى أنجزت.

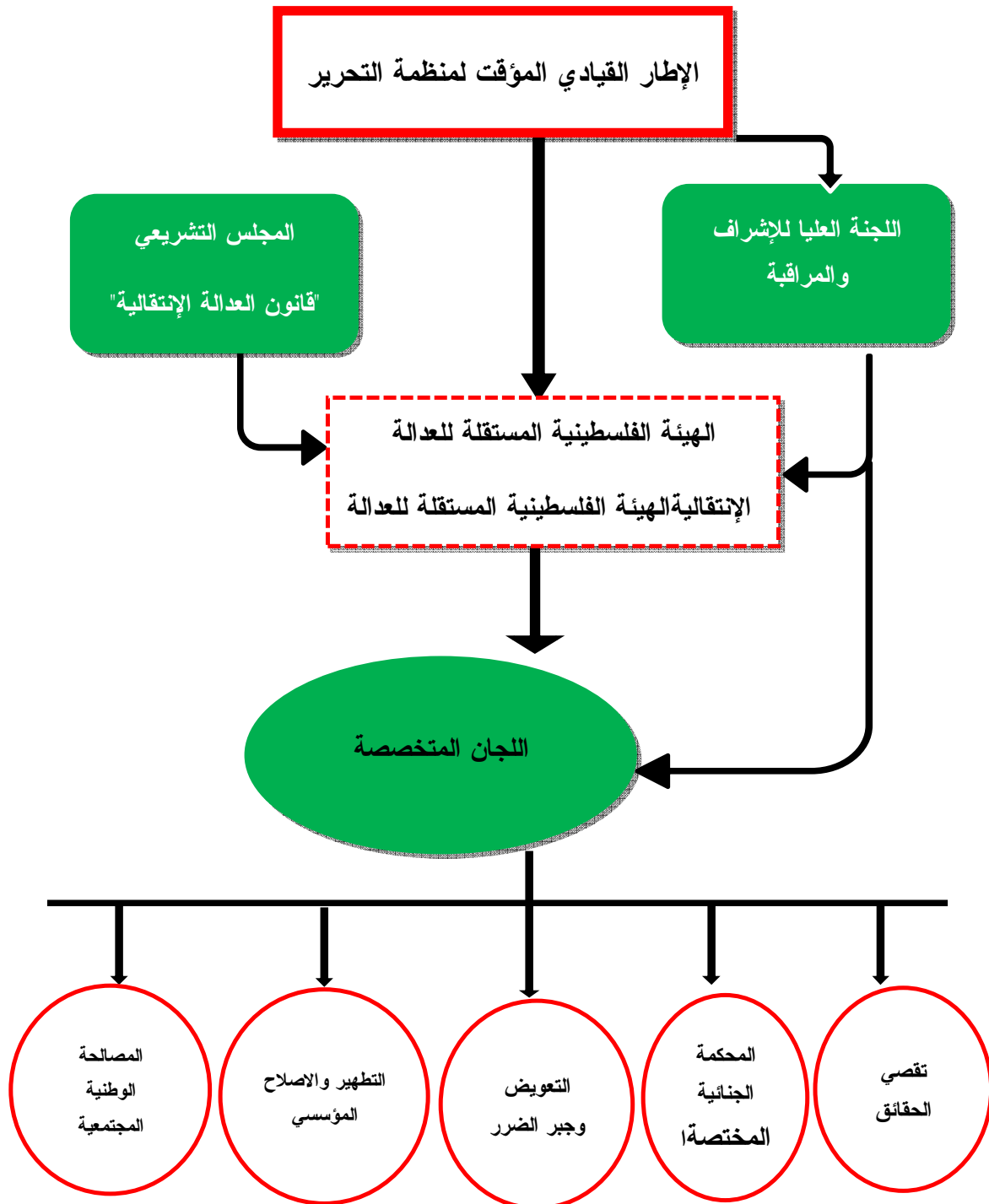
رابعاً: التطهير والإصلاح المؤسسي

الجهة المسؤولة عن التنفيذ	المهام	المخرجات
يشكل الإطار القيادي المؤقت لجنة خاصة للتطهير والإصلاح المؤسسي يشارك في أعمالها ممثلين عن (أعضاء مجلس تشريعي، ديوان الموظفين، الأحزاب والقوى الوطنية والإسلامية، المجتمع المدني، مستقلون)	- مراجعة أعمال المسؤولين السابقين مما صدر عنهم من انتهاكات وتطهير مؤسسات الدولة منهم. - التأكد من أهلية المسؤولين الحاليين لتقلد مناصب عامة. - إصلاح المؤسسات بما يتضمنه من إعادة هيكلة وضمان الشفافية والنزاهة في الأداء، واحترام مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان في ممارسة المؤسسات. - تنفيذ برامج تسعى لرفع وعي الموظفين بمبادئ حقوق الإنسان وسيادة القانون.	- إجراءات عزل مؤسسي لمسؤولين تم تنفيذها. - مؤسسات تراعي في عملها مبادئ النزاهة والشفافية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. - عمليات إعادة هيكلة للمؤسسات تمت وبما يضمن عدم تكرار تورطها في الأحداث السابقة.

خامساً: المصالحة الوطنية المجتمعية

الجهة المسؤولة عن التنفيذ	المهام	المخرجات
يشكل الإطار القيادي المؤقت لجنة خاصة تعرف باسم "لجنة المصالحة الوطنية المجتمعية"، ويكون في عضوية هذه اللجنة ممثلين عن (الأحزاب والقوى الوطنية والإسلامية، السلطة التشريعية، المجتمع المدني، العشائر ومجالس العائلات، مستقلون)	- إجراء جلسات المصالحة الاجتماعية. - إجراء مؤتمرات للمصالحة الوطنية - المجتمعية. - تكريم العائلات المتصالحة. - تنفيذ حملات إعلامية توعوية واسعة حول المصالحة الوطنية المجتمعية وأهميتها في حفظ السلم المجتمعي والوطني.	- مؤتمرات وجلسات مصالحة وطنية ومجتمعية تم تنفيذها. - اتفاقيات مصالحة ومسامحة وصفح بين الضحايا والجناة تمت. - سلم أهلي ومجتمعي تم.

المحور الرابع: الهيكل التنظيمي للنموذج الفلسطيني في العدالة الانتقالية



التوصيات

وفقا لما خلصت إليه الدراسة من نتائج وتمكنها من اجترح نموذج فلسطيني في العدالة الانتقالية، يمكن الخروج بالتوصيات الرئيسة التالية:

1. ضرورة دراسة الجهات الرسمية المسؤولة النموذج الفلسطيني المقترح في العدالة الانتقالية، وفرص تبني وتطبيق هذا النموذج والذي خلصت إليه الدراسة الحالية.
2. ضرورة تطبيق اتفاقيات المصالحة وتحقيق الوحدة الوطنية كمتطلب أساسي من متطلبات تطبيق العدالة الانتقالية فلسطينيا.
3. دعوة منظمات المجتمع المدني الفلسطيني والأحزاب السياسية للقيام بدورها، المتمثل بعرض ونقاش النموذج المقترح وإغناؤه، والضغط على الجهات المسؤولة لتطبيقه كمتطلب أساسي من متطلبات تحقيق الوحدة الوطنية والمجتمعية.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم

الوثائق الفلسطينية

اتفاقية المصالحة، القاهرة 2009م

اتفاقية الشاطئ 2014م

الوثائق الدولية

اتفاقية أوسلو 1993م

النص الرسمي لخارطة الطريق 2003

المراجع العربية

أبراش، ابراهيم: المجتمع الفلسطيني من منظور علم الاجتماع السياسي. ط1، غزة، مطبعة المنارة، 2011

الامم المتحدة. الحقيقة والمصالحة: الطريق إلى الأمام. الولايات المتحدة. 2012

البرغوثي، إياد. العلمانية السياسية والمسألة الدينية في فلسطين. رام الله: ط1. مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان. 2012

تيللي، تشارلز: الديمقراطية. ط1. بيروت: المنظمة العربية للترجمة. 2010

خطاب، سمير: التنشئة السياسية والقيم. ط1. مصر: إيتراك للطباعة. 2004

درويش، محمود: أثر الفراشة. ط1. بيروت. رياض الريس للكتابة والنشر، 2008

رحال، عمر: المرأة في النظام السياسي الفلسطيني. ط1. كندا: المعهد العربي للنشر. 2012

- الزبيدي، رعد حافظ: مبادئ التنشئة الاجتماعية السياسية. ط1، عمان: دار المناهج، 2015
- شاهين، خليل: مسارات العمل الوطني ما بعد الانتخابات الاسرائيلية. ط1. رام الله: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية (مسارات). 2015
- الشيخ علي، ناصر، دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين. ط1، بيت ساحور: المركز الفلسطيني للدراسات وحوار الحضارات، 2010
- صالح، محسن، وآخرون: منظمة التحرير الفلسطينية تقييم التجربة وإعادة البناء: تطورات الوعي الفلسطيني. ط1. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. 2007
- عبد الحميد، الهام، التنشئة السياسية في العملية التربوية. ط1. القاهرة: مركز المحروسة للنشر، 2008.
- عبد اللاوي، عبد الكريم: تجربة العدالة الانتقالية في المغرب. ط1. القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان. 2013
- علي، حسن عمار، الدين والثقافة السياسية. ط1. القاهرة: نفرو للنشر والتوزيع. 2007
- كالهون، نويل: معضلات العدالة الانتقالية في التحول من دول شمولية إلى دول ديمقراطية. ط1. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر. 2014
- المعزوز، محمد، الدولة واستشكال الثقة في السياسة. ط1. المغرب: دار همبرس للنشر، 2015
- المنتدى التربوي. المتطلبات التربوية لتعزيز ثقافة المقاومة. غزة. 2009
- نصار، وليم: الديمقراطية والانتخابات والحالة الفلسطينية. ط1. رام الله: مؤسسة مواطن. 2006

هلال، جميل: النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو: دراسة تحليلية نقدية. ط1. رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية- مواطن. 1998

الوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الانسان. تقييم تقرير هيئة الانصاف والمصالحة. المغرب. 2009.

الرسائل الجامعية

الحلولي، منذر: الثقافة السياسية وأثرها على التحولات الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الأزهر. غزة. 2009

صقر، وسام: الثقافة السياسية وانعكاسها على مفهوم المواطنة لدى الشباب الجامعي في قطاع غزة 2005-2009م. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الأزهر. غزة. 2010

طه، صالح: ظاهرة العنف السياسي في النظام السياسي الفلسطيني. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النجاح. نابلس. 2004

عامر، باسل. أزمة المشاركة السياسية وتأثيرها على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النجاح الوطنية. نابلس. 2014

الدوريات والمنشورات

أبراش، ابراهيم: جذور الانقسام الفلسطيني ومخاطره على المشروع الوطني، مجلة الدراسات الفلسطينية. رام الله. ع78/ 2014

أبو المجد، أحمد كمال: حول الخطاب الديني المعاصر، وجهات نظر في الثقافة والسياسة والفكر، الشركة المصرية للنشر العربي والدولي، ع38، 2002

أبو سمهدانة، عبد الناصر و خليل، حسين: العدالة الانتقالية ولجان المصالحة في ضوء التحول الديمقراطي: دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية. القاهرة. عدد خاص/ 2012.

أبو عجوة ياسر، وعسليّة، محمد: الانقسام الفلسطيني وعلاقته بالاغتراب السياسي من وجهة نظر طلبة الجامعات "دراسة تطبيقية على عينة من طلبة جامعة الأقصى"، مجلة جامعة الأقصى (سلسلة العلوم الانسانية). غزة. ع2/ 2002

أبو فاشية، وسيم وآخرون: أوراق في النظام السياسي الفلسطيني وانتقال السلطة. رام الله، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية-مواطن. 2013

أبو مطر، محمد عبدالله: إسهام مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني في إنهاء حالة الانقسام وتحقيق المصالحة الوطنية (2007-2010). المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سلسلة دراسات، قطر. 2012.

الأمم المتحدة. نهج الأمم المتحدة في شأن العدالة الانتقالية. نيويورك. 2010

جامعة القدس المفتوحة، عمادة البحث والدراسات العليا: مؤتمر المشروع الوطني الفلسطيني: واقع وتطلعات. 2013.

الحايك، عبد السلام: الدين والدولة بين الاسلام والعلمانية والديمقراطية، مجلة تسامح، رام الله، مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان، ع44. 2014

خنفوسي، العزيز: الحق في الانصاف وجبر الضرر لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، مجلة جيل حقوق الإنسان. المغرب. ع1/ 2013

زيادة، رضوان: كيف يمكن بناء تونس ديمقراطية العدالة الانتقالية للماضي وبناء المؤسسات للمستقبل، المجلة العربية للعلوم السياسية. القاهرة. ع30/ 2011

الشامي، محمود: أنماط التنشئة الاجتماعية السائدة لدى الأسرة الفلسطينية في عصر العولمة من وجهة نظر طلبة جامعة الأقصى في خان يونس. مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الانسانية). نابلس. ع10/ 2012.

شعث، عزام: *بعد ست سنوات: الانقسام الفلسطيني ومعوقات استعادة الوحدة الوطنية*، مجلة سياسات، رام الله، معهد السياسات العامة: ع24/ 2013

شنيكات، خالد والعوامل، عبدالله: *درجة وعي طلبة جامعة البلقاء التطبيقية بمفهوم الثقافة السياسية وأبعادها*. دراسات، عمان. ع2/ 2012.

العاطي، صلاح، *مفهوم العدالة الانتقالية: نشأتها وآلياتها وسبل تطبيقها على الحالة الفلسطينية*، مجلة تسامح. رام الله. ع35/ 2011

العايد، رامز: *أزمة المجلس التشريعي الفلسطيني وممكنات إعادة تنشيطه بما يتفق ووظيفته الأساسية*، مجلة تسامح، رام الله، مركز رام الله لحقوق الانسان: ع22/ 2008

عساف، عمر. *الديمقراطية الفلسطينية بين الخطاب والممارسة*. رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية- مواطن. 2013

القليلي، عبد الفتاح: *المصالحة الوطنية في إطار العدالة الانتقالية*، مجلة أوراق فلسطينية. رام الله. ع2/ 2013.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان - المغرب. *المتابعات والمحاکمات ذات الصبغة السياسية*. المغرب. 2013.

محسن، عماد سليم: *حرب غزة، الممکنات السياسية في ظل ديكتاتورية الجغرافيا*. مجلة تسامح، رام الله. مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان. ع46/ 2014.

مختار، أمل: *العدالة الانتقالية: كيف نستفيد من تجارب الدول الأخرى*، مجلة الديمقراطية. القاهرة. ع 43/ 2011.

مركز التميز للمنظمات غير الحكومية: *تعزيز دور منظمات المجتمع المدني في الصمود*. رام الله. 2003

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات: أزمة المشروع الوطني الفلسطيني والآفاق المحتملة،
إبراهيم شرقية وآخرون. بيروت 2013

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات: أزمة المشروع الوطني الفلسطيني والآفاق المحتملة.
إبراهيم شرقية وآخرون. بيروت. 2013

المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية-مسارات: الإطار القيادي المؤقت
للمنظمة. رام الله. 2014

المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية-مسارات: قراءة في اتفاقات
المصالحة من اتفاق القاهرة إلى إعلان الدوحة. رام الله. 2012

المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية-مسارات: وثيقة إعادة بناء
مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية. رام الله. 2013

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان. التقرير السنوي 2007. رام الله. 2008

مركز دراسات التنمية. تقرير التنمية البشرية. بيرزيت. 2002

مركز دراسات الغد العربي للدراسات: تحولات التجربة الفلسطينية المشكلات البنيوية للنظام
السياسي. نابلس. 2005.

مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان: حالة التسامح في أراضي السلطة الفلسطينية. التقرير
السنوي السادس، 2010

المصري، هاني: مستقبل منظمة التحرير الفلسطينية، مجلة فلسطينيات، رام الله. ع101/
2007

مكتب ممثل الاتحاد الأوروبي في الضفة الغربية وغزة: دراسة مسحية تحليلية لمنظمات
المجتمع المدني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، التقرير النهائي. القدس الشرقية،

2011

الملتقى الفكري العربي. التحول الديمقراطي في فلسطين التقرير العام (10) لسنة 2007.
القدس. 2008.

مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسات الديمقراطية. البيئة القانونية والتحول الديمقراطي في
فلسطين، سلسلة أوراق بحثية. رام الله. 1999

مؤسسة الحق. ورقة تقدير موقف: المصالحة الفلسطينية وانتهاء الانقسام. رام الله. 2011

نصار، حسام: *السياقات الضاغطة لتحديات المصالحة الوطنية الفلسطينية*، مجلة السياسة
الدولية. القاهرة. ع197/ 2014.

الهيئة المستقلة لحقوق الانسان: وضع حقوق الانسان في فلسطين. التقرير السنوي العشرون.
2014

الهيئة المستقلة لحقوق الانسان: وضع حقوق الانسان في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية.
التقرير السنوي الثالث عشر، 2007

الهيئة المستقلة لحقوق المواطن: ، وضع حقوق المواطن الفلسطيني خلال عام 2005م، التقرير
السنوي الحادي عشر

المقابلات الشخصية

مقابلة أبو العطاء، عبد الله، ممثل المبادرة الوطنية في لجنة المصالحة المجتمعية 2015/4/27،
عبر الهاتف.

مقابلة ابو دقة، محي الدين، ممثل الصاعقة في لجنة المصالحة المجتمعية 2015/4/25، عبر
الهاتف.

مقابلة ابو ركبة، صلاح، ممثل الجبهة العربية الفلسطينية في لجنة المصالحة المجتمعية
2015/4/24، عبر الهاتف.

- مقابلة ابو شمالة، ماجد، عضو المجلس التشريعي عن كتلة فتح 2015/4/28، عبر الهاتف.
- مقابلة ابو معيلق، نبيل، عضو مستقل - لجنة المصالحة المجتمعية 2015/4/21، عبر سكايب.
- مقابلة الاشقر، اسماعيل، عضو مجلس تشريعي عن حركة حماس 2015/4/29، عبر الهاتف.
- مقابلة الزعانين، ابراهيم، ممثل جبهة التحرير العربية في لجنة المصالحة المجتمعية 2015/4/24، عبر الهاتف.
- مقابلة الشوا، أمجد، مدير شبكة المنظمات الاهلية-غزة 2015/4/20، عبر سكايب.
- مقابلة الشوا، راوية، عضو المجلس التشريعي عن قائمة فلسطين المستقلة 2015/4/29، عبر الهاتف.
- مقابلة العبادسة، يحيى، عضو مجلس تشريعي عن حركة حماس 2015/4/29، عبر الهاتف.
- مقابلة الغنيمي، زينب، مديرة مركز الاستشارات والابحاث القانونية للمرأة- غزة 2015/4/20، عبر سكايب.
- مقابلة الغول، كايد، عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، 2014/12/8 عبر الهاتف
- مقابلة القريوطي، لؤي، ممثل الجبهة الشعبية، القيادة العامة، 2015/4/23، عبر الهاتف.
- مقابلة المصري، مشير، عضو مجلس تشريعي عن حركة حماس 2015/4/29، عبر الهاتف.
- مقابلة المصري، هاني، مدير عام المركز الفلسطيني لبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية -مسارات، رام الله، 2014/12/3، عبر الانترنت.
- مقابلة ذياب، رائف، ممثل فدا في لجنة المصالحة المجتمعية 2015/4/25، عبر الهاتف.

مقابلة رضوان، اسماعيل، ممثل عن حماس في لجنة المصالحة المجتمعية 2015/4/21، عبر الهاتف.

مقابلة شاهين، خليل، مدير دائرة الابحاث والسياسات في المركز الفلسطيني لبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية -مسارات، رام الله، 2014/12/5، عبر الانترنت.

مقابلة شخصية، ابو الرب، جمال، عضو مجلس تشريعي عن حركة فتح 2015/5/2، في مكتبه.

مقابلة شخصية، البلعاوي، حكم، عضو مجلس تشريعي عن حركة فتح 2015/4/30، في مكتبه.

مقابلة شخصية، السقا، فايز، عضو مجلس تشريعي عن حركة فتح 2015/4/30، في مكتبه.

مقابلة شخصية، الشعيبي، عزمي، مدير مؤسسة امان 2015/5/3، في مكتبه.

مقابلة شخصية، اللحام، محمد، عضو مجلس تشريعي عن حركة فتح 2015/4/29، في مكتبه.

مقابلة شخصية، جبارين، شعوان، مدير مؤسسة الحق لحقوق الانسان 2015/5/4، في مكتبه.

مقابلة شخصية، جقمان، جورج مدير عام مؤسسة مواطن 2015/4/27 في مكتبه.

مقابلة شخصية، خضر، قيس، عضو المجلس التشريعي عن قائمة بديل 2015/4/28 في مكتبه.

مقابلة شخصية، خليل، ناصر، عضو مجلس تشريعي عن حركة فتح 2015/4/29، في مكتبه.

مقابلة شخصية، رحال، عمر، مدير مركز شمس للديمقراطية 2015/4/25، في مكتبه.

مقابلة شخصية، رومانين، علي، عضو مجلس تشريعي عن حركة حماس 2015/4/26، في رام الله.

مقابلة شخصية، سحر، فرنسيس، مدير مؤسسة الضمير لرعاية الاسير وحقوق الانسان، 2015/5/6 في مكتبها.

مقابلة شخصية، سنيورة، رندة، مديرة الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الانسان 2015/4/28 في مكتبها.

مقابلة شخصية، طوطح، محمد، عضو مجلس تشريعي عن حركة حماس 2015/4/27، في مكتبه.

مقابلة شخصية، عبد الرزاق، عمر، عضو مجلس تشريعي عن حركة حماس 2015/4/26، في مكتبه.

مقابلة شخصية، قفيشة، معتز، عميد كلية الحقوق في جامعة الخليل 2014/12/2، في مكتبه، الخليل.

مقابلة عبد العاطي، صلاح، ناشط حقوقي في الهيئة المستقلة لحقوق الانسان، 2014/12/3، عبر سكايب.

مقابلة عزام، نافذ، ممثل حركة الجهاد الاسلامي في لجنة المصالحة المجتمعية 2015/4/28، عبر الهاتف.

مقابلة غريب، عدنان، ممثل جبهة التحرير الفلسطينية في لجنة المصالحة المجتمعية 2015/4/24، عبر الهاتف.

مقابلة غنيم، نافذ، ممثل حزب الشعب في لجنة المصالحة المجتمعية 2015/4/25، عبر الهاتف.

مقابلة فياض، سلام، عضو المجلس التشريعي عن قائمة الطريق الثالث 2015/4/29، رام الله، عبر الانترنت.

مقابلة قديح، عبد العزيز، ممثل جبهة النضال الشعبي في لجنة المصالحة المجتمعية 2015/4/23، عبر الهاتف.

مقابلة مجدلاوي، جميل، عضو مجلس تشريعي عن كتلة الشهيد ابو علي مصطفى 2015/4/28، عبر الهاتف.

مقابلة ناصر، صالح، ممثل الجبهة الديمقراطية في لجنة المصالحة المجتمعية 2015/4/23،
عبر الهاتف.

مقابلة نعيم، هدى، عضو مجلس تشريعي عن حركة حماس 2015/4/29، عبر الهاتف.

مقابلة يونس، عصام، مدير مركز الميزان غزة، 2015/4/20، عبر سكايب.

المراجع الأجنبية

Diamond, Lary. Graeme: **the dynamics of democratization**. London.2000

Institute for Democracy & Conflict Resolution. **Transitional Justice: Key Concepts, Processes and Challenges**.USA. 2011

International center for scholars. **Transitional justice in post-conflict societies: what works best?**. Washington. 2010

Kemb, Kretshi: **Political Party Dialogue: A Facilitator's Guide**. The Netherlands:The Netherlands Institut for Multiparty Democracy.2014.

Overseas development inSTITUTE. **Dealing with legacies of violence: transitional justice and governance transitions**. Washington. 2012

Turyagenda. Sheila.**Justice is in the eyes of the beholders** (Unpublished)
London univ, London.2009

United Nations. **United Nations Approach to Transitional Justice**. New York.2010.

المواقع الإلكترونية

أبراش، إبراهيم. أزمة ديمقراطية أم أزمة مشروع وطني؟ 2008. على الموقع الإلكتروني:

<http://www.palnation.org>

أبراش، إبراهيم. دور المجتمع المدني الفلسطيني في الدفاع عن القضية الفلسطينية. الحوار

المتمدن، ع3909، 2012. على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahewar.org>

أبراش، إبراهيم: الأحزاب السياسية الفلسطينية: فشل أم تغير في الوظائف؟ شبكة النبأ

المعلوماتية، على الموقع الإلكتروني: <http://annabaa.org>

أبراش، إبراهيم: الانقسام الفلسطيني وتأثيره على المشروع الوطني. ملتقى الثقافة والهوية

الوطنية الفلسطينية. على الموقع الإلكتروني: <http://www.palnation.org>

أبراش، إبراهيم: المشروع الوطني الفلسطيني بين الشعارات والواقع، على الموقع الإلكتروني:

<http://www.pcr-shate.com>

اتفاق أوسلو على الموقع الإلكتروني: <http://www.wafainfo.ps>

اتفاقية الشاطئ على الموقع الإلكتروني: <http://www.wafainfo.ps>

البطينجي، عياد: النظام السياسي الفلسطيني.. في أزمة النخب السياسية، السياسة الدولية، ع

174، 2008. على الموقع الإلكتروني: <http://www.siyassa.org.eg>

الحسيني، سنية: انتكاسة التجربة الديمقراطية الفلسطينية. 2013. على الموقع الإلكتروني:

<http://www.alhayat.com>

الهوراني، عبدالله: الأسرة الفلسطينية بين الماضي والحاضر. على الموقع الإلكتروني:

<http://www.wafainfo.ps>

زيتون، علاء الدين: مفهوم العدالة الانتقالية ودور منظمات المجتمع المدني بتطبيقه. صوت

سوريا. على الموقع الإلكتروني: <https://syrianvoices.wordpress.com>

زين الدين، محمد. تصريف العدالة الانتقالية بالمغرب هيئة الإنصاف والمصالحة نموذجاً.

الحوار المتمدن. على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahewar.org>

سعيد، محمد: دراسات قانونية: العدالة التقليدية الجزائية والعدالة الانتقالية. جريدة الصباح،

2015، على الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.assabah.com.tn>

سيلز، بول. تقرير البرامج للمركز الدولي للعدالة الانتقالية. نيويورك. المركز الدولي للعدالة

الانتقالية. على الموقع الإلكتروني: <https://www.ictj.org>

الشبكة العربية العالمية: العدالة الانتقالية قراءة مفاهيمية ومعرفية، على الموقع الإلكتروني:

<http://www.globalarabnetwork.com>

شراب، ناجي: أزمة النظام السياسي الفلسطيني. 2016 على الموقع الإلكتروني:

<http://www.alquds.com>

شعبان، عبد المحسن: العدالة الانتقالية والعدالة الانتقامية. التجديد العربي، 2012. على الموقع

الإلكتروني: <http://www.arabrenewal.info>

صافي، خالد: المرأة الفلسطينية تحديات الواقع وسبل المواجهة. 2010. على الموقع الإلكتروني:

<https://paltoday.ps>

صوت الوطن، أثر تداعيات الانقسام السياسي الفلسطيني على البنية التحتية الاجتماعية للمجتمع

الفلسطيني، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alwatanvoice.com/arabic>.

طالب، احسان: المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية. الحوار المتمدن. على الموقع الإلكتروني:

<http://www.ahewar.org>

عادل، الماجد: العدالة الانتقالية..التطهير والاصلاح المؤسسي. صحيفة المصري اليوم.21 آب

2014. على الموقع الالكتروني: <http://www.almasryalyoum.com>

فراس نيوز. أمام المجلس المركزي الفلسطيني مهام جسام، على الموقع الالكتروني:

<http://fpnp.net>.

قرارات المجلس الوطني الفلسطيني على الموقع الالكتروني: <http://www.wafainfo.ps>

ماجد، عادل: منظومة شاملة العدالة الانتقالية والإدارة الناجحة لمرحلة ما بعد الثورات. مجلة

السياسية الدولية. ع 192 / 2013. على الموقع الإلكتروني.

<http://www.siyassa.org.eg>,

مركز الزيتونة: ضرورة الاستراتيجية الوطنية الفلسطينية الموحدة. على الموقع الالكتروني:

<http://www.alzaytouna.net>

مركز مسارات: اتفاقية المصالحة، القاهرة 2009، على الموقع الالكتروني:

<http://www.masarat.ps>

معلم، بشير عبد القادر: العدالة الانتقالية مطلب رئيسي لتحقيق السلام والمصالحة. شبكة الشاهد،

2012، على الموقع الالكتروني: <http://arabic.alshahid.net>

منبر الحرية. الانقسام الفلسطيني هل هو انقسام سياسي أم اجتماعي. على الموقع الإلكتروني:

<http://minbaralhurriyya.org>.

المهدي، أمين: دور المجتمع المدني في العدالة الانتقالية. على الموقع

الالكتروني: <http://www.rosaelyoussef.com>.

الموقع الالكتروني للجزيرة. المجتمع بين الدين والسياسة. على الموقع الالكتروني:

<http://www.al-jazirah.com>

الموقع الرسمي للمركز الدولي للعدالة الانتقالية، على الموقع الإلكتروني:

<https://www.ictj.org>

النص الرسمي الكامل لخريطة الطريق على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net>

نعيرات، رائد: الحوار الفلسطيني محاولة للفهم. نابلس. المركز المعاصر للدراسات وتحليل

السياسات. على الموقع الإلكتروني: <http://www.medad.ps/ar>.

هداية شمعون: أثر الحصار والانقسام السياسي على العلاقات الاسرية والاجتماعية في قطاع

غزة. على الموقع الإلكتروني: <http://hedaya.blogspot.com>.

وكالة فلسطين اليوم، المصالحة الفلسطينية وأثرها في حفظ النسيج الاجتماعي الفلسطيني، على

الموقع الإلكتروني: <http://paltoday.ps/ar>.

يمن برس: نص مشروع قانون العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، 2013. على الموقع

الإلكتروني: <http://yemen-press.com>

الملاحق

ملحق (1)

مجتمع أساتذة علم السياسة وعلم الاجتماع في الجامعات الفلسطينية

العدد الكلّي	اساتذة علم الاجتماع		أساتذة علم السياسة		الجامعات	المحافظات الشمالية
	إناث	ذكور	إناث	ذكور		
23	2	13	2	6	جامعة القدس أبو ديس	
17	4	7	0	6	جامعة النجاح الوطنية	
25	5	7	3	10	جامعة بيرزيت	
15	0	8	0	7	الجامعة الاسلامية	
12	2	3	0	7	جامعة الأزهر	المحافظات الجنوبية
92	13	38	5	36	المجموع	

ملحق (2)

أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني في المحافظات الشمالية والجنوبية

العدد الكلي	المحافظات الجنوبية		المحافظات الشمالية		الكتلة النيابية
	إناث	ذكور	إناث	ذكور	
74	3	25	3	43	التغيير والاصلاح
45	2	11	7	25	كتلة فتح
3	0	1	1	1	الشهيد أبو علي مصطفى
2	0	0	0	2	تحالف بديل (ديمقراطية، حزب شعب، فدا)
2	0	0	1	1	الطريق الثالث
2	1	0	0	1	قائمة فلسطين المستقلة
4	0	3	0	1	المستقلون
132	المجموع				

ملحق (3)

عينة أساتذة علم السياسة وعلم الاجتماع في الجامعات الفلسطينية وفقا لخصائص العينة الديمغرافية

المتغير	العدد	النسبة المئوية	القيم الناقصة
الجنس			
ذكر	26	76.5%	لا يوجد
أنثى	8	23.5%	
الحالة التنظيمية			
منتمي لحزب	9	26.5%	لا يوجد
مستقل	25	73.5%	
الجامعة			
القدس أبوديس	8	23.5%	لا يوجد
النجاح الوطنية	5	14.7%	
بيرزيت	9	26.5%	
الجامعة الإسلامية	6	17.6%	
جامعة الأزهر	6	17.6%	
الموقع الجغرافي			
المحافظات الشمالية	22	64.7%	لا يوجد
المحافظات الجنوبية	12	35.3%	

ملحق (4)

عينة استبيان أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني في المحافظات الشمالية والجنوبية
وفقاً لخصائص العينة الديمغرافية

المتغير	العدد	النسبة المئوية	القيم الناقصة
الجنس			
ذكر	58	87.9%	لا يوجد
انثى	8	12.1%	
الكتلة النيابية			
التغيير والاصلاح	40	60.4%	لا يوجد
كتلة فتح	22	33.3%	
كتلة ابو علي مصطفى	1	1.5%	
تحالف بديل	1	1.5%	
قائمة فلسطين المستقلة	1	1.5%	
المستقلون	1	1.5%	
الموقع الجغرافي			
المحافظات الشمالية	41	62.1%	لا يوجد
المحافظات الجنوبية	25	37.9%	

ملحق (5)

عينة مقابلة مدراء مؤسسات المجتمع المدني وفقا لخصائص العينة الديمغرافية

المتغير	العدد	النسبة المئوية	القيم الناقصة
مجال عمل المؤسسة			
حقوق إنسان	5	50%	لا يوجد
	5	50%	
ديمقراطية وتنمية مجتمعية			
الموقع الجغرافي			
المحافظات الشمالية	6	60%	لا يوجد
	4	40%	
المحافظات الجنوبية			

يلاحظ في العينة المختارة أن هناك زيادة في عدد مؤسسات حقوق الانسان في المحافظات الشمالية وذلك كون هذه المؤسسات هي ناشطة في كل من المحافظات الشمالية والجنوبية ولكن مقر المكتب المركزي لهذه المؤسسات يقع في المحافظات الشمالية.

علما أن العينة تكونت من المؤسسات التالية الذكر:

- مؤسسة الضمير لرعاية الاسير وحقوق الانسان، رام الله ويوجد لها مقر في غزة.
- مؤسسة الحق، رام الله ويوجد لها مقر في غزة..
- مركز إعلام حقوق الانسان والديمقراطية شمس، رام الله.
- الهيئة المستقلة لحقوق الانسان، رام الله ويوجد لها مقر في غزة..
- مركز الميزان لحقوق الانسان، غزة.
- مؤسسة مواطن، رام الله وتنشط في غزة.
- مؤسسة أمان، رام الله وتنشط في غزة.
- مركز الاستشارات والاباحث القانونية للمرأة، غزة. وشبكة المنظمات الاهلية، غزة.

ملحق (6)

عينة مقابلة اعضاء لجنة المصالحة المجتمعية وفقا لخصائص العينة الديمغرافية

المتغير	الأعداد	النسبة المئوية	القيم الناقصة
الجنس			
ذكر	14	93.3%	لا يوجد
أنثى	1	6.7%	
المجموع	15	100	
الموقع الجغرافي			
المحافظات الشمالية	0	0%	لا يوجد
المحافظات الجنوبية	15	100%	
المجموع	15	100	
التمثيل في اللجنة			
حماس	1	6.7%	لا يوجد
فتح	1	6.7%	
جبهة شعبية	1	6.7%	
جبهة ديمقراطية	1	6.7%	
الجهاد الإسلامي	1	6.7%	
قيادة عامة	1	6.7%	
جبهة النضال الشعبي	1	6.7%	
الجبهة العربية الفلسطينية	1	6.7%	
جبهة التحرير الفلسطينية	1	6.7%	
جبهة التحرير العربية	1	6.7%	
فدا	1	6.7%	
الصاعقة	1	6.7%	
حزب الشعب	1	6.7%	
المبادرة	1	6.7%	
مستقلون	1	6.7%	
المجموع	15	100.0	

ملحق (7)

عينة مقابلة أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني في المحافظات الشمالية والجنوبية
وفقا لخصائص العينة الديمغرافية

المتغير	العدد	النسبة المئوية	القيم الناقصة
الجنس			
ذكر	14	87.5%	لا يوجد
أنثى	2	12.5%	
الكتلة النيابية			
التغيير والإصلاح	6	37.5%	لا يوجد
كتلة فتح	6	37.5%	
أبو علي مصطفى	1	6.3%	
قائمة فلسطين المستقلة	1	6.3%	
الطريق الثالث	1	6.3%	
قائمة بديل	1	6.3%	
الموقع الجغرافي			
المحافظات الشمالية	9	56.3%	لا يوجد
المحافظات الجنوبية	7	43.8%	

ملحق (8)

استبيان السياقات الفلسطينية الاجتماعية

جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

برنامج التخطيط والتنمية السياسية

السياقات الاجتماعية - السياسية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م واجتراح نموذج فلسطيني في العدالة الإنتقالية

معلومات الباحث: أنا الطالبة نور نهاد مجاهد - كلية الدراسات العليا، والمشرف على هذا البحث د. رائد نعيرات. ولإعداد رسالتي العلمية أقوم بعمل بحث عن السياقات السياسية الاجتماعية في الأراضي الفلسطينية واجتراح نموذج فلسطيني في العدالة الانتقالية. والغرض من هذه الدراسة التعرف إلى أثر السياقات الاجتماعية - السياسية في فلسطين في مجال اجتراح نموذج فلسطيني في العدالة الانتقالية داعم لإنجاز وحدة فلسطينية قوامها البناء الديمقراطي والتحرر الوطني.

تهدف الاستمارة الواردة أدناه بشقيها الأول والثاني، إلى تحديد السياقات الاجتماعية - السياسية التي تشكل رافعا لتحقيق نموذج فلسطيني للعدالة الانتقالية وأخرى المعرقة وذلك من وجهة نظر أساتذة علم السياسة وعلم الاجتماع العاملين والعاملات في الجامعات الفلسطينية.

كمشارك في هذه الدراسة لديك دور مهم يتمثل بالإجابة عن أسئلة الاستبيان بأمانة، وكل المعلومات سوف تستخدم لأغراض هذه الدراسة فقط.

شكرا لمشاركتكم.

الطالبة: نور نهاد مجاهد

السياقات الاجتماعية - السياسية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م واجترح نموذج فلسطيني في العدالة الإنتقالية

مقدمة توضيحية

توصلت الباحثة إلى أن العدالة الانتقالية في سياقها الفلسطيني ضرورة لا بد منها لإنهاء تبعات الانقسام وتحقيق الوحدة الوطنية، ونعني بالعدالة الانتقالية: مجموعة الاستراتيجيات والآليات التي يتم الاتفاق عليها وطنيا من أجل السعي لتحقيق الانتقال من حالة الانقسام إلى حالة من الوحدة الوطنية داعمة للتحرر الوطني والبناء الديمقراطي، والتي تعارف على تسميتها فلسطينيا "المصالحة المجتمعية".

وترى الباحثة أن الحاجة للعدالة الانتقالية فلسطينيا تنبع من مبررات رئيسة أهمها: الحاجة للمصالحة الوطنية والمجتمعية ومغادرة تبعات الماضي، ومواجهة أزمات وتحديات حالة الانقسام والتي أوقعت العديد من الضحايا ورافقها العديد من الانتهاكات لحقوق الإنسان. كما وجدت الباحثة أن تحديد السياقات الاجتماعية والسياسية الفلسطينية بعواملها الداعمة والمعرقة لها أثر هام وأساسي في إمكانية اجترح نموذج للعدالة الانتقالية. إن دراسة السياقات الاجتماعية والسياسية سيمكن من اجترح وتطبيق النموذج الأمثل للعدالة الانتقالية والآخذ بعين الاعتبار الخصوصية الفلسطينية بسياقاتها وتحدياتها، انطلاقا من استحالة استيراد نموذجا عربيا جاهزا للعدالة الانتقالية يمكن تطبيقه في السياق الفلسطيني لما يتميز به هذا السياق من خصائص وسمات. فلسطينيا نعني بالسياقات السياسية بيئة النظام السياسي الفلسطيني وبنية وثقافته ومكوناته الذاتية والموضوعية وقضايا استراتيجية ذات صلة وتأثير فيه. كما نعني السياقات الاجتماعية الجزء من البيئة الفلسطينية الذي قام الإنسان الفلسطيني بنفسه على صنعه متمثلا في الأفكار والمثل والمعارف والمعتقدات والمهارات وطرق التفكير والعادات. وتستمد الدراسة الحالية أهميتها في ظل استمرار حالة التشرذم والتشطي الفلسطيني، وتأثير ذلك على إمكانية تحقيق الأهداف الوطنية الفلسطينية ومسيرة البناء الديمقراطي، كما تستمد أهميتها في التخطيط والتنفيذ والتطبيق لنموذج عدالة انتقالية خاصا بالسياق الفلسطيني قوامه الوحدة الوطنية وداعما للتحرر الوطني والبناء الديمقراطي.

شاكرين لحضرتكم/ن مشاركتكم بهذا الجهد العلمي والوطني

الطالبة: نور مجاهد

أولاً: البيانات الشخصية والمتغيرات

الرجاء وضع اشارة حول المتغير الذي تنطبق عليه الحالة

الجنس

() ذكر () أنثى

الحالة التنظيمية

() انتمي لحزب () مستقل

الجامعة

() القدس ابو ديس () النجاح الوطنية

() بيرزيت () الاسلامية

() الأزهر

الموقع الجغرافي

() محافظات شمالية () محافظات جنوبية

ثانيا: أسئلة الاستبيان

القسم الأول:

#	المجالات/الفقرات	غير موافق	غير موافق بشدة	محايد	موافق	موافق بشدة
المجال الأول: الاسرة الفلسطينية						
1	التنشئة الأسرية السياسية تقدم للأبناء معلومات واضحة حول مكونات النظام السياسي الفلسطيني بسلطاته الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية.					
2	التنشئة الأسرية السياسية تتيح للأبناء فهم خلفية ودوافع الانقسام بشكل موضوعي.					
3	التنشئة الأسرية السياسية تقدم للأبناء معلومات ومعارف سياسية تمكنهم من فهم المواقف السياسية للأحزاب والفصائل الفلسطينية.					
4	التنشئة الأسرية السياسية تعزز وترسخ قيم التسامح وتقبل الآخر.					
5	التنشئة الأسرية السياسية تعزز روح المواطنة والانتماء الوطني.					
6	التنشئة الأسرية السياسية للأبناء ترسخ الشخصية والفردانية.					
7	التنشئة الأسرية السياسية المقدمة للأبناء قائمة على تقديم القضايا ضمن حلول وسط وموضوعية					
المجال الثاني: الثقافة السياسية ومظاهرها في السياق الفلسطيني.						
8	الأفراد في المجتمع الفلسطيني يمتلكون القدرة على نقد الأطراف المعطلة لتطبيق اتفاقيات المصالحة.					

#	المجالات/الفقرات	غير موافق	غير موافق بشدة	محايد	موافق	موافق بشدة
9	الأفراد في المجتمع الفلسطيني يشعرون انهم قادرون على تحديد أزمات وتحديات المشروع الوطني الفلسطيني.					
10	الأفراد في المجتمع الفلسطيني يمتلكون آليات ضغط على الأطراف السياسية لإنهاء الانقسام وتحقيق الوحدة الوطنية.					
11	الأفراد في المجتمع الفلسطيني يشعرون ان الاحزاب هي صاحبة القرار السياسي فقط					
12	الأحزاب السياسية الفلسطينية في حالة تمكنها من الضغط على الأطراف لتطبيق اتفاقيات المصالحة، وإنهاء الانقسام.					
13	العلاقة بين الأفراد في المجتمع الفلسطيني والنظام السياسي الفلسطيني تمتاز بالثقة.					
14	النظام السياسي الفلسطيني يعزز ثقافة قائمة على التجديد للقيادات.					
15	الثقافة السياسية السائدة تدعم مبدأ التداول السلمي للسلطة.					
المجال الثالث: الاسلام السياسي والتحول الديمقراطي						
16	الخطاب السياسي الديني في السياق الفلسطيني يعزز قيم التسامح.					
17	الخطاب السياسي الديني في السياق الفلسطيني يعزز قيم التداول السلمي للسلطة.					

#	المجالات/الفقرات	غير موافق	غير موافق بشدة	محايد	موافق	موافق بشدة
18	الخطاب السياسي الديني في السياق الفلسطيني يساهم في تنشئة سياسية للأفراد قائمة على تقبل الآخر.					
19	الخطاب السياسي الديني في السياق الفلسطيني يعزز احترام حقوق الانسان وحياته العامة.					
20	الخطاب السياسي الديني في السياق الفلسطيني يعزز قيم المشاركة السياسية.					
21	الخطاب السياسي الديني في السياق الفلسطيني يدعم إنجاز وحدة وطنية حقيقية قائمة على الشراكة السياسية.					
22	هناك تعارض بين الاسلام السياسي في السياق الفلسطيني وإنجاز التحول الديمقراطي.					
المجال الرابع: ثقافة المقاومة						
23	غياب توافق حول برامج المقاومة وأدواتها يعيق تحقيق وحدة وطنية حقيقية.					
24	وجود برنامجين لتحقيق الأهداف الوطنية أحدهما قائم على التسوية والآخر قائم على المقاومة، من شأنه إعاقة مسيرة إنهاء الانقسام وتحقيق وحدة وطنية حقيقية قائمة على الشراكة السياسية.					
25	تعزيز ثقافة المقاومة، يعزز من وحدة المجتمع الفلسطيني.					

#	المجالات/الفقرات	غير موافق	غير موافق بشدة	محايد	موافق	موافق بشدة
26	أدب المقاومة (المسرح، الشعر، الاغاني الوطنية) يعزز قيم ايجابية من نوع المواطنة والانتماء الوطني وقيم التسامح.					
27	التوافق المجتمعي حول المقاومة يعزز فرص التوافق السياسي حول إنهاء الانقسام وتحقيق الوحدة الوطنية.					
المجال الخامس: المجتمع المدني الفلسطيني						
28	منظمات المجتمع المدني الفلسطيني تساهم في تعزيز ثقافة التداول السلمي للسلطة.					
29	منظمات المجتمع المدني الفلسطيني تساهم في تعزيز ثقافة التسامح وتقبل الآخر.					
30	منظمات المجتمع المدني الفلسطيني تلعب دورا بارزا في إصلاح مؤسسات النظام السياسي.					
31	برامج منظمات المجتمع الفلسطيني تتبع أجندة الأحزاب والتنظيمات.					
32	منظمات المجتمع المدني الفلسطيني تراعي الاولويات الفلسطينية، وغير تابعة للتمويل الخارجي في رسم برامجها.					
33	منظمات المجتمع المدني الفلسطيني مستقلة ومتحررة من الاستقطابات والتجاذبات السياسية.					

#	المجالات/الفقرات	غير موافق	غير موافق بشدة	محايد	موافق	موافق بشدة
34	منظمات المجتمع المدني الفلسطيني تتضمن آليات قادرة على ممارسة دور ضاغط باتجاه إنهاء الانقسام.					
35	أعتقد أن المجتمع المدني الفلسطيني مؤهل للمساهمة في تطبيق العديد من آليات واستراتيجيات العدالة الانتقالية.					
المجال السادس: الديمقراطية وحقوق الانسان.						
36	النظام السياسي الفلسطيني يؤمن بالشراكة السياسية فكرا ومنهجيا وممارسة.					
37	النظام السياسي الفلسطيني يؤسس لبيئة تتيج التداول السلمي للسلطة.					
38	النظام السياسي الفلسطيني يؤسس لبيئة قائمة على التسامح وتقبل الآخر.					
39	النظام السياسي الفلسطيني يؤسس لبيئة واقعية تحترم فيها حقوق وحریات الانسان					
40	في المجتمع الفلسطيني تغلب الثقافة التحزبية الفئوية على الثقافة الحزبية.					
41	المجتمع السياسي الفلسطيني قائم على الحق بالاختلاف والاعتراف بالآخر.					
42	المؤسسات الحقوقية الفلسطينية قادرة على توفير البيئة الحقوقية والقانونية الداعمة لتطبيق نموذجاً للعدالة الانتقالية.					
43	المؤسسات الحقوقية الفلسطينية يمكن أن تلعب دوراً في تطبيق استراتيجيات العدالة الانتقالية.					

القسم الثاني:

من وجهة نظرك، كيف ترتب السياقات الاجتماعية السياسية الواردة أدناه حسب الأولوية (0-5)، ذلك من جهة اعتبار أي من السياقات يمكن اعتبارها تمثل عاملاً حاسماً ويحتل الأولوية الأكبر في اجتراف وتطبيق نموذج فلسطينيا للعدالة الانتقالية، وإيهما يحتل أولوية أقل، وإيهما من وجهة نظرك لا يمكن اعتباره عاملاً في اجتراف نموذج فلسطيني في العدالة الانتقالية.

صفر: لا دور نهائياً

1 عامل قليل الأهمية

5: عامل كبير الأهمية

5	4	3	2	1	0	المجال
						الأسرة الفلسطينية
						الثقافة السياسية الفلسطينية ومظاهرها
						الخطاب السياسي الديني الفلسطيني
						المجتمع المدني الفلسطيني
						ثقافة المقاومة
						ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان
						الخطاب السياسي للفصائل والقوى الأخرى غير قوى الإسلام السياسي

ملحق (9)

استبيان فاعلية السياق السياسي الفلسطيني

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

برنامج التخطيط والتنمية السياسية

السياقات السياسية - الاجتماعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م واجتراح
نموذج في العدالة الإنتقالية

معلومات الباحث: أنا الطالبة نور نهاد مجاهد- كلية الدراسات العليا، والمشرف على هذا البحث
د. رائد نعيرات. ولإعداد رسالتي العلمية أقوم بعمل بحث عن السياقات السياسية الاجتماعية في
الأراضي الفلسطينية واجتراح نموذج في العدالة الانتقالية.

والغرض من هذه الدراسة التعرف إلى أثر السياقات الاجتماعية- السياسية في فلسطين
في مجال بناء نموذج فلسطيني للعدالة الانتقالية داعماً لإنجاز وحدة فلسطينية قوامها البناء
الديمقراطي والتحرر الوطني.

تهدف الاستمارة الواردة أدناه بشقيها الأول والثاني، إلى الكشف عن مدى فعالية السياق
السياسي الفلسطيني في مجال بناء نموذج فلسطيني للعدالة الانتقالية، وذلك من وجهة نظر أعضاء
المجلس التشريعي في المحافظات الشمالية والجنوبية.

كمشارك في هذه الدراسة لديك دور مهم يتمثل بالاجابة عن أسئلة الاستبيان بأمانة، وكل
المعلومات سوف تستخدم لأغراض هذه الدراسة فقط.

شاكرين تعاونكم

الطالبة: نور نهاد مجاهد

السياقات الاجتماعية- السياسية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م واجتراح نموذج فلسطينيا في العدالة الانتقالية

مقدمة توضيحية

توصلت الباحثة إلى أن العدالة الانتقالية في سياقها الفلسطيني ضرورة لا بد منها لإنهاء تبعات الانقسام وتحقيق الوحدة الوطنية، ونعني بالعدالة الانتقالية: مجموعة الاستراتيجيات والآليات التي يتم الاتفاق عليها وطنيا من أجل السعي لتحقيق الانتقال من حالة الانقسام إلى حالة من الوحدة الوطنية داعمة للتحرر الوطني والبناء الديمقراطي، والتي تعارف على تسميتها فلسطينيا "المصالحة المجتمعية". وترى الباحثة أن الحاجة للعدالة الانتقالية فلسطينيا تنبع من مبررات رئيسة أهمها: الحاجة للمصالحة الوطنية والمجتمعية ومغادرة تبعات الماضي، ومواجهة أزمات وتحديات حالة الانقسام والتي أوقعت العديد من الضحايا ورافقها العديد من الانتهاكات لحقوق الإنسان. كما وجدت الباحثة أن تحديد السياقات الاجتماعية والسياسية الفلسطينية بعواملها الداعمة والمعرفة لها أثر هام وأساسي في إمكانية اجترح نموذج للعدالة الانتقالية. إن دراسة السياقات الاجتماعية والسياسية يمكن من اجترح وتطبيق النموذج الأمثل للعدالة الانتقالية والأخذ بعين الاعتبار الخصوصية الفلسطينية بسياقاتها وتحدياتها، انطلاقا من استحالة استيراد نموذجا عربيا جاهزا للعدالة الانتقالية يمكن تطبيقه في السياق الفلسطيني لما يتميز به هذا السياق من خصائص وسمات.

فلسطينا نعني بالسياقات السياسية بيئة النظام السياسي الفلسطيني وبنية وثقافته ومكوناته الذاتية والموضوعية وقضايا استراتيجية ذات صلة وتأثير فيه. كما نعني السياقات الاجتماعية الجزء من البيئة الفلسطينية الذي قام الإنسان الفلسطيني بنفسه على صنعه متمثلا في الأفكار والمثل والمعارف والمعتقدات والمهارات وطرق التفكير والعادات والفنون وغيرها.

تستمد الدراسة الحالية أهميتها في ظل استمرار حالة التشرد والتشظي الفلسطيني، وتأثير ذلك على إمكانية تحقيق الأهداف الوطنية الفلسطينية ومسيرة البناء الديمقراطي، كما تستمد أهميتها في التخطيط والتنفيذ والتطبيق لنموذج عدالة انتقالية خاصا بالسياق الفلسطيني قوامه الوحدة الوطنية وداعما للتحرر الوطني والبناء الديمقراطي.

شاكرين لحضرتكم/ن مشاركتكم بهذا الجهد العلمي والوطني

الطالبة: نور مجاهد

أولاً: البيانات الشخصية والمتغيرات المستقلة

الرجاء وضع اشارة حول المتغير الذي تنطبق عليه الحالة

الجنس

() ذكر () أنثى

الكتلة النيابية

() التعبير والاصلاح () كتلة فتح

() أبو علي مصطفى () تحالف بديل

() الطريق الثالث () قائمة فلسطين المستقلة

() المستقلون

الموقع الجغرافي

() محافظات شمالية () محافظات جنوبية

ثانيا: أسئلة الاستبيان

القسم الأول:

#	المجالات/الفقرات	غير موافق	غير موافق بشدة	محايد	موافق	موافق بشدة
المجال الاول: السياقات الذاتية في النظام السياسي الفلسطيني						
أ	منظمة التحرير الفلسطينية.					
1	عدم انخراط كافة القوى الوطنية والسياسية في إطار م.ت.ف يعد أمرا معرقلا لانتهاء الانقسام وتحقيق وحدة وطنية حقيقية.					
2	عدم التوافق على برنامج وطني موحد يعيق تحقيق شراكة سياسية قادرة على انجاز وحدة وطنية حقيقية.					
3	عدم التوافق على ميثاق وطني لمنظمة التحرير الفلسطينية يعيق فرص الشراكة السياسية والتمثيل لكل الفلسطينيين.					
4	عدم تفعيل الاطار القيادي المؤقت لمنظمة التحرير الفلسطينية يعيق تطبيق اتفاقيات المصالحة وانهاء الانقسام.					
ب	مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية (الحكومة والمؤسسات).					
5	تقيد السلطة الوطنية بالتزامات أوسلو يعد أمرا معرقلا للتوافق على برنامج وطني موحد ومن ثم انتهاء الانقسام.					
6	عدم توحيد وتفعيل الاجهزة الامنية ما بين الضفة وغزة، يعد أمرا معيقا لتطبيق اتفاقيات المصالحة وانتهاء الانقسام.					
7	عدم توحيد وتفعيل الاجهزة المدنية ما بين الضفة وغزة، يعد أمرا معيقا لتطبيق اتفاقيات المصالحة وانتهاء الانقسام.					
8	مؤسسات ودوائر حكومية تعمل وفق مبدأ التحزبية تعد أمرا معرقلا لاجتراح نموذجا فلسطينيا للعدالة الانتقالية.					

#	المجالات/الفقرات	غير موافق	غير موافق بشدة	محايد	موافق	موافق بشدة
9	تطبيق اتفاقيات المصالحة وانهاء الانقسام يتطلب توفر حكومة وحدة وطنية ممثلة لكل القوى السياسية الفلسطينية.					
ج	مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية (السلطة القضائية).					
10	البيئة الاجتماعية السياسية لا تحترم مبادئ سيادة القانون، الأمر الذي يعطل من إمكانية تطبيق نموذجاً للعدالة الانتقالية.					
11	غياب هيئة قضائية مستقلة، في مجال التحقيق في الانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان، يعد أمراً معرقلاً لاحتراج وتطبيق نموذجاً للعدالة الانتقالية.					
12	غياب قانون خاص بالعدالة الانتقالية يحول دون اجترار وتطبيق نموذجاً للعدالة الانتقالية.					
د	المجلس التشريعي الفلسطيني.					
13	انقسام المجلس التشريعي وتعطله يعد أمراً معيقاً لتطبيق اتفاقيات المصالحة وانهاء الانقسام.					
14	عدم إجراء انتخابات جديدة للمجلس التشريعي يعد أمراً معرقلاً لتطبيق اتفاقيات المصالحة وانهاء الانقسام.					
15	غياب قوانين خاصة بالعدالة الانتقالية يعد أمراً معيقاً لاجترار وتطبيق نموذجاً للعدالة الانتقالية.					
16	غياب توحيد القوانين والمراسيم التي صدرت من السلطين في الضفة الغربية وقطاع غزة، يعد أمراً معرقلاً لاجترار وتطبيق نموذجاً للعدالة الانتقالية.					
هـ	الأحزاب السياسية الفلسطينية.					
17	الأحزاب السياسية الفلسطينية غير فاعلة في دفع عملية الحوار الوطني، الأمر الذي يعيق فرص تطبيق اتفاقيات المصالحة وإنهاء الانقسام.					

#	المجالات/الفقرات	غير موافق	غير موافق بشدة	محايد	موافق	موافق بشدة
18	العلاقة بين التنظيمات والأحزاب غير القائمة على أساس الوحدة والاجماع والتوافق يعد أمرا معيقا لتحقيق شراكة سياسية حقيقية.					
19	عجز الاحزاب السياسية عن طرح برامج ورؤى جديدة تتلاءم والوضع الفلسطيني، يعد أمرا معيقا في مواجهة أزمة الانقسام.					
20	تدني مشاركة الأحزاب السياسية في صنع القرار السياسي يعد أمرا معرقلا لبناء نظام سياسي ديمقراطي.					
21	غياب الأسس الديمقراطية في بناء ونهج وممارسات الأحزاب السياسية، يعد أمرا معرقلا لبناء ثقافة سياسية قوامها التسامح، والتداول السلمي للسلطة.					
22	الانقسام الحزبي البيني يعطل تطبيق اتفاقيات المصالحة، خاصة عمل لجنة المصالحة المجتمعية.					
المجال الثاني: السياقات الموضوعية في النظام السياسي الفلسطيني.						
23	غياب القرار الوطني المستقل، يعد أمرا معرقلا لتطبيق اتفاقيات المصالحة وإنهاء الانقسام.					
24	ارتهان النظام السياسي الفلسطيني ومكوناته بسياسات التحالفات العربية والاقليمية، يعد أمرا معرقلا لتحقيق الوحدة الوطنية.					
25	التشوهات في شكل العلاقة الواجب ان تكون بين النظام السياسي الفلسطيني واسرائيل، يمكن اعتبارها أمرا معيقا لإنهاء الانقسام.					
26	استمرار تقيد النظام السياسي الفلسطيني بمتطلبات والتزامات أوسلو، يعد أمرا معيقا لتطبيق اتفاقيات المصالحة وتحقيق الوحدة الوطنية.					

#	المجالات/الفقرات	غير موافق	غير موافق بشدة	محايد	موافق	موافق بشدة
27	استمرار التفرد الأمريكي في إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية، يعد أمرا معيقا لإنجاز وحدة وطنية قوامها الشراكة السياسية.					
28	نظام سياسي فلسطيني غير متحرر من التبعية الاقتصادية وغير معتمد على اقتصاد مقاوم، يعد أمرا معيقا لتحقيق أهداف المشروع الوطني وتحقيق الوحدة الوطنية.					
المجال الثالث: قضايا استراتيجية في السياق السياسي الفلسطيني.						
أ	الانقسام					
29	غياب الإرادة السياسية لدى أطراف الانقسام لتطبيق اتفاقيات المصالحة وتحقيق الوحدة الوطنية، يعد أمرا معرقلا لاجتراح وتطبيق نموذجاً للعدالة الانتقالية.					
30	الاستمرار في نهج إدارة الانقسام لا حله، يعد أمرا معرقلا لفرص نجاح اجترح وتطبيق نموذجاً للعدالة الانتقالية.					
31	عدم تنفيذ اتفاقيات المصالحة على أرض الواقع يعيق فرص اجترح وتطبيق نموذجاً للعدالة الانتقالية.					
ب	أزمة المشروع الوطني الفلسطيني.					
32	غياب ميثاق وطني متوافق عليه من كافة القوى الوطنية والتيارات السياسية، يعد أمرا معرقلا لاجترح وتطبيق نموذجاً للعدالة الانتقالية.					
33	غياب حوار وطني يسعى لإنجاز المصالحة التاريخية بين التيارات الإسلامية والقومية والليبرالية واليسارية في الساحة الفلسطينية، يعيق اجترح نموذجاً للعدالة الانتقالية.					

#	المجالات/الفقرات	غير موافق	غير موافق بشدة	محايد	موافق	موافق بشدة
34	غياب مشروع وطني متوافق عليه حول الأولويات والمسارات والبدائل والخيارات، يعد أمرا معرقلا لاجتراح وتطبيق نموذجاً للعدالة الانتقالية.					
35	غياب مؤسسة وطنية واحدة جامعة تعبر عن كافة فئات وقطاعات وتجمعات الشعب الفلسطيني وتمثلها، يعد أمرا معرقلا لاجتراح وتطبيق نموذجاً للعدالة الانتقالية.					
36	التفرد في قيادة المشروع الوطني يقوض فرص اجترح نموذجاً فلسطينياً في العدالة الانتقالية					

القسم الثاني:

أ. يتضمن السياق السياسي الفلسطيني (الذاتي) العديد من المجالات، باعتقادك أيًا من المجالات السياسية الذاتية الواردة أدناه، يحتل الأولوية في نجاح فرص اجترح وتطبيق نموذجاً فلسطينياً للعدالة الانتقالية، راجية وضع اشارة تعبر عن إجابتك ضمن المعيار (0-5)، حيث الرقم 5 يعبر عن المجال الذي يحتل أكبر وزن وأهمية، و 1 أقل أهمية، وصفر لا يحتل أهمية إطلاقاً.

المجال	0	1	2	3	4	5
إعادة بناء وتفعيل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية						
اعادة النظر في شكل ووظائف وادوار الحكومة الفلسطينية						
اصلاح النظام القضائي						
توحيد وتفعيل السلطة التشريعية (المجلس التشريعي)						
أحزاب فلسطينية أكثر فعالية وديمقراطية						

ب. السياق السياسي الفلسطيني يتألف من ثلاثة سياقات رئيسية (السياق السياسي الذاتي، السياق السياسي الموضوعي، سياق أزمات وتحديات المشروع الوطني)، باعتقادك في أي من هذه السياقات ترى أن الجهد الفلسطيني يجب أن يحتل الأولوية في انجاح فرص إجتراح وتطبيق نموذجاً فلسطينياً للعدالة الانتقالية.

راجيا ترتيب السياقات الثلاث الواردة ادناه حسب الاولوية من وجهة نظرك وذلك بوضع اشارة X من 1-3 حيث 1 يعتبر اولوية عليا، 3 اولوية أقل.

السياقات	1	2	3
السياقات السياسية الذاتية.			
السياقات السياسية الموضوعية.			
سياقات أزمات وتحديات المشروع الوطني.			

ملحق (10)

مقابلة أعضاء المجلس التشريعي

جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

برنامج التخطيط والتنمية السياسية

السياقات السياسية – الاجتماعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م واجتراح
نموذج في العدالة الإنتقالية

معلومات الباحث: أنا الطالبة نور نهاد مجاهد- كلية الدراسات العليا، والمشرف على هذا البحث
د. رائد نعيرات. ولإعداد رسالتي العلمية أقوم بعمل بحث عن السياقات السياسية الاجتماعية في
الأراضي الفلسطينية واجتراح نموذج في العدالة الانتقالية.

والغرض من هذه الدراسة التعرف إلى أثر السياقات الاجتماعية- السياسية في فلسطين
في مجال اجتراح نموذجاً فلسطينياً للعدالة الانتقالية داعماً لإنجاز وحدة فلسطينية قوامها البناء
الديمقراطي والتحرر الوطني.

تهدف أسئلة المقابلة إلى تحديد القيم الواجب تثبيتها وأخرى الواجب تحويلها قبل البدء
بتطبيق نموذج مجترح للعدالة الانتقالية في السياق الفلسطيني، وذلك من وجهة نظر أعضاء
المجلس التشريعي.

كمشارك في هذه الدراسة لديك دور مهم يتمثل بالإجابة عن أسئلة المقابلة بأمانة، وكل
المعلومات سوف تستخدم لأغراض هذه الدراسة فقط.

شاكرين مشاركتكم،،

الطالبة: نور نهاد مجاهد

السياقات الاجتماعية- السياسية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م واجتراح نموذج فلسطيني في العدالة الانتقالية

مقدمة توضيحية

توصلت الباحثة إلى أن العدالة الانتقالية في سياقها الفلسطيني ضرورة لا بد منها لإنهاء تبعات الانقسام وتحقيق الوحدة الوطنية، ونعني بالعدالة الانتقالية: مجموعة الاستراتيجيات والآليات التي يتم الاتفاق عليها وطنيا من أجل السعي لتحقيق الانتقال من حالة الانقسام إلى حالة من الوحدة الوطنية داعمة للتحرر الوطني والبناء الديمقراطي، والتي تعارف على تسميتها فلسطينيا "المصالحة المجتمعية". وترى الباحثة أن الحاجة للعدالة الانتقالية فلسطينيا تنبع من مبررات رئيسة أهمها: الحاجة للمصالحة الوطنية والمجتمعية ومغادرة تبعات الماضي، ومواجهة أزمات وتحديات حالة الانقسام والتي أوقعت العديد من الضحايا ورافقها العديد من الانتهاكات لحقوق الإنسان. كما وجدت الباحثة أن تحديد السياقات الاجتماعية والسياسية الفلسطينية بعواملها الداعمة والمعرفة لها أثر هام وأساسي في إمكانية اجترح نموذج للعدالة الانتقالية. إن دراسة السياقات الاجتماعية والسياسية يمكن من اجترح وتطبيق النموذج الأمثل للعدالة الانتقالية والأخذ بعين الاعتبار الخصوصية الفلسطينية بسياقاتها وتحدياتها، انطلاقا من استحالة استيراد نمودجا عربيا جاهزا للعدالة الانتقالية يمكن تطبيقه في السياق الفلسطيني لما يتميز به هذا السياق من خصائص وسمات.

فلسطينا نعني بالسياقات السياسية بيئة النظام السياسي الفلسطيني وبنية وثقافته ومكوناته الذاتية والموضوعية وقضايا استراتيجية ذات صلة وتأثير فيه. كما نعني السياقات الاجتماعية الجزء من البيئة الفلسطينية الذي قام الإنسان الفلسطيني بنفسه على صنعه متمثلا في الأفكار والمثل والمعارف والمعتقدات والمهارات وطرق التفكير والعادات والفنون وغيرها.

تستمد الدراسة الحالية أهميتها في ظل استمرار حالة التشرذم والتشطي الفلسطيني، وتأثير ذلك على إمكانية تحقيق الأهداف الوطنية الفلسطينية ومسيرة البناء الديمقراطي، كما تستمد أهميتها في التخطيط والتنفيذ والتطبيق لنموذج عدالة انتقالية خاصا بالسياق الفلسطيني قوامه الوحدة الوطنية وداعما للتحرر الوطني والبناء الديمقراطي.

شاكرين لحضرتكم/ن مشاركتكم بهذا الجهد العلمي والوطني

الباحثة نور مجاهد

أولاً: البيانات الشخصية والمتغيرات المستقلة

الرجاء وضع اشارة حول المتغير الذي تنطبق عليه الحالة

الجنس

() ذكر () أنثى

الكتلة النيابية

() التغيير والاصلاح () كتلة فتح

() أبو علي مصطفى () تحالف بديل

() الطريق الثالث () قائمة فلسطين المستقلة

() المستقلون

الموقع الجغرافي

() محافظات شمالية () محافظات جنوبية

القسم الثاني: اسئلة المقابلة

الثابت والمتحول في السياق الفلسطيني والذي يشكل رافعة أو معيقا لتحقيق العدالة الانتقالية.

اليك مجموعة من السياقات المرتبطة بالسياق الفلسطيني (المؤسسات، القضايا الوطنية، قضايا البيئة الخارجية)، راجية تحديد من وجهة نظرك: أي من هذه القيم المرتبطة بكل سياق يمكن تثبيتها (اي انها بوضعها الحالي تخدم البدء بتطبيق نموذج فلسطيني للعدالة الانتقالية)، وأي من هذه القيم يجب العمل يجب العمل على تحويلها قبل البدء بتطبيق نموذج مجترح للعدالة الانتقالية بسياقة الفلسطيني، مع تحديد أبرز مظاهر التغيير المطلوب إجراؤه على القيم التي تعد من وجهة نظرك يجب العمل على تحويلها.

أولاً: قضايا المؤسسات

أ- المؤسسات غير الرسمية

#	القيم/ السياقات	تشبيتها	تحويلها	أبرز مظاهر ونقاط التحول المطلوبة حسب وجهة نظرك
أولاً	القضايا المؤسسية			
1	الأسرة والمدرسة في السياق الفلسطيني			
2	المجتمع المدني الفلسطيني.			

ب- المؤسسات الرسمية

#	القيم/ السياقات	تشبيتها	تحويلها	أبرز مظاهر ونقاط التحول المطلوبة حسب وجهة نظرك
1	م.ت.ف			
2	شكل ووظائف السلطة الفلسطينية.			

ثانياً: القضايا الوطنية

#	القيم/ السياقات	تشبيتها	تحويلها	أبرز مظاهر ونقاط التحول المطلوبة حسب وجهة نظرك
1	شكل وآليات المقاومة.			
2	الانقسام			
3	حكومة الوفاق الوطني			
4	المشروع الوطني.			
5	الارادة السياسية			
6	الوضع الحالي للإطار القيادي المؤقت.			

ثالثاً: قضايا البيئة الخارجة

#	القيم/ السياقات	تشبيتها	تحويلها	أبرز مظاهر ونقاط التحول المطلوبة حسب وجهة نظرك
1	التزامات أو سلو			
2	التدخلات العربية والاقليمية.			
3	استقلال القرار الفلسطيني.			
4	شكل العلاقة مع اسرائيل			

ملحق (11)

مقابلة اعضاء لجنة المصالحة المجتمعية

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

برنامج التخطيط والتنمية السياسية

السياقات السياسية - الاجتماعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م واجتراح
نموذج في العدالة الانتقالية

معلومات الباحث: أنا الطالبة نور نهاد مجاهد- كلية الدراسات العليا، والمشرّف على هذا البحث
د. رائد نعيرات. ولإعداد رسالتي العلمية أقوم بعمل بحث عن السياقات السياسية الاجتماعية في
الأراضي الفلسطينية واجتراح نموذج في العدالة الانتقالية.

والغرض من هذه الدراسة التعرف إلى أثر السياقات الاجتماعية- السياسية في فلسطين
في مجال اجتراح نموذجاً فلسطينياً للعدالة الانتقالية داعماً لإنجاز وحدة فلسطينية قوامها البناء
الديمقراطي والتحرر الوطني.

تهدف أسئلة المقابلة إلى تحديد حدود المسؤولية المؤسسية والوطنية في تطبيق العدالة
الانتقالية في سياقها الفلسطيني، وذلك من وجهة نظر أعضاء لجنة المصالحة المجتمعية.

كمشارك في هذه الدراسة لديك دور مهم يتمثل بالإجابة عن أسئلة المقابلة بأمانة، وكل
المعلومات سوف تستخدم لأغراض هذه الدراسة فقط.

شاكرين مشاركتكم،،

الطالبة: نور نهاد مجاهد

السياقات الاجتماعية- السياسية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م واجتراح نموذجاً فلسطينياً في العدالة الإنتقالية

مقدمة توضيحية

توصلت الباحثة إلى أن العدالة الانتقالية في سياقها الفلسطيني ضرورة لا بد منها لإنهاء تبعات الانقسام وتحقيق الوحدة الوطنية، ونعني بالعدالة الانتقالية: مجموعة الاستراتيجيات والآليات التي يتم الاتفاق عليها وطنياً من أجل السعي لتحقيق الانتقال من حالة الانقسام إلى حالة من الوحدة الوطنية داعمة للتحرر الوطني والبناء الديمقراطي، والتي تعارف على تسميتها فلسطينياً "المصالحة المجتمعية". وترى الباحثة أن الحاجة للعدالة الانتقالية فلسطينياً تتبع من مبررات رئيسة أهمها: الحاجة للمصالحة الوطنية والمجتمعية ومغادرة تبعات الماضي، ومواجهة أزمات وتحديات حالة الانقسام والتي أوقعت العديد من الضحايا ورافقها العديد من الانتهاكات لحقوق الإنسان. كما وجدت الباحثة أن تحديد السياقات الاجتماعية والسياسية الفلسطينية بعواملها الداعمة والمعرفة لها أثر هام وأساسي في إمكانية اجترح نموذج للعدالة الانتقالية. إن دراسة السياقات الاجتماعية والسياسية يمكن من اجترح وتطبيق النموذج الأمثل للعدالة الانتقالية والأخذ بعين الاعتبار الخصوصية الفلسطينية بسياقاتها وتحدياتها، انطلاقاً من استحالة استيراد نموذجاً عربياً جاهزاً للعدالة الانتقالية يمكن تطبيقه في السياق الفلسطيني لما يتميز به هذا السياق من خصائص وسمات.

فلسطيناً نعني بالسياقات السياسية بيئة النظام السياسي الفلسطيني وبنية وثقافته ومكوناته الذاتية والموضوعية وقضايا استراتيجية ذات صلة وتأثير فيه. كما نعني السياقات الاجتماعية الجزء من البيئة الفلسطينية الذي قام الإنسان الفلسطيني بنفسه على صنعه متمثلاً في الأفكار والمثل والمعارف والمعتقدات والمهارات وطرق التفكير والعادات والفنون وغيرها.

تستمد الدراسة الحالية أهميتها في ظل استمرار حالة التشرذم والتشظي الفلسطيني، وتأثير ذلك على إمكانية تحقيق الأهداف الوطنية الفلسطينية ومسيرة البناء الديمقراطي، كما تستمد أهميتها في التخطيط والتنفيذ والتطبيق لنموذج عدالة انتقالية خاصاً بالسياق الفلسطيني قوامه الوحدة الوطنية وداعماً للتحرر الوطني والبناء الديمقراطي.

شاكرين لحضرتكم/ن مشاركتكم بهذا الجهد العلمي والوطني

الباحثة نور مجاهد

أولاً: البيانات الشخصية والمتغيرات المستقلة

الرجاء وضع اشارة حول المتغير الذي تنطبق عليه الحالة

الجنس

() ذكر () أنثى

الموقع الجغرافي

() محافظات شمالية () محافظات جنوبية

التمثيل في اللجنة:

() حماس () فتح

() جبهة شعبية () جبهة ديمقراطية

() الجهاد الاسلامي () قيادة عامة

() جبهة النضال الشعبي () الجبهة العربية الفلسطينية

() جبهة التحرير الفلسطينية () جبهة التحرير العربية

() فدا () الصاعقة

() حزب الشعب () المبادرة

() مستقلون

القسم الثاني: أسئلة المقابلة

أولاً: حدود المسؤولية المؤسسية

أ- الحكومة:

هناك مجموعة من الأدوار المتوقعة للحكومة الفلسطينية في مجال تطبيق العدالة الانتقالية في السياق الفلسطيني، والتي تعبر عن حدود دورها ومسؤوليتها في تطبيق النموذج.

إليك مجموعة من الأدوار المتوقعة للحكومة الفلسطينية، راجية ترتيبها حسب الأولوية من وجهة نظرك، وذلك بوضع رقم من (0-5) يعبر عن إجابتك ضمن المعيار (0-5)، حيث الرقم 5 يعبر عن المجال الذي يحتل أكبر وزن وأهمية، وصفر يعبر عن عدم وجود أي دور.

#	أدوار متوقعة للحكومة الفلسطينية في مجال تطبيق العدالة الانتقالية في سياقها الفلسطيني.	حدود المسؤولية					
		0	1	2	3	4	5
1	تفعيل عمليات إعادة إعمار قطاع غزة						
2	تعويض ضحايا الانتهاكات السابقة الناجمة عن الانقسام.						
3	إعادة تأهيل ضحايا الانتهاكات السابقة والناجمة عن الانقسام.						
4	تخليد ذكرى ضحايا الانتهاكات السابقة والناجمة عن الانقسام.						
5	تقديم ضمانات عدم تكرار انتهاكات حقوق الانسان مستقبلاً.						
6	تنفيذ الأحكام الصادرة من القضاء فيما يتصل والانتهاكات السابقة للحقوق الانسان والناجمة عن الانقسام.						
7	مراقبة آليات واستراتيجيات تطبيق العدالة الانتقالية.						

أدوار أخرى لم ترد في الجدول يمكن ان تقترحها:

.....

.....

ب- المجلس التشريعي:

هناك مجموعة من الادوار المتوقعة للمجلس التشريعي في مجال تطبيق العدالة الانتقالية في السياق الفلسطيني، والتي تعبر عن حدود دوره ومسؤوليته في تطبيق النموذج.

إليك مجموعة من الأدوار المتوقعة للمجلس التشريعي، راجية ترتيبها حسب الأولوية من وجهة نظرك، وذلك بوضع رقم من (0-5) يعبر عن إجابتك ضمن المعيار (0-5)، حيث الرقم 5 يعبر عن المجال الذي يحتل أكبر وزن وأهمية، وصفر يعبر عن عدم وجود أي دور.

#	أدوار متوقعة للمجلس التشريعي في مجال تطبيق العدالة الانتقالية في سياقها الفلسطيني.	حدود المسؤولية					
		0	1	2	3	4	5
1	سن قوانين خاصة بالعدالة الانتقالية بما ينسجم وخصوصية السياق الفلسطيني.						
2	الاشراف على تنفيذ استراتيجيات العدالة الانتقالية فلسطينيا.						
3	تفعيل الدور الرقابي في مجال الالتزام والتشريعات الخاصة بحقوق الانسان وحياته العامة.						
4	متابعة إجراءات وآليات الاصلاح المؤسسي.						
5	تفعيل ومتابعة ورش الحوار الوطني والمشاورات الوطنية.						

أدوار أخرى لم ترد في الجدول يمكن ان تقترحها:

.....

.....

ج- الجهاز القضائي الفلسطيني:

هناك مجموعة من الادوار المتوقعة للجهاز القضائي الفلسطيني في مجال تطبيق العدالة الانتقالية في السياق الفلسطيني، والتي تعبر عن حدود دوره ومسؤوليته في تطبيق النموذج.

إليك مجموعة من الأدوار المتوقعة للجهاز القضائي الفلسطيني، راجية ترتيبها حسب الأولوية من وجهة نظرك، وذلك بوضع رقم من (0-5) يعبر عن إجابتك ضمن المعيار (0-5)، حيث الرقم 5 يعبر عن المجال الذي يحتل أكبر وزن وأهمية، وصفر يعبر عن عدم وجود أي دور.

#	أدوار متوقعة للجهاز القضائي الفلسطيني في مجال تطبيق العدالة الانتقالية في سياقها الفلسطيني.	حدود المسؤولية					
		0	1	2	3	4	5
1	تقصي الحقائق في الانتهاكات السابقة لحقوق الانسان الناجمة عن الانقسام.						
2	محاسبة مرتكبي انتهاكات حقوق الانسان السابقة والناجمة عن الانقسام.						
3	التحقيق في الانتهاكات السابقة من حيث دوافعها سواء كانت سياسية أو مدنية أو شخصية.						
4	إصدار أحكام قضائية حول الانتهاكات التي حصلت بدوافع شخصية أو اجتماعية.						
5	إصدار أحكام قضائية حول الانتهاكات التي حصلت بدوافع حزبية سياسية.						
6	تطبيق الاستراتيجيات القانونية للعدالة الانتقالية فلسطينيا.						

أدوار أخرى لم ترد في الجدول يمكن ان تقترحها:

.....
.....

ثانيا: حدود المسؤولية الوطنية

أ- منظمة التحرير الفلسطينية:

هناك مجموعة من الادوار المتوقعة لمنظمة التحرير الفلسطينية في مجال تطبيق العدالة الانتقالية في السياق الفلسطيني، والتي تعبر عن حدود دورها ومسؤوليتها في تطبيق النموذج.

إليك مجموعة من الأدوار المتوقعة للمنظمة، راجية ترتيبها حسب الأولوية من وجهة نظرك، وذلك بوضع رقم من (0-5) يعبر عن إجابتك ضمن المعيار (0-5)، حيث الرقم 5 يعبر عن المجال الذي يحتل أكبر وزن وأهمية، وصفر يعبر عن عدم وجود أي دور.

حدود المسؤولية						أدوار متوقعة لمنظمة التحرير الفلسطينية في مجال تطبيق العدالة الانتقالية في سياقها الفلسطيني.	#
5	4	3	2	1	0		
						تشكيل لجنة تقصي الحقائق للانتهاكات السابقة لحقوق الانسان جراء الانقسام.	1
						محاسبة مرتكبي الانتهاكات السابقة عبر لجنة متخصصة.	2
						وضع برامج تعويض لضحايا الانتهاكات السابقة لحقوق الانسان الناجمة عن الانقسام.	3
						توفير المصادر المالية والمعنوية الكفيلة بتعويض الضحايا وذويهم.	4
						وضع برامج تخليد ذكرى ضحايا الانقسام.	5
						تنظيم وادارة ورش الحوار الوطني.	6
						تقديم الغطاء السياسي الداعم لتطبيق استراتيجيات العدالة الانتقالية.	7

أدوار أخرى لم ترد في الجدول يمكن ان تقترحها:

.....

.....

ب- الأحزاب:

هناك مجموعة من الادوار المتوقعة للأحزاب الفلسطينية في مجال تطبيق العدالة الانتقالية في السياق الفلسطيني، والتي تعبر عن حدود دوره ومسؤوليته في تطبيق النموذج.

إليك مجموعة من الأدوار المتوقعة للأحزاب الفلسطينية، راجية ترتيبها حسب الأولوية من وجهة نظرك، وذلك بوضع رقم من (0-5) يعبر عن إجابتك ضمن المعيار (0-5)، حيث الرقم 5 يعبر عن المجال الذي يحتل أكبر وزن وأهمية، وصفر يعبر عن عدم وجود أي دور.

#	أدوار متوقعة للأحزاب الفلسطينية في مجال تطبيق العدالة الانتقالية في سياقها الفلسطيني.	حدود المسؤولية					
		0	1	2	3	4	5
1	تفعيل وإدارة ورش الحوار الوطني.						
2	تعزيز قيم التداول السلمي للسلطة.						
3	تعزيز قيم التسامح وتقبل الآخر.						
4	تعزيز قيم الانتماء الوطني.						
5	تعزيز قيم الوحدة الوطنية.						
6	المساهمة في عملية تقصي الحقائق حول الانتهاكات السابقة لحقوق الانسان والناجمة عن الانقسام.						
7	دعم عمليات الإصلاح المؤسسي.						

ملحق (12)

صحيفة مقابلة مدراء مؤسسات مجتمع مدني

جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

برنامج التخطيط والتنمية السياسية

السياقات السياسية - الاجتماعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م واجتراح
نموذج في العدالة الانتقالية

معلومات الباحث: أنا الطالبة نور نهاد مجاهد- كلية الدراسات العليا، والمشرّف على هذا البحث
د. رائد نعيرات. ولإعداد رسالتي العلمية أقوم بعمل بحث عن السياقات السياسية الاجتماعية في
الأراضي الفلسطينية واجتراح نموذجاً فلسطينياً في العدالة الانتقالية.

والغرض من هذه الدراسة التعرف إلى أثر السياقات الاجتماعية- السياسية في فلسطين
في مجال اجتراح نموذجاً فلسطينياً للعدالة الانتقالية داعماً لإنجاز وحدة فلسطينية قوامها البناء
الديمقراطي والتحرر الوطني.

تهدف المقابلة أدناه لتحديد أدوار يمكن أن تتناط بالمجتمع المدني في تحقيق العدالة
الانتقالية في السياق الفلسطيني، والمجالات التي يمكن للمجتمع المدني أن يلعب دوراً محورياً
فيها، وذلك من وجهة نظر مدراء مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال الديمقراطية
وحقوق الإنسان في كل من المحافظات الشمالية والجنوبية.

كمشارك في هذه الدراسة لديك دور مهم يتمثل بالإجابة عن أسئلة المقابلة بأمانة، وكل
المعلومات سوف تستخدم لأغراض هذه الدراسة فقط.

شاكرين مشاركتكم،،

الطالبة: نور نهاد مجاهد

السياقات الاجتماعية- السياسية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م واجتراح نموذجا فلسطينيا في العدالة الانتقالية

مقدمة توضيحية

توصلت الباحثة إلى أن العدالة الانتقالية في سياقها الفلسطيني ضرورة لا بد منها لإنهاء تبعات الانقسام وتحقيق الوحدة الوطنية، ونعني بالعدالة الانتقالية: مجموعة الاستراتيجيات والآليات التي يتم الاتفاق عليها وطنيا من أجل السعي لتحقيق الانتقال من حالة الانقسام إلى حالة من الوحدة الوطنية داعمة للتحرر الوطني والبناء الديمقراطي، والتي تعارف على تسميتها فلسطينيا "المصالحة المجتمعية". وترى الباحثة أن الحاجة للعدالة الانتقالية فلسطينيا تنبع من مبررات رئيسة أهمها: الحاجة للمصالحة الوطنية والمجتمعية ومغادرة تبعات الماضي، ومواجهة أزمات وتحديات حالة الانقسام والتي أوقعت العديد من الضحايا ورافقها العديد من الانتهاكات لحقوق الانسان. كما وجدت الباحثة أن تحديد السياقات الاجتماعية والسياسية الفلسطينية بعواملها الداعمة والمعرفة لها أثر هام وأساسي في إمكانية اجترح نموذج للعدالة الانتقالية. إن دراسة السياقات الاجتماعية والسياسية يمكن من اجترح وتطبيق النموذج الأمثل للعدالة الانتقالية والأخذ بعين الاعتبار الخصوصية الفلسطينية بسياقاتها وتحدياتها، انطلاقا من استحالة استيراد نموذجا عربيا جاهزا للعدالة الانتقالية يمكن تطبيقه في السياق الفلسطيني لما يتميز به هذا السياق من خصائص وسمات.

فلسطينا نعني بالسياقات السياسية بيئة النظام السياسي الفلسطيني وبنية وثقافته ومكوناته الذاتية والموضوعية وقضايا استراتيجية ذات صلة وتأثير فيه. كما نعني السياقات الاجتماعية الجزء من البيئة الفلسطينية الذي قام الإنسان الفلسطيني بنفسه على صنعه متمثلا في الأفكار والمثل والمعارف والمعتقدات والمهارات وطرق التفكير والعادات والفنون وغيرها.

تستمد الدراسة الحالية أهميتها في ظل استمرار حالة التشرذم والتشطي الفلسطيني، وتأثير ذلك على إمكانية تحقيق الأهداف الوطنية الفلسطينية ومسيرة البناء الديمقراطي، كما تستمد أهميتها في التخطيط والتنفيذ والتطبيق لنموذج عدالة انتقالية خاصة بالسياق الفلسطيني قوامه الوحدة الوطنية وداعما للتحرر الوطني والبناء الديمقراطي.

شاكرين لحضرتكم/ن مشاركتكم بهذا الجهد العلمي والوطني

الباحثة نور مجاهد

أولاً: البيانات الشخصية والمتغيرات

الرجاء وضع اشارة حول المتغير الذي تنطبق عليه الحالة

مجال عمل المؤسسة

() حقوق إنسان () ديمقراطية وتنمية مجتمعية

الموقع الجغرافي

() محافظات شمالية () محافظات جنوبية

ثانياً: أسئلة المقابلة:

أ- إذا علمت أن محاولة إجتراف نموذج فلسطينيا للعدالة الانتقالية يسعى لتحقيق مجموعة من الاهداف، من أبرزها المساهمة في (انهاء الانقسام وتحقيق الوحدة الوطنية، المساهمة في انجاز التحرر الوطني، دعم مسيرة البناء الديمقراطي)، من وجهة نظرك: ما المجالات والأدوار التي يمكن لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني ان تلعب دورا محوريا فيها...؟

راجية ترتيب تلك الادوار والمجالات حسب الأولوية من وجهة نظرك، وذلك بوضع اشارة تعبر عن اجابتك ضمن التدرج من (0-5) علما بأن الرقم 5 يدل على العامل الأكثر أولوية وأهمية، والرقم صفر يعني لا دور.

#	الأدوار المتوقعة للمجتمع المدني الفلسطيني	0	1	2	3	4	5
1	نشر وتعزيز ثقافة التسامح وتقبل الآخر.						
2	نشر وتعزيز ثقافة التداول السلمي للسلطة.						
3	المساهمة في إصلاح مؤسسات النظام السياسي الفلسطيني.						
4	الضغط باتجاه إنهاء الانقسام وتحقيق الوحدة الوطنية.						
5	نشر وتعزيز ثقافة المشاركة السياسية.						
6	نشر وتعزيز ثقافة احترام حقوق الإنسان والديمقراطية.						
7	نشر وتعزيز ثقافة احترام القانون.						
8	غرس وتعميم قيم الحوار والمشاورات الوطنية.						
9	نشر وتعزيز ثقافة المواطنة.						
10	المساهمة في تطبيق استراتيجيات وآليات العدالة الانتقالية.						

ب- في أي مرحلة من مراحل العدالة الانتقالية ترى فيها أن دور المجتمع المدني الفلسطيني يجب أن يحتل الأولوية، راجياً ترتيب أولوية الدور بوضع إشارة X من 1-3 حسب الأولوية من وجهة نظرك:

3	2	1	
			مرحلة التحضير للعدالة الانتقالية والمشاورات الوطنية.
			تنفيذ استراتيجيات العدالة الانتقالية.
			الإشراف والمراقبة على عملية تنفيذ استراتيجيات العدالة الانتقالية.

ملحق (13)

اسماء المحكمين

- دكتور: أحمد جميل عزم
- دكتور: منير نسيبة
- دكتور: مجيد منصور
- دكتور: عماد اشتية
- دكتور: ابراهيم مكاوي

**An-Najah National University
Faculty of Graduates Studies**

**The Impact of Social – Political Context
Within the OPT in 1967 on Constructing A
Palestinian Model of Transitional Justice**

**By
Nour Nihad Muhammed Mujahed**

**Supervised By
Dr. Raed Neirat**

**This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for
the Degree of Master of Political Planning and Development in the
Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus,
Palestine.**

2016

**The Impact of Social – Political Context Within the OPT in 1967 on
Constructing A Palestinian Model of Transitional Justice**

By

Nour Nihad Muhammed Mujahed

Supervised By

Dr. Raed Neirat

Abstract

This study which consists of four chapters addresses the Socio-political contexts in the Occupied Palestinian Territories and its impact on building a Palestinian model for Transitional Justice supportive of national liberation and democratic construction, and addresses the requirements needed for building this model, limits of liability and the roles of the application.

The problem of the study lies in the absence of a Palestinian perspective of social and political contexts influence, which including supporting the national project is supposed to work on investment, and threats represent a challenge to achieve freedom and independence require confrontation to reduce the negative effects

For this purpose, the study puts down a number of questions regarding the supportive and disruptive Palestinians socio-political contexts in building a Palestinian model for transitional justice. In addition to this, the study lies questions about the Palestinian political context effectiveness in the field of building the Palestinian model for transitional justice, the values to be converted and the other to be installed before starting the Palestinians model in transitional justice, the institutional and national

responsibility limits in the application of this model and the role of civil society institutions in the application of this model.

The study hypothesizes that the Palestinian socio-political contexts incubator to build a supportive transitional justice model to achieve Palestinian unity, strength of the democratic structure and national liberation, while the Palestinian political context hinders the construction of this model.

The study adopted the descriptive analytical method to answer the questions and examine the hypothesis, where it was used the following tools: Questionnaire, interviews.

The importance of the study lies in light of the continued status of the Palestinian fragmentation, the growing challenges that beset the national project as a whole, and its impact on achieving Palestinian national goals, the march of the democratic structure, and the need to win a Palestinian model in the transitional justice texture of national unity and supportive of national liberation and democratic construction.

The study has come up with a number of results most notably the lack of Palestinians effectiveness of social- political contexts and the ineffectiveness of the Palestinians political contexts in the field of building a Palestinian model in transitional justice texture national unity. Palestinian model in transitional justice has been developed according to the results of the study.

Main recommendations have been suggested according to the study results:

1. Pressure campaigns carried out by the parties and civil society organizations for the implementation of the reconciliation agreements and achieve national unity as a requirement for the application of the proposed model.